جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبين:

يونس زيان و محي الدين بن يحي

إشراف الأستاذة :

د.ولد شرشالي سمية

أعضاء لجنة المناقشة

د.جعفري جمال	استاذ محاضر ب	جامعة المدية	رئيسا
د.ولد شرشالي سمية	استاذة محاضرة أ	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د.حسيني وسام	استاذة مساعدة ب	جامعة المدية	ممتحنة

السنة الجامعية: 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله والشكر له أولا، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر لنا أمرنا، وخفف عنا وزرنا، وأحلل العقدة من لسانا، وأفقه قولنا ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

ومن باب "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بالشكر إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة ولد شرشالي سمية على قبولها الإشراف على هذه المذكرة والتي ساعدتنا في اختيار الموضوع وحسن تأطيره طيلة فترة الإنجاز.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهل من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

وختاما أسأله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم وأن يلهمني السداد والتوفيق...

الاهداء

باسم الله الرحمن الرحيم

(وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعلى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) سورة النمل الآية 19

الحمد الله حمدا كثيرا يليق بكماله وعظمة صفاته، نحمده على أن وفقنا إلى إتمام هذه الرسالة بلطفه وكرمه وأعطانا الصبر والقوة والإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع نحمده حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه وأصلي وأسلم على من بعثه الإله نورا للعالمين سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

إلى التي لم تتوانى يوما في تربيتي ورعايتي ودفعتني نحو طريق النجاح

أمي أطال الله في عمرها.

إلى الذي لم يبخل على بشيء وضحى براحته في سبيل أن يراني كما أراد:

أبي أطال الله في عمره

إلى كافة الإخوة والأخوات، تقدي ار وعرفانا لهم على مساعدتهم المادية والمعنوية.

إلى كل من يقرأ هذه الصفحات الآن اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

يونس

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من له فضل علي في هذه الحياة

إلى أمي وأبي

إلى إخوتي

إلى أهلي وأحبائي

إلى أساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من علمني حرفا

إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين

راجي من المولى

عز وجل أن يجد هذا العمل

القبول والنجاح.

محي الدين

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تبيان تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، تم استخدام اجمالي الانفاق الحكومي و اجمالي القوى العاملة و اجمالي تكوين رأس المال الثابت كمتغيرات مستقلة (كلهم بالاسعار الثابتة)، واجمالي الناتج المحلي المتمثل في النمو الاقتصادي كمتغير تابع (بالاسعار الثابتة) ، في تحليل ومعالجة البيانات تم اختيار دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL (الانحدار الذاتي للفجوات للفجوات الزمنية الموزعةالمتباطئة)، بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

وتوصلنا في دراستنا بعد التقدير في الاجل الطويل، أن كل من اجمالي تكوين رأس المال الثابت و اجمالي الانفاق الحكومي لا يؤثران على اجمالي الناتج المحلي لعدم دلالتهم الاحصائية عند المستوى المعنوية (5%) ، بينما وجود أثر ايجابي لإجمالي القوى العاملة على الناتج المحلي الاجمالي، لوجود الدلالة إحصائية عند المستوى المعنوية، هذا يدل أنه كلما ارتفع اجمالي القوى العاملة بنسبة (1%) سيؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1.278%). وفي الاجل القصير ظهور الاشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ (0.456-) وذو دلالة إحصائية هذا على وجود التكامل المشترك .

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL .

Summary:

This study aimed to investigate the impact of government spending on economic growth in Algeria during the period (1990-2022). Total government spending, total labor force, and total fixed capital formation were used as independent variables (all in constant prices), while gross domestic product (GDP) representing economic growth was the dependent variable (also in constant prices). Data analysis employed a standard approach using the ARDL (Autoregressive Distributed Lag) model, relying on Eviews 12 software.

Our study's long-term estimation revealed that both total fixed capital formation and total government spending do not affect GDP due to their lack of statistical significance at the 5% significance level. However, there is a positive impact of the total labor force on GDP, as indicated by statistical significance at the 5% level. This suggests that a 1% increase in the total labor force leads to a 1.278% increase in GDP. In the short term, the appearance of a negative coefficient for the error correction term, with statistical significance, indicates the presence of cointegration.
Keywords: Government spending, economic growth, autoregressive distributed lag (ARDL).

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I, III
فهرس الأشكال	IV,V
فهرس الجداول	VI,VII
فهرس الملاحق	VIII,IX
مقدمة	أ، و
الفصل الاول: الاطار النظري للانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي .	
تمهيد	02
المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي	03
المطلب الاول: تعريف وأهمية الانفاق الحكومي	03
المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي	04
المطلب الثالث: محددات وقواعد الإنفاق الحكومي	16
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي	18
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	21
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية	21
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	25
المطلب الثالث: محددات وخصائص النمو الاقتصادي	32
المطلب الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي	34
المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات الكمية السابقة	36
المطلب الأول: التعريف بالدراسات السابقة	36
المطلب الثاني: تموقع الدراسة الحالية من الدراسات الكمية السابقة.	39
خلاصة الفصل الأول	43

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	
تمهيد	**45**
المبحث الأول: تحليل تطور الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2022)	**46**
المطلب الأول: تحليل تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2022)	**46**
المطلب الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2022)	**52**
المطلب الثالث: تقديم النموذج والدراسة الوصفية للمتغيرات	**57**
المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.	**61**
المطلب الأول: نظرة حول السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة	**61**
المطلب الثاني: عرض اساسيات واهم اختبارات التكامل المشترك	**66**
المطلب الثالث: دراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	**68**
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.	**70**
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك.	**70**
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئ (ARDL) في الأجل الطويل.	**78**
المطلب الثالث: اختبارات تقييم نموذج (ARDl)	**82**
خلاصة الفصل الثاني	**89**
الخاتمة	**91**
قائمة المراجع	**93**
الملاحق	**100**

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01 -01	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	26
02 -01	محددات الطلب الكلي عند كينز.	30
01 -02	تطور الانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة	46
02 -02	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة	52
03 -02	فترات الإبطاء المثلى للنموذج	77
04 -02	القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج	82
05 -02	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque_Bera)	83
06 -02	نتائج اختبار المجموع التراكمي البواقي CUSUM	87
07 -02	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM	88

فهرس الجداول

01 –01	إبراز الفرق بين النمو والتنمية.	24
02 –01	ملخص يبرز أوجه المقارنة بين الدراسات الكمية السابقة والدراسة الحالية	40
01 –02	بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (1990-1995)	47
02 –02	بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (1996-2000)	47
03 –02	بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (2001-2005)	48
04 –02	بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (2206-2010)	50
05 –02	بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (2011-2015)	51
06 –02	بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (2016-2022)	51
07 –02	بيانات البنك الدولي لمتغير الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990-1995)	52
08 –02	بيانات البنك الدولي لمتغير الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1996-2000)	53
09 –02	بيانات البنك الدولي لمتغير تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2001-2005)	53
10 –02	بيانات البنك الدولي لمتغير تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2006-2010)	54
11 –02	بيانات البنك الدولي لمتغير تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2011-2015)	55
12 –02	بيانات البنك الدولي لمتغير تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2016-2022)	56
13 –02	التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة.	58
14 –02	المقاييس الاحصائية لمتغيرات الدراسة	59
15 –02	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)	71
16 –02	نتائج اختبار (Bound-Test):	75
17 –02	نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل Bound Test	78
18 –02	بينات تقدير النموذج في الأجل القصير.	80
19 –02	نتائج اختبار(LM-test)	84
20 –02	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج المقدر ARCH	85
21 –02	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج المقدر Breusch Pagan	86
22 –02	نتائج اختبار (Ramsey test)	86

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2022).	101
02	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام ديكي فولر الموسع ADF.	107
03	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج (Bound – test)	119
04	إختبار الحدود للتكامل المشترك ونتائج التقدير في الاجل القصير	120
05	نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي.	121
06	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج (ARCH)	122
07	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج	123
08	اختبار صلاحية النموذج من ناحية الشكل الدالي	124

المقدمة

مقدمة :

يعتبر النمو الاقتصادي هدف يسعى جميع الاقتصاديات الى تحقيقه مهما كان مستوى تقدمها وأيا كان نظامها الاقتصادي السائد، فهو مؤشر أقرب لقياس الأداء الاقتصادي الذي يتم من خلاله البحث عن اهم الوسائل والآليات التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي، فتسعى كل دولة لاختيار السياسة الاقتصادية المناسبة التي تساعدها على تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة ومستمرة .

تطرقت النظريات الاقتصادية الى دور الدولة في تعزيز عمليات النمو الاقتصادي نتيجة تعدد الازمات الاقتصادية التي شهدها العالم وذلك بزيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام، ولعل أبرز هذه العوامل هي حجم رؤوس الأموال التي يتم صرفها داخل اقتصاد دولة ما أو ما يسمى بالنفقات، لتعتبر الدولة من أهم المساهمين في هذه النفقات يمكن تسميتها بالنفقات الحكومية وهو العامل الذي قمنا باختياره لاختبار مدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي على مستوى كل دولة.

هنا برز الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي. ولقد فرض هذا الأخير نفسه بشدة عندما أخذ يتزايد من سنة إلى أخرى كنتيجة لزيادة أنشطة ووظائف الدولة.

الإشكالية:

وانطلاقا مما سبق تبرز إشكالية هذه الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما مدى صلاحية نموذج ARDL في تقدير علاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق الحكومي في الجزائر.

تقودنا هذه الاشكالية الرئيسية الى طرح أسئلة فرعية:

- هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل للنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي في الجزائر؟
- هل يوجد أثر للانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر في الاجلين القصير والطويل ؟

الفرضيات:

- هناك علاقة تكامل مشترك بين الانفاق والنمو الاقتصادي في الجزائر في الاجل الطويل.

- وجود أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الاجلين القصير والطويل باعتماد على

بيانات فترة الدراسة.

مبررات إختيار الموضوع:

- ✓ محاولة القيام بدراسة اقتصادية قياسية على حالة واقعية تمس الوضع الإقتصادي في الجزائر.
- ✓ تزايد الإهتمام بالأبحاث والدراسات في الانفاق الحكومي
- ✓ طبيعة التخصص اقتصاد الكمي الذي يفرض اختيار موضوع ذو طابع كمي

أهداف وأهمية الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في معرفة نوعية العلاقة التي تربط كل من اجمالي الانفاق الوطني والنمو الاقتصادي و نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و اجمالي تكوين رأس المال الثابت واجمالي القوى العاملة، باستنتاج مادى تأثير كل متغيرة على الأخرى

محاولة إبراز تأثير متغيرات الدراسة في كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني ابتداء من1990 الى غاية 2022 .

تحليل قياسي للعلاقة بين المتغيرات المدروسة باستعمال اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك وتقدير العلاقة في الاجلين الطويل والقصير وايضا اختبارات تقييم النموذج وصلاحيته.

حيث حظي بمكانة مميزة لدى مختلف مدارس الفكر الاقتصادي ونظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها كل متغير في تحديد ورسم السياسة الاقتصادية للبلد،

حدود الدراسة

ليتم التحكم في البحث وضبطه بالشكل المناسب ولمعالجته بطريقة موضوعية وللتمكن من التوصل إلى نتائج واضحة وجب وضع حدود للدراسة، هذه الحدود تتمثل في:

– البعد المكاني: لقد تم اختيار دولة الجزائر لدراسة هذا الموضوع المهم لأن الجزائر بلد يعتمد في تمويل إنفاقه بشكل شبه مطلق على الموارد المتأتية من تصدير النفط ولأن الإنفاق الحكومي كان الوسيلة التي طالما اعتمدت عليها الحكومة للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي في ظل مختلف الأوضاع التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

- البعد الزماني: تم اختيار وتحديد الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2022 للدراسة.

منهج البحث والادوات المستخدمة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي لشرح مختلف متغيرات الدراسة المحتملة وتوضح العلاقة بينهما، كما استخدمنا المنهج القياسي لإثبات هذا الأثر في الجزء التطبيقي.

أثناء انجاز هذا البحث استخدمت الأدوات الآتية:

- اعتماد عدة مراجع من كتب، مجالات، مذكرات، تقارير، ملتقيات، وكانت هذه المراجع باللغة العربية؛

- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على البيانات الحديثة.

- استخدام برنامج Eviews 12 لتحليل النتائج القياسية وتقدير النموذج

صعوبات الدراسة:

ان الصعوبات التي تلقيتها أثناء انجاز البحث، لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها في: الكم الهائل من المعلومات باختلاف مصادرها ومدى توسع الموضوع.

هيكل البحث :

سعيا منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات البحث و للإجابة على اشكاليته فقد قمنا بتقسيم البحث كما يلي:

- الفصل الأول:

والذي يحمل عنوان "الاطار النظري للانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)" تم نقسمه الى ثلاث مباحث،

المبحث الأول: يحمل عنوان الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي الذي يتناول أهم المفاهيم وكيف كانت تقسيماته والآثار المباشرة على النشاط الاقتصادي،

اما المبحث الثاني نتطرق ونبحث في مجال النمو الاقتصادي من مفاهيم وخصائص ومحددات، واهم النظريات المفسرة له وإظهار طرق قياسه .

اما المبحث الاخير من هذا الفصل نتحدث عن ما جاء و ورد في الدراسات السابقة و المعتمد عليها وتكون اشارة وتوجيها لموضوعنا، وايضا التحدث عن تموقع دراستنا الحالية من الدراسات الكمية السابقة من حيث المكان والزمان وطريقة التقدير، والنتائج المتوصل اليها (اوجه الاختلاف).

اما الفصل الثاني:

والذي يحمل عنوان " الدراسة القياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)" نخصصه لدراسة الموضوع الذي تطرقنا اليه نقسمه الى ثلاث مباحث.

المبحث الاول نقوم بدراسة تحليلية لتطور الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر وتبيان الاحصاء الوصفي للدراسة، وإظهار متغيرات محل الدراسة بمعادلتها .

وفي المبحث الثاني نتطرق الى اهم واساسيات النمذجة القياسية وهذا كله في ما يتعلق بالتكامل المشترك بصفة عامة وشاملة من كل النواحي واهم اختبارات جذر الوحدة .

اما المبحث الثالث يخصص لعرض النتائج المتوصل لها واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج ، وفي الأخير ومن خلال الخاتمة يتم استعراض ما توصلنا اليه من نتائج، وتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الاول

الاطار النظري للانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

في قلب كل اقتصاد واجتماع، تقوم الحكومات بدور أساسي في توجيه التطور والتنمية، وأحد أدواتها الرئيسية هو الانفاق الحكومي. يمثل الانفاق الحكومي الإنفاق الذي تقوم به الحكومة على مختلف الأنشطة والخدمات العامة، بدءًا من الصحة والتعليم والبنية التحتية وانتهاءً بالأمن والدفاع.

تعتبر سياسات الانفاق الحكومي محورية في تشكيل الاقتصاد وتحقيق التوازن الاجتماعي. فهي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتحسين جودة الحياة للمواطنين. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه السياسات متوازنة ومستدامة لتفادي العواقب السلبية مثل التضخم والديون العامة المتزايدة.

تتطلب عملية اتخاذ القرارات بشأن الانفاق الحكومي توازنًا دقيقًا بين متطلبات الحاضر واحتياجات المستقبل. كما يجب أن تكون السياسات الحكومية مستندة إلى البيانات والتحليل الدقيق لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة.

في النهاية، يعكس الانفاق الحكومي الرؤية والأولويات الوطنية، ويعتبر عنصرًا أساسيًا في بناء المجتمعات المزدهرة والمستدامة.

ومن خلال التعرف على أهم جوانب هذه الظاهرة، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي؛
- **المبحث الثاني**: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي؛
- **المبحث الثالث**: عرض وتحليل الدراسات الكمية السابقة؛

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي.

اصبحت النفقات الحكومية أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية من خلالها يمكن التأثير على مستويات الطلب، التشغيل، والدخل القومي ومن ثم على النمو الاقتصادي، لتعدد أنواعها وزيادة حجمها فأصبحت علم بارز في النظرية المالية.

المطلب الاول : تعريف وأهمية الانفاق الحكومي.

جاء اختلاف مفهوم الانفاق الحكومي من فكر اقتصادي الى آخر أي من مدة زمنية الى أخرى، سنحاول ذكر البعض منها فيما يلي وإلقاء الضوء على الأهمية التي يحظى بها هذا الأخير في مالية الدول .

أولا: تعريف الإنفاق الحكومي:

يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على انه:

– كل ما تصرفه الدولة على المواطنين او من خلال شراء السلع وتقديم الخدمات ومساعدة فئة من فئات المجتمع من مبالغ لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وايضا يعرف على انه: كل ما تقوم بها الحكومة بإجمالي المبالغ النقدية والتحويلات لغرض انتاج السلع والخدمات الهادفة لإشباع الحاجات العامة المتنوعة والمدفوعات التحويلية وتسديد اقساط الدين العام وفوائده. **(حسناء و بيري، 2023، صفحة 444)**

– يعرف الانفاق الحكومي على انه: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن:

أن النفقات التي تقوم بها الحكومة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة. يمكن أن يشمل الإنفاق الحكومي على تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنمية المستدامة، ودعم القطاعات الاقتصادية الهامة، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الحيوية، وتحفيز الابتكار والبحث والتطوير، وتوفير الخدمات الاجتماعية التي تعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للإنفاق الحكومي أن يلعب دوراً في تنظيم الاقتصاد وتوجيهه نحو التوازن والاستدامة، وتقديم الدعم في الأوقات

الاقتصادية الصعبة من خلال الإجراءات التحفيزية والتدخلات الاقتصادية. (**البار و بوعبيد، 2020، صفحة 391**)

ثانيا: أهمية الإنفاق الحكومي

تكمن أهمية الانفاق الحكومي فيما يلي:

– زيادة الدخول الحقيقة للأفراد من خلال زيادة النفقات الاجتماعية الخدمات الصحية الخدمات التعليمية)، أو جعلها مجانية وبأسعار رمزية؛

– دعم الاستثمار والبنية التحتية بزيادة النفقات الاقتصادية على القطاع الصناعي؛

– تحقيق العدالة بين افراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم من خلال إعادة توزيع الدخل؛

– تطوير رأس المال الاجتماعي من خلال دعم الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والكهرباء والماء فضلا عن نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذلك نفقات الري والصرف الصحي؛

– توفر لأفراد المجتمع الضمان الاجتماعي من خلال المساهمات والإعانات والرواتب التقاعدية والتعويضات). (**حسناء و بيري، 2023، صفحة 444**)

المطلب الثاني: : تقسيمات الإنفاق الحكومي.

لم يكن لتقسيم الإنفاق الحكومي أي مبرر في ظل الأفكار الكلاسيكية للدور المحدود للدولة وللطبيعة الموحدة للإنفاق الحكومي أما عند زيادة مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تعددت وتنوعت أوجه الإنفاق الحكومي، فأصبح من الضروري تقسيمه إلى أصناف متمايزة، يضم كل منها النفقات التي لها مزايا مشتركة، فتعددت بذلك وتنوعت أقسام الإنفاق الحكومي وفقا لمعايير مختلفة، على المستويين الأكاديمي والتطبيقي الأمر الذي يظهر من خلال موازنات الدول، غير أن هذه التقسيمات في مجملها تمت بناءا على معيارين رئيسيين، أحدهما اقتصادي والأخر وضعي، من هنا يمكن التعرف على مختلف أقسام الإنفاق الحكومي وفق هذين المعيارين كما يلي :

أولا: المعيار الاقتصادي لتقسيم الإنفاق الحكومي:

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم الإنفاق الحكومي على النحو الذي يظهر الطبيعة الاقتصادية للإنفاق بشكل واضح، ما يساعد في التعرف على تطور الإنفاق الحكومي من فتر ة إلى أخرى ليبين بذلك التوجهات الاقتصادية للدولة عند كل مرحلة، كما أن هذا التقسيم ذو أهمية بالغة للسلطة التشريعية والرأي العام كونه يمكن من القيام بعمليات الرقابة الفعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة ومن أهم التقسيمات الاقتصادية التي تستند على معايير واضحة ودقيقة.

1- الإنفاق الحكومي حسب معيار الهدف من الإنفاق:

ينقسم الإنفاق الحكومي بناءا على معيار الهدف المرجو بلوغه تبعا الاختلاف وظائف الدولة لذا يعرف "بالتقسيم الوظيفي" إلى ثلاثة أنواع هي:

- **الإنفاق الحكومي الإداري:** يضم كافة أوجه الإنفاق الحكومي اللازم لإدارة وتشغيل المرافق الحكومية من أمن، دفاع، عدالة ،تمثيل دبلوماسي، صحة، تعليم وغير ذلك، فجميع هذه التكاليف تعد ضرورية لقيام الدولة بوظائفها الإدارية، لذا تعد جميع هذه النفقات من قبيل النفقات الادارية.

- **الإنفاق الحكومي الاقتصادي:** يشمل أوجه الإنفاق الحكومي الذي تقوم به الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية كالاستثمارات التي يكون الهدف منها زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تعزيزه بخدمات هامة مثل النقل المواصلات، الري ومشاريع البنية التحتية وزيادة كفاءتها، حيث يعرف هذا النوع من الإنفاق بالاستثماري، كما أنه يشمل الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشاريع العامة والخاصة.

- **الإنفاق الحكومي الاجتماعي:** هو ذلك الإنفاق الذي يغلب عليه الطابع الاجتماعي فالهدف منه زيادة رفاهية أفراد المجتمع بشكل عام والطبقات الفقيرة بشكل خاص، لذا يكون هذا الإنفاق موجها إلى ذوي الدخول المتدنية والفقراء والافراد الأكثر فقرا و يشمل المبالغ المالية الموجهة إلى قطاع التعليم، الرعاية الصحية، النقل والسكن وإعانات البطالة. ويعتبر الإنفاق على التعليم من أهم بنود الإنفاق الاجتماعي الذي يعكس تقدم المجتمع سواء في البلدان المتقدمة أو النامية و عادة ما تخصص الدول الجزء الأكبر من الإنفاق على هذا القطاع وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى. (**عثمانية، 2020-2021، الصفحات 37,38**)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقسيم الإنفاق الحكومي إلى إداري، اجتماعي واقتصادي ولا يعني أبدا الفصل بين مكوناته لان العديد من أوجه الإنفاق الحكومي التي قد تكون موجهة لتحقيق منافع اجتماعية لها أيضا آثار اقتصادية.

2- الإنفاق الحكومي حسب معيار دورية الإنفاق

وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى نوعين هما:

- الإنفاق الحكومي الجاري: عرف أيضا بالإنفاق الحكومي العادي وهو يشمل أوجه الإنفاق التي يترتب على إنفاقها أي زيادة في رأس المال الاجتماعي أو في رأس المال إنتاجي، يتميز هذا النوع من الإنفاق بالدورية والتكرار أي ثبات مقدار حجم الإنفاق وتكراره بذات الحجم، مثل الرواتب والأجور، نفقات الصيانة، نفقات العدالة، فوائد القروض العامة ونفقات الادارة العامة للدولة .

- الإنفاق الحكومي الرأسمالي: يعرف أيضا بالإنفاق الحكومي غير العادي، وهو إنفاق غير متكرر يترتب على إنفاقه زيادة في رأس المال الاجتماعي أو في رأس المال الإنتاجي ويرتبط بفترة زمنية محددة تتجاوز السنة المالية الواحدة ويتميز بضخامة حجم الإنفاق على تمويل المشروع الواحد، يتم تمويله من مصادر غير عادية كفائض الموازنة في حال تحققه أو القروض الداخلية والخارجية أو من خلال الإصدار النقدي. يوجه للمشاريع التنموية وللحالات الاستثنائية. التي تستجوبها احتياجات طارئة كالنفاق الحربي، إصلاح الأضرار، محاربة البطالة والإنعاش الاقتصادي ليساهم بذلك في تحفيز النمو الاقتصادي؛ إذ يؤدي التوسع في الإنفاق الرأسمالي إلى توظيف طاقات بشرية جديدة وإلى زيادة الطلب على السلع الإنشائية كالإسمنت والحديد، كما أن هذا النوع من الإنفاق يتمتع بالمرونة الكافية عكس الإنفاق الجاري، فتتمكن الحكومة بذلك من تخفيض حجمه تبعا لمستوى النشاط الاقتصادي ويتسع نطاقه ليشمل الإنفاق على مشاريع البنية التحتية من جسور وطرق وشبكات مواصلات حديثة وعلى قطاعي الصحة والتعليم من خلال إنشاء المستشفيات والمدارس والجامعات، بل ويتعدى ذلك ليشمل الإنفاق الاستثماري على إنشاء وتشييد المشاريع الاستثمارية الكبرى كالأبراج والمصانع وحتى على عمليات إحلال وتجديد هذه المباني والآلات. **(عثمانية، 2020-2021، صفحة 38)**

3- الإنفاق الحكومي حسب معيار طبيعة الإنفاق:

بناءا على هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي هما:

– **الإنفاق الحقيقي**: يضم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني فهو إنفاق منتج و ضروري لتمارس الدولة وظائفها التقليدية والحديثة من أمن، دفاع، عدالة، مرافق عامة ومشاريع البنية التحتية، فكل هذا الإنفاق الحقيقي تنتظر الدولة منها حصول على إنتاج جديد يساهم في زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر؛ إذ أن الأثر المباشر لهذا النوع من الإنفاق يظهر من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخال لمن يزودون الدولة بهذه السلع و الخدمات.

– **الإنفاق التحويلي أو الناقل**: هو ذلك الإنفاق الذي تقوم به الدولة دون مقابل؛ أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة فكل ما تبتغيه منه إعادة توزيع الدخل والثروة، فالدولة هنا تقوم بنقل الموارد المالية من الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى فئات أخرى محدودة الدخل، يشمل هذا النوع من الإنفاق الإعانات بمختلف أنواعها المتمثلة في : "المساعدات الاجتماعية المختلفة الضمان الاجتماعي، التأمين ضد الشيخوخة والبطالة، المساعدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها و الاعانات الخيرية والثقافية"، كما يشمل فوائد وأقساط الدين العام.

هم ما يلاحظ على هذا النوع من الإنفاق أنه يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني لكن بشكل غير مباشر من خلال إعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات الفقيرة، الأمر الذي ينعكس على الكفاءة الإنتاجية للعامل، فهذه الأخيرة تزيد كلما تحسن مستواه الصحي والتعليمي. ورغم أن البعض يرى بأن هذا النوع من الإنفاق المبرر له وأنه يحق للدولة أن تقتطع من أموال الأفراد إلا من أجل تسيير إدارتها الضرورية إلا أن التوجه الحديث لانفاق الحكومي يرى بأنه وسيلة مالية للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الفراد المجتمع لتحقيق أهدافها ويستوي أن يكون الإنفاق بمقابل أو دون مقابل، وفي كثير من الأحيان يحقق الإنفاق دون مقابل غايات الدولة أكثر من غيره من الإنفاق.

4– الإنفاق الحكومي حسب معيار نطاق السريان:

يعتمد هذا المعيار في تقسيمه للإنفاق الحكومي على مبدأ شمول الإنفاق ومدى استفادة أفراد المجتمع منه، فيتم التمييز وفقا لهذا المعيار بين:

– **الإنفاق المركزي "الوطني"**: يكون الإنفاق وطنيا إذا ورد في الميزانية العامة للدولة و الحكومة هي التي تتولى القيام به كالإنفاق على الدفاع الوطني والأمن والقضاء، فهذه الأوجه للإنفاق ذات طابع وطني.

– الإنفاق المحلي "الإقليمي": كون الإنفاق محليا عندما تقوم به الجماعات المحلية كالولاية والبلدية، ويرد في ميزانية هذه الأجهزة الإدارية كالإنفاق الخاص بتوزيع الماء والكهرباء والمواصلات في كل إقليم. (**عثمانية، 2020–2021، صفحة 40**)

ثانيا: المعيار الوضعي "العلمي" لتقسيم الإنفاق الحكومي:

يقصد بالمعيار الوضعي لتقسيم الانفاق الحكومي أن التقسيم في هذه الحالة يكون بناءا على ايديولوجية الدولة من جهة وعلى ظروفها التاريخية والإدارية من جهة أخرى، لذا تقوم كالدولة بتقسيم نفقاتها بناءا على اعتبارات تاريخية، سياسية، اقتصادية وإدارية، أي أنها تتبنى التقسيم الذي يناسب ظروفها وهو ذلك التقسيم الذي يظهر من خلال ميزانية كل دولة، ويندرج تحت التقسيم الوضعي للإنفاق الحكومي ثالثة أقسام تتمثل في:

1– التقسيم الإداري للإنفاق الحكومي:

يتم تقسيم الإنفاق الحكومي على أساس الجهة أو الهيئة التي تقوم بالإنفاق أي على أساس الوحدة المحاسبية وبما يتلاءم مع الهيكل التنظيمي للدولة حيث يتم تقسيم الإنفاق إلى عدد من البنود الاتفاقية ويخصص قسم لوزارة بالإضافة إلى مخصصات رئاسة الدولة ومخصصات السلطة التشريعية ،كما يوزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها وقد تطور هذا التقسيم تبع التطور وظائف الدولة ومهامها المختلفة.

يتميز هذا التقسيم بكونه يتيح الفرصة لتحديد مسؤوليات الإنفاق الفعلي لكل الوحدات الإدارية المختلفة، كما أنه يمكن السلطة التشريعية من مناقشة كل وحدة إدارية على حدا وفي حدود المخصصة لها، الأمر الذي يسهل عملية الرقابة وسهولة اتخاذ القرارات المتعلقة بحجم الإنفاق الازم، إلا أنما يعاب عليه هو صعوبة تحديد مقدار الإنفاق لكل وظيفة حكومية وصعوبة التنبؤ بالعمليات الاقتصادية.

2– التقسيم الوظيفي للإنفاق الحكومي:

يتم تقسيم الإنفاق الحكومي بناءا على الوظيفة التي تقوم بها الدولة إلى مجموعات إنفاق مختلفة، كل مجموعة ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، وحتى يتحقق هذا التقسيم بموازنة الدولة يجب أولا تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة، كالصحة، التعليم، الدفاع والأمن، الزراعة، القضاء، ليتم توزيع أو تبويب الإنفاق الحكومي على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهة الإدارية التي ستقوم بممارستها. و مكن أن تؤدي أكثر من

جهة إدارية تابعة لوزارات مختلفة وظيفة واحدة، فمثال يمكن لكل من وزارة الصحة، التعليم والدفاع تقديم الخدمات الصحية، وبالتالي يتم تحويل الإنفاق المتوقع لكل وزارة على البرامج الصحية يتميز هذا التقسيم بأنه يسمح بتبيان ما تم إنفاقه على المباني التي تقوم الوزارات المختلفة بإنشائها مثال، ما يساعد على مقارنة عائدات الإنفاق متجهة وما تم إنفاقه على الوظائف أخرى من جهة ثانية. كما أنه يبين الأهمية النسبية لكل وظيفة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة، مقدار ما تم إنفاقه على هذه الوظيفة ومردود هذا الإنفاق أي ما يعرف بتحليل الإنفاق والعائد، غير أن ما يعلى هذا التقسيم أن هناك إنفاق حكومي يصعب تبويبه وتصنيفه وظيفيا ألنه يمثل وظيفة محددة كالإنفاق الخاص بمجلس النواب أو رئاسة الجمهورية.

3- التقسيم النوعي للإنفاق الحكومي:

يتم تقسيم الإنفاق المدرج في الموازنة العامة والمخصص لكل وحدة إدارية تبعا لطبيعة الأشياء التي يخصها الإنفاق، فمثال يمكن تقسيم كل وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاق هي:

- إنفاق مقابل خدمة العمل تتمثل في الأجور والرواتب؛

-إنفاق مقابل متطلبات الإنتاج تعرف بالإنفاق الجاري؛

-إنفاق على مشتريات خدمية؛

-إنفاق على أصول رأسمالية يعرف بالإنفاق الرأسمالي.

بتعدد وتنوع أوجه الإنفاق الحكومي التي زادت بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أخذ حجم الإنفاق بعدة أسباب، كما أن للإنفاق الحكومي دوره يتزايد من سنة إلى أخرى تبرره في ذلك عدة من الآثار الاقتصادية ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند رسم وتبني سياسة اقتصادية معينة يجب أن تتماشى مع الأهداف المرجو تحقيقها من هذه السياسة الاقتصادية. **(عثمانية، 2020-2021، الصفحات 40,41)**

تخضع إدارة النفقات العمومية لمجموعة قواعد في تسييرها وتسمى أساسيات، وهي التي يقوم عليها الإنفاق الحكومي، وقواعده وحدوده هي كما يلي:

أ) ضوابط الإنفاق الحكومي:

هناك ثلاث ضوابط تحكم الإنفاق الحكومي و هي:

1- ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الهدف من الانفاق الحكومي دائما تحقيق أكبر ربح ممكن للمجتمع ويعني ذلك أن لا يتم تخصيص النفقة العامة للمصالح الذاتية للأفراد على حساب التخزين.

كما يقصد بها ايضا ان يتم الالمام بالحاجيات الاجمالية الحقيقة للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة او مرفق ،ان فكرة الانفاق الحكومي وتحديدها تستخير اشكالية وضع قاعدة دقيقة في تحديد مقدارها خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار اثار متعددة للنفقات مما يتعذر قياسها على وجه الدقة وان كان من الممكن الارتكاز على العاملين الاساسيين :

العامل الاول: حجم الدخل النسبي اي نصيب كل فرد من الدخل الوطني .

العامل الثاني: طريقة توزيع الدخل الوطني على الافراد.

وهذا يعني أنه كلما زاد الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أدى ذلك إلى تحقيق الرفاهية للأفراد. وبصفة عامة فان الحكم على مدى توفر المنفعة العامة في الانفاق الحكومي يمكن أن يتم على اساس اعتبارات عملية معينة.

2- ضابط الاقتصاد في النفقة: تعني هذه القاعدة ان تتجنب الدولة والسلطات العامة الاسراف والتبذير في الانفاق فيها لا مبرر ولا نفع له، أي الاقتصاد في الانفاق وحسن التدبير وتتضح أهمية الاقتصاد في الانفاق الحكومي، اذ لاحظنا أن الانفاق الحكومي ينطوي على التصرف في مال الذي يخرج من خزينة الدولة، ويقوم على هذا الانفاق أفراد لا يملكونه ومن ثم لا يكونون حريصين عليه قدر حرصهم على أموالهم الخاصة. مما يدفع بهم للتدبر ومن مظاهر الاسراف زيادة الاسراف في الاجهزة الغيرة ضروري وعدم الاستخدام العقلاني لها ، وتامين الصيانة الضرورية لإطالة عمرها الانتاجي ،كثرة عدد السيارات وسوء استخدامها. **(شهاب، 2002، صفحة 213)**

3- ضابط الضمانات: وتعني هذه القاعدة أن لا يصرف أي مبلغ من الاموال العامة، وان يحصل الارتباط إلا اذا سبق لذلك موافقة هذه القاعدة في كونها ضرورية لحقيق القاعدتين لسابقتين وهما ضابط المنفعة وضابط

الاقتصاد في النفقة ، اما فيما يتعلق بتقنين القواعد الاجرائية الانفاق الحكومي فان القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة، فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضح الخطوات الصرف والاجراءات اللازمة بالنسبة لكلمنها حتى تؤدي النفقة العامة ويترتب عليها فعلا النفع العام وعلى ذلك فان تقنين النشاط المالي الانفاقي للدولة يستوجب أن تكون نفقاتها العامة مستوفية للإجراءات في تحقيقها وصيغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية و القوانين واللوائح و القرارات المالية الاخرى . (**أسماء و بلغربي، (2016–2017)، صفحة 09**)

ب) حدود الإنفاق الحكومي:

الغرض من الانفاق الحكومي هو قضاء الحاجات العامة فالدولة كما نعلم تقوم بأداء لخدمات العامة المختلفة، وهذا يستلزم انفاقا من جانبها ولكن السؤال الذي يطرح عليها ما هو نظام الانفاق الحكومي؟ وللإجابة على هذا السؤال يتطلب البحث في ناحيتين:

الأولى: الناحية السياسية.

الثانية: الناحية المالية.

ان تحديد طبيعة الحاجة اذا كانت عامة هي مسألة سياسية، ومن جانب آخر فان قدرة الدولة على التوسيع بالإنفاق تتوقف على قدرتها في الحصول على الموارد الضرورية، وهذه مسألة مالية. (**محرزي، 2010، صفحة 96**)

1– النظرية الفردية (الكلاسيكية): لتي ترى أن لا يلقى على عاتق الحكومة ولا الخدمات العامة التي يقتضها الدفاع الخارجي وحفظ الأمن والقضاء. وبعض الأشغال العامة، منطلقة من وجهة نظر أصحاب هذه النظرية في ان افساح المجال امام الافراد و تركهم احرار ادى الى الزيادة في انتاجهم و رفاهيتهم ، ولم يكفي الكتاب الكلاسيكي بتحديد اوجه الانفاق الحكومي في اضيق الحدود.

2– النظرية الجماعية (الاشتراكية): مع تطور الفكر الاقتصادي وظهور النشاط الاقتصادي استنادا لكل نوع من أنواع النفقات العامة على أوجه النشاط الاقتصادي استنادا إلى أراء المدرسة الكينزية حتمية تدخل الدولة مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة بعد الفكر الاشتراكي وتطور النفقات العامة تطورها ما بحيث أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية، ويعتقد أصحاب هذه النظرية

أن الدولة أقدر على زيادة رفاهية المجتمع ، ويرى الاقتصاديون أنه يمكن المجتمع من دفع الضرائب ويبين المنافع الحدية التي تعود على المجتمع من الخدمات التي تقوم بها الدولة ويطلق مبدأ المنفعة الاجتماعية القصوى وتحقق أقصى منفعة اجتماعية على عدة عوامل منها:

1- استقرار مستوى الأسعار.

2- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

3- نمط ومستوى الاستهلاك.

حيث تزداد رفاهية المجمع كلما استقرت الاسعار و تضاعف الاشباع الاستهلاكي و زيادة الناتج القومي وقل التفاوت بين الدخول وهكذا يمكن الحكم على مدى سلامة الانفاق الحكومي يتتبع اثاره على ما ذكرناه اعلاه.

ومن الواضح أن تحديد أولويات الانفاق الحكومي هو جزء لا يتجزأ من مشكلة ادارة أي برنامج من برامج الانفاق، ويمكن تحديد أولويات الانفاق في ضوء المعايير التالية:

1- الضرورة الاقتصادية والاجتماعية للمشروع المقترح؛

2- مدى تكامل المشروع الأخرى؛

3- مدى توفر الموارد والمعدات والخيرات الفنية والإدارية؛

4- الزيادة الكلية في الدخل القومي والعمالة التي سيحققه المشروع .كما أن هناك مبدأ آخر يحاول بعض الاقتصاديين (تحقيق) تحديد نطاق الانفاق الحكومي عادة بأنه غير منتج ويرون أن الأموال التي يحصل عليها الدولة من الأفراد على شكل ضرائب يكون منا لأفضل لو استخدمت من قبل الأفراد انفسهم في انماء نشاطهم الزراعي والصناعي والتجاري. وهكذا فان الانفاق الحكومي يتحدد بمقدار ما يحققه النشاط الحكومي ولابد من وجود قواعد تحكم الانفاق الحكومي بمقدار ما يحققه النشاط الحكومي ولابد من وجود قواعد. (**بشير، (2015-2016)، صفحة 06**)

ج) الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي:

الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي هي تلك الأسباب التي ينتج عنها التوسع في حجم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة؛ أي أن الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي هي زيادة في المنفعة الحقيقية من هذا الإنفاق وزيادة الأعباء العامة أيضا الناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فالزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي تصاحبها زيادة في كمية و/ أو نوعية الخدمات العامة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من هذه الخدمات. وقد تعددت الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي والتي من بين أهمها:

1- الأسباب الاقتصادية لزيادة الإنفاق الحكومي:

– النمو الاقتصادي: واحد من أهم أسباب الزيادة في الإنفاق الحكومي في الظروف العادية التي يميل فيها الدخل الوطني في أغلب الدول إلى الزيادة سنة بعد سنة أن يزيد حجم الإنفاق الحكومي وذلك من خلال ما تقتطعه الدولة من هذا الدخل في شكل ضرائب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة التي تعد عاملا رئيسيا يمكن الدولة من زيادة إنفاقها لتقديم كمية أكبر أو نوعية أفضل من السلع والخدمات إشباع الحاجات العامة من جهة أخرى فإن زيادة الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ما يؤد إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات فيزيد الدخل بفعل مضاعف الإنفاق الحكومي، ليتوسع بذلك الطلب إلى مجالات أخرى من الخدمات العامة كالتعليم والصحة الأمر الذي يستدعي زيادة الإنفاق الحكومي لتلبية تلك المتطلبات ما يحدث غالبا في حالة الانتعاش الاقتصادي. كما أن توزيع الدخل عامل آخر يتحكم في درجة الإنفاق الحكومي إذ أن انخفاض درجة المساواة في توزيع الدخل .

يستوجب حجم أكبر من الإنفاق على السلع والخدمات العامة المتعلقة بمساعدة الفئات الفقيرة والذي يكون في صور مختلفة كدعم خدمات الصحة والتعليم ودعم الغذاء بالإضافة إلى الدعم النقدي المباشر لهذه الفئات.

– زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: بعد تخلي الدولة عن حيادها إثر الأزمات الاقتصادية التي هزت الأنظمة الرأسمالية واتباعه السياسة التدخل في الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، أصبح اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية سببا في زيادة الإنفاق الحكومي وذلك من خلال زيادة الإنفاق لزيادة الطلب الفعال. فالتوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية العامة وسعي الدول لمحاربة الكساد والبطالة وتحقيق معدلات نمو

مرتفعة يدفعها لزيادة حجم إنفاقها لتحفيز الطلب الكلي الفعال وزيادته إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل وذلك بما يتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك فإن المنافسة الاقتصادية الدولية تؤدي هي الأخرى إلى زيادة الإنفاق الحكومي الذي قد يكون في شكل إعانات للمشاريع الوطنية بغية تشجيعها للتوجه نحو التصدير ومن ثمة منافسة المشاريع الأجنبية أو في شكل إعانات إنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من الصمود ومواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

2- الأسباب الإدارية لزيادة الإنفاق الحكومي:

أدى توسع الدولة في وظائفها إلى اتساع جهازها الإداري فنتج عن ذلك زيادة عدد الواردات والصادرات الجديدة وتم إنشاء العديد من المرافق العامة، ما أدى إلى زيادة عدد الموظفين الذي أدى بدوره إلى زيادة الإنفاق الحكومي فيشكل رواتب وأجور أو كمقابل للمشتريات التي تقو م بها الدولة الدارة هذه الأجهزة. كما أن استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة التي تهدف إلى عصرنة الإدارة ورفع كفاءة الأداء يحتاج إلى أجهزة وأدوات مكتبية ومعدات إلكترونية حديثة كما تحتاج إلى تحسين نوعية الموظفين فينتج عن ذلك تحمل أعباء أكثر من قبل، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق الحكومي. من ناحية أخرى ساهم سوء التنظيم والتسيير الإداريين وزيادة أعداد الموظفين الذي يعد سمة بارزة في لعديد من الدول النامية في زيادة الإنفاق الحكومي وفي انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة، فالزيادة في الإنفاق في هذه الحالة وإن كانت حقيقية فهي غير منتجة الى انها تؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للمنفعة العامة.

3- الأسباب الاجتماعية لزيادة الإنفاق الحكومي:

تظهر الأسباب الاجتماعية لزيادة الإنفاق من خلال زيادة تدخل الدولة في المجال الاجتماعي، حيث تصبح الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة إلى التوازن الاقتصادي؛ إذ لم يعد هدف الدولة هو زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل بل أصبحت تسعى لتحسين توزيع الدخل وإقامة العدالة الاجتماعية من خلال العمل على توفير الخدمات لجميع فئات المجتمع والعمل على تحسين المستوى المعيشي لألف اردما يؤدي حتما إلى زيادة الإنفاق الحكومي ومما ال شك فيه أن الإنفاق الاجتماعي له دور كبير لضمان تماسك المجتمع من جهة وتعزيز الثقة في الدولة، من جهة أخرى له فائدة اقتصادية تتجلى من خلال تحسين المستوى المعيشي والقدرة

الشرائية للأفراد وتقليص فجوة الفقر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال ومن ثمة زيادة الدخل الوطني ليزيد بذلك التوقع بزيادة إنفاق الحكومة. (**عثمانية، 2020–2021، صفحة 46**)

4– الأسباب السياسية لزيادة الإنفاق الحكومي:

يمكن إيعاز زيادة الإنفاق الحكومي إلى تطور الإيديولوجية السياسية داخليا والتي تتضح من خلال انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فيزيد اهتمام الدولة بالطبقات المحدودة الدخل والمحرومة من خلال التكفل بالكثير من خدماتها، كما أن النظام الحزبي يدفع بالحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي إرضاء ناخبيه وبالتالي إلى الإكثار من تعيين الموظفين من أنصاره فيتر تب عن ذلك زيادة الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى نمو مسؤولية الدولة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي.

وخارجيا حيث يؤدي زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي وزيادة مخصصات الدولة للمنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة والمنظمات الدولية الإقليمية المتعددة كالأمم المتحدة والهيئات التابعة لها كاليونسكو واليونيسيف إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبما أن الدولة وحدها المسؤولة عن القيام بمهام الدفاع والأمن اللذان يعدان من مظاهر السيادة الوطنية فإن هذه الأسباب بدورها تدفع بالأنفاق الحكومي نحو الزيادة المستمرة من خلال ضمن زيادة الإنفاق العسكري رغم اختلاف الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية المستقلة حديثا. ففي الدول المتقدمة ازد الإنفاق العسكري لتغير أهدافها الأمنية التي استوجبت زيادة عدد قواعدها العسكرية خارج البلاد بالإضافة إلى أنها ترتبط بأحلاف عسكرية مع دول أخرى، أما الدول النامية فترجع زيادة الإنفاق فيها إلى تكوين الجيوش اللازمة لحماية الدولة والدفاع عن أمنها، تجهيز الجيوش بالمعدات الحديثة والتدريب عليها وزيادة حدة التوتر الدولي والنزاعات الإقليمية وما ترتب عنها من تبعات، الآمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ ما أدى إلى زيادة حقيقية في الإنفاق الحكومي (**عثمانية، 2020–2021، صفحة 47**)

5– الأسباب المالية لزيادة الإنفاق الحكومي:

أدى تطور الفلسفة الاقتصادية واتساع دور الدولة إلى تطور مفهوم الإنفاق الحكومي من مفهوم تقليدي أين كان الإنفاق محايدا إلى المفهوم الحديث حيث أصبح دور الإنفاق إيجابيا

إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يمكن إيعازه إلى الأسباب الموالية:

سهولة لجوء الدولة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي؛ حيث تلجأ الدولة إلى إصدار سندات للاكتتاب العام بشروط سهلة ومناسبة كإعفاء فوائد السندات من الضرائب، الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على ما يلزمها من موارد مالية لتغطية عجز إيراداتها فيؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، فضال على أن خدمة الدين يترتب عنها دفع الإقساط والفوائد.

وجود فائض في الإيرادات العامة؛ إذ يؤدي هذا الفائض في الإيرادات إلى عدم التزام الإدارة الحكومية بالقواعد السليمة للإنفاق، الذي يكون على ما هو ضروري وما هو غير ضروري بل يتعدى ذلك إلى ظهور بعض مظاهر التبذير والإسراف. وأن الأمر هنا يختلف في الدول المتقدمة التي تتمتع بقدرة على زيادة وتنويع مصادر إيراداتها وبالتالي استحداث أوجه جديدة للإنفاق الحكومي ومن ثمة زيادته عنه في الدول النامية التي تفتقر العديد منها إلى هذه القدرة مكن القول أنه مهما تعددت الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق الحكومي وسواء كانت هذه الزيادة ظاهرية أو حقيقية فإن ذلك يمنع أن يكون للإنفاق الحكومي آثار اقتصادية تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على العديد من متغيرات النشاط الاقتصادي للدولة سواء كانت متقدمة أو نامية ليكون الإنفاق الحكومي بذلك آداه في يد الدولة يمكنها من خلاله التأثير على هذه المتغيرات على النحو الذي يساعد على تحقيق أهدافها.
(عثمانية، 2020-2021، صفحة 48)

المطلب الثالث :محددات وقواعد الإنفاق الحكومي.

هناك العديد من المحددات والقواعد للإنفاق الحكومي نذكر منها :

اولا- محددات الانفاق الحكومي:

محددات الإنفاق الحكومي العام تلك العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق العام،

1- دور الدولة: دور الدولة يمكن من تحديد حجم النفقات العامة فحجم الإنفاق يختلف حسب طبيعة النظام السياسي وما يهدف إليه من أغراض، فوظائف الدولة تعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم الإنفاق الحكومي ومنه يمكن تحديد الأعباء، بمعنى كلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت، ازدادت لنفقات العامة وتنوعت تبعا لذلك.

2- إمكانية الدولة في تحقيق الإيرادات العامة : قدرة الدولة في تحقيق الإيرادات العامة يتم بقدر كبير

من المرونة، فالدولة تتمتع بالقدرة على تحصيل الإيرادات السيادية مثل الضرائب والقروض والإصدار النقدي الجديد، وكل ذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامة دون النقدية بحدود الإيرادات العامة، إلا أن قدرة الدولة في الحصول على هذه الإيرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي على بعض أفراد المجتمع بمعنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تحدها عوامل معينة وليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض.

3– مستوى النشاط الاقتصادي : يتأثر الإنفاق العام بمستوى النشاط الاقتصادي فنجد أن في حالات الكساد والتي ينخفض فيها الطلب ومستوى التشغيل يجب أن يزداد الإنفاق العام ليزداد الكل ويزداد الإنتاج والتشغيل وتخرج الدولة من حالة الكساد والعكس فى حالة التضخم يجب أن ينخفض الإنفاق العام للحد من زياد الطلب ومن ثم تنخفض الأسعار و تزول حالة التضخم. (**هدى، (2019–2020)، صفحة 04**)

ثانيا– قواعد الانفاق الحكومي:

فتتمثل في قاعدتين مهمتين وهما:

1– قاعدة المنفعة القصوى : تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات إلى أكبر قدر من المنفعة وأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من الأفراد المجتمع . إن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا ، يقتصر على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كذلك يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع ، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع ، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية.

2– قاعدة الاقتصاد والتدبير : تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير، أي لاقتصاد في الإنفاق وحسن التدبير ،وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة، يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة ، كما يقف خلفها رأي عام ساهر على مصلح العامة، إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تضافر جهود الرقابة الإدارية والتشريعية التي تقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير، وفرض العقاب اللازم على المخالفين (**سعيدة، (2022–2023)، صفحة 05**).

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي

يعتبر إشباع الحاجات العامة هدفا أساسيا للإنفاق الحكومي وبالتالي فهو أهم أثر له، غير أن آثار الانفاق الحكومي تتعدى ذلك إلى النشاط الاقتصادي ككل من خلال الآثار الفورية التي يرتبها على كل من الدخل الوطني، الاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني، هذه الاخيرة تعد آثارا مباشرة للإنفاق الحكومي وهي كما يلي:

أولا: أثر الإنفاق الحكومي على الدخل الوطني:

يؤثر الانفاق الحكومي على حجم الانتاج من خلال تأثيره على حجم الطلب الكلي الفعال حيث يعد الانفاق الحكومي أحد مكونات هذا الطلب والذي تزايدت أهميته بزيادة مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. بينما تتوقف العالقة بين الانفاق الحكومي وحجم الطلب الكلي على حجم النفقة ونوعها ألن الانفاق الحكومي الحقيقي يتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما يتعلق الانفاق التحويلي بطريقة تصرف المستفيدين منه هذا من جهة، من جهة أخرى يرتبط أثر الانفاق الحكومي على الانتاج بدرجة تأثير الطلب الكلي الفعال على حجم الانتاج والعمالة، هذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الانتاجي أو مستوى العمالة في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في الدول النامية. والواقع أن الانفاق الحكومي يؤثر على القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني برفع هذه القدرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وبما أن مستوى الدخل الوطني يرتبط بحجم الانفاق الحكومي، وطالما أن الانفاق الحكومي أحد مكونات الانفاق الوطني فمن الطبيعي أن يكون له أثر على الدخل الوطني، لان الانفاق الحكومي ينتج عنه زيادة في حجم الموارد الاقتصادية ويزيد من مستوى فعاليتها باعتبارها من أهم العوامل المحددة للطاقة الانتاجية لأي مجتمع. **(عثمانية، 2020-2021، صفحة 50)**

لتحديد أثر الانفاق الحكومي الحقيقي على الدخل الوطني يجب أوال تحديد الهدف من الانفاق الحكومي؛ أي إذا كان هذا الانفاق يهدف إلى تلبية حاجات جديدة "استهلاكية"، أو إلى المساهمة في تكوين رأس المال العيني، لذا يمكن التمييز بين أثر الانفاق الحقيقي على الدخل الوطني كما يلي:

1- الإنفاق الحكومي الرأسمالي: يتضمن الانفاق الرأسمالي بدوره:

– إنفاق رأسمالي يستخدم في بناء وإقامة رأس المال الاجتماعي أو مشروعات البنية التحتية أو الاساسية ، يؤدي هذا النوع من الانفاق إلى زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع كما يعد حافزا قويا للقطاع الخاص للقيام بعمليات التوسع، الاحلال والتجديد.

– إنفاق رأسمالي يستخدم في تكوين أرس المال البشري كالإنفاق على التعليم، الصحة، البحث العلمي والتدريب، فجميع هذه الاوجه للإنفاق الحكومي تساهم في زيادة قدرة وكفاءة أرس المال البشري وفي زيادة القدرة على الابتكار والتجديد وإدخال الوسائل الحديثة في الانتاج، النقل والتوزيع.

– إنفاق رأسمالي على الأمن، الدفاع والعدالة، يتمثل في مشتريات الحكومة من المعدات والاجهزة اللازمة لتأدية هذه الوظائف، أما الانفاق على الاجور والمرتبات ومتطلبات الحكومة اللازمة لتأدية وظائفها فيعتبر المكون الاستهلاكي من الانفاق الحكومي الحقيقي.

2– الإنفاق الحكومي الاستهلاكي: يتمثل في مشتريات الحكومة من متطلبات الانتاج، السلع والخدمات الاستهلاكية اللازمة لتسيير المرافق العامة والقيام بالوظائف التقليدية والادارية للدولة ويكون الجزء الكبير من هذا الانفاق في شكل رواتب وأجور وحوافز للعاملين في القطاع العام.

يعتبر كل من الانفاق الرأسمالي والانفاق الاستهلاكي إنفاقا منتجا يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية للاقتصاد الوطني، قد تقوم به الدولة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج أو قد تمنح بعض المشاريع العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية لتحقيق هدف أو أهداف اقتصادية معينة كتخفيض أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع أو تعويض المؤسسات العمومية عن خدماتها غير العادية للأفراد بغية تمكينها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، كذلك إعانات التصدير أو الاعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشاريع أو المؤسسات العمومية لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها،

بالإضافة إلى الاعانات التي تقدمها لبعض الصناعات أو الفروع الانتاجية للتوسع في الاستثمار أو الرغبة في تحويل عناصر الانتاج "العمل ورأس المال" إلى تلك الفروع. (**عثمانية، 2020–2021، صفحة 49**)

ثانيا: أثر الانفاق الحكومي على الاستهلاك الوطني:

يؤثر الانفاق الحكومي على الاستهلاك الوطني بشكل مباشر عن طريق الزيادة الاولية في الطلب على أموال الاستهلاك بسبب الانفاق. ويظهر هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق الحكومي على الاستهلاك من خلال الانفاق الاستهلاكي الحكومي ومن خلال الانفاق الحكومي الذي توزعه الدولة في شكل رواتب وأجور تخصص نسبة كبيرة منها إشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

فبالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الحكومي فإنه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك عندما تقوم الدولة بالانفاق على شراء سلع ومهام ضرورية لصيانة المباني الحكومية وشراء الاجهزة والآلات اللازمة للإنتاج العمومي أو تلك التي تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو تلزم الموظفين العموميين لأداء الوظائف العامة. فبعض الاقتصاديين يرى أن هذا الانفاق نوع من تحويل الاستهلاك من الافراد إلى الدولة، فبدلا من أن تعطي الدولة للعاملين دخول أكبر تمكنهم من استهلاك السلع أو الخدمات تقدمها إليهم، لذا فإن هذا الانفاق الذي تقوم به الدولة ال يؤثر على حجم الاستهلاك الكلي ويظل الفرق واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الافراد يمارسونه فيما يتعلق بمدى الحرية التي كان يتسنى لهم ممارستها في اختيار السلع والخدمات بأنفسهم.

أما بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الخاص بالدخول الموزعة على الافراد فإن آثاره تبدأ في الظهور عند قيام الدولة بتخصيص جزء من الإنفاق الحكومي لدفع رواتب وأجور ومعاشات موظفيها ويتم توجيه الجزء الاكبر من دخول الافراد الموزعة لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات. ولأن هذا الانفاق يكون لقاء ما يؤديه العمال والموظفين من أعمال وخدمات فهو من قبيل الانفاق الحكومي المنتج، لأنه يؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي لتؤدي دخول الافراد إلى زيادة الاستهلاك ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الدخل الوطني. (**عثمانية، 2020-2021، صفحة 53**)

ثالثا: أثر الانفاق الحكومي على الأسعار:

إن تدخل السلطة العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث سياستها في الإنفاق العام من شأنه التأثير في مستوى الأسعار، فعندما تقوم الدولة بالإنفاق فهي تحاول تحقيق العديد من الأهداف فمثلا عن طريق وسيلة التمويل فهي تحاول تحقيق العدالة الاجتماعية.

فإذا حدث و قامت بالإنفاق العام في شكل دعم سلعي، بمعنى القيام بتخفيض أسعار السلع أو تثبيتها على المدى الطويل، فإن الدعم هنا هو التدخل في عمل ألية الأسعار (جهاز الثمن) من شأنه أن يؤدي إلى اختلالات كبيرة في هيكل الأسعار، بحيث تصبح الأسعار السائدة غير معبرة تعبيرا حقيقيا عن الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ، وكذلك لا تعبر عن التكلفة الحقيقية للسلع وبالتالي تؤدي إلى الإختلالات في الهيكل السعري إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي الكلي للدولة، ومن ثم يحدث تضارب في المعلومات عن السوق وهذا قد يدفع بعض المنتجين إلى القيام بإتخاذ بعض القرارات الخاطئة.

وعليه فإن هناك صعوبات كبيرة في تحديد أثر الإنفاق العام على الاسعار، فعندما تقوم الدولة بتقديم دعم سلعي لمواطنيها عن طريق تخفيض أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية (P) أو تثبيتها على المدى الطويل، فإن هذا يعني أن الدخل الحقيقي (Y/ P) لهؤلاء المواطنين سوف يرتفع، وبما أن هذه السلع لا تمثل قيمتها الحقيقية المتمثلة في تكلفة صنعها فإن الطلب على هذه السلع سوف يرتفع، بغض النظر عن أن الطلب على هذه السلع غير مرن حسب رأي (انجل)، ولأن هناك عناصر أخرى سوف تعمل على زيادة الطلب مثل زيادة عدد السكان وأن فئة ذو الدخل المحدود ذات ميل حدي مرتفع للإستهلاك، بالإضافة إلى السلع الأخرى غير المدعمة سوف ترتفع أيضا، وهذا ناتج عن زيادة الدخل الحقيقي (Y/ P) .(**قدوري، (2015–2016)، صفحة 75**)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة و يعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، حيث أنه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص العمل ، وبالتالي الحد من البطالة و تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج.

المطلب الاول:. تعريف النمو الاقتصادي و التنمية.

وقبل الحديث عن الفوارق النوعية بين مفهوم كل من أولاً من الإشارة إلى لا بد من ضرورة التكامل بين النمو والتنمية في إطار العملية الاقتصادية والسياسية. فالتنمية هي الإطار الاجتماعي العريض والعام للنمو كحدث اقتصادي ضروري ضمن هذا الإطار. وبالتالي لا يمكن الحديث عن نمو فعلي ، بالمعنى الاقتصادي الإيجابي للكلمة ، خارج إطار تنمية فعلية ذات مهام بنيوية (هيكلية) بصورة رئيسية . ذلك أن النمو الذي يقوم داخل نظام

التخلف ، كنظام متخلف من علاقات الإنتاج ، هو ، بقوة تلك العلاقات ، نمو متخلف وبالمقابل ، فإن الحديث عن تنمية دون نمو هو خطاب إيديولوجي بلا أي وزن علمي ولا صدى فعلي له في الواقع الموضوعي .

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت التعريفات التي صاغها مختلف الاقتصاديين والمفكرين حول النمو الاقتصادي، إلا أن كلها كانت تصب في اتجاه واحد.

"كبداية او مدخل للنمو يعتبر انه الزيادة في انتاج بلد ما خلال فترة او عدة فترات طويلة من الزمن وبذلك، فإن النمو يختلف عن مجرد التوسع Expansionالذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة" (**مسمعي، 2012، صفحة 150**)

تعريف 1: النمو الاقتصادي وفقا لتعريف (Nordhans et Samuelson):

يرى ساموليسن و نوردوس: " أن النمو الاقتصادي هو العامل الاهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل".

تعريف 2: النمو الاقتصادي وفقا لتعريف شبيرو:

فعرف النمو الاقتصادي على انه " الزيادة في الانتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الافضل لهذا الانتاج هو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. (**قندوسي و خراز، صفحة 04**)

تعريف 3: النمو الاقتصادي وفقا لتعريف " Franço Perroux"

_ فيرى بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما من خلال الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.

تعريف 4: النمو الاقتصادي وفقا للمفهوم الاقتصادي

_ فيعرف النمو الاقتصادي في بلد ما على أنه زيادة في الاجل الطويل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، تستند هذه القدرة على التقدم التكنولوجي، و التنظيمات المؤسساتية والإيديولوجية التي تتطلبها.

_ كما عرف أيضا بأنه حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة من الزمن، والشرط الأول لحدوث النمو الاقتصادي هو أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل النمو السكاني، والشرط الثاني هو أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي أكبر من معدل إرتفاع المستوى العام للأسعار، إضافة إلى ذلك أيضا عرف بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين. (**اللطيف و بورحلة، 2022، صفحة 128**) ،

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب مجال واسع نظرا لأهميته في التحليل الاقتصادي ومن خلال التعمق في هذه التعاريف فإنه يتعين التأكيد على أنه :

ظاهرة مستمرة وليست عارضة أو مؤقتة، فعند تقديم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة فإن متوسط دخلها الحقيقي يزيد لمدة عام أو عامين فقط وهذا لا يعتبر نموا اقتصاديا بل زيادة مؤقتة فقط ، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.

ثانيا: تعريف التنمية.

مصطلح التنمية غير متفق عليه، حيث يجمع الاقتصاديون ان التنمية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع في هذا الصدد يمكن اعطاء مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين:

- عرف(Kindle Berger)التنمية الاقتصادية بأنها "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها. (**احمد، (2014–2015)، صفحة 03**)

- عرفها الاقتصادي (Baldwin Meier) على أهنا تلك العملية التي يرتفع فيها الدخل الوطني بالإضافة إلى الدخل المتوسط للفرد وكذا ارتفاع نمو بعض القطاعات. (**سمية، (2022–2023)، صفحة 118**)

إن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بابعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. ولهذا فان التنمية اشمل واعم من النمو اذ انها تعني النمو زائداً التغيير، وان التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن ايضاً محتوى اجتماعياً ايضا. (القريشي، 2007، صفحة 125)

ومنه نستنتج ان تعريف التنمية كالآتي:

التنمية الاقتصادية هي التغيرات العميقة التي تحدث في الهياكل الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية للدولة ،التي تهدف إلى تحقيق زيادة تراكمي مستمرة في الدخل الفردي الحقيقي، في فترة ممتدة من الزمن، كما يمكن القول بأنها عملية يترتب عنها مجموعة من التغيرات الايجابية لمجتمع ما ليكتسب القدرة على التطور الذاتي والتحسن المستمر في نوعين الحياة لأفراد هذا المجتمع وتحقيق الرفاهية له .

بالإضافة الى ما سبق يمكن ان نبرز الفرق بين النمو والتنمية.

الجدول رقم (01–01) إبراز الفرق بين النمو والتنمية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل لأفراده.
يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
لا يهتم لشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد .	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقية الفقيرة.
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر: (زوبيري، (**2016–2017**)، صفحة **38**)

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي .

كان النمو الاقتصادي محل اهتمام الفكر الاقتصادي منذ القديم بقدم الاقتصاد ذاته، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيكيون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي يبحثون في القوى التي تحدد تقدم الشعوب تزامنا مع بداية عملية التصنيع في أوروبا، فظهرت بذلك إسهامات فكرية عديدة ومختلفة تخص النمو الاقتصادي. (**عثمانية، 2020-2021، صفحة 87**)

أولا) التفسير الكلاسيكي والنمو الاقتصادي:

لذا سيتم التطرق لأهم الإسهامات الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

يعد الفكر الكلاسيكي من الأفكار الأولى التي احتلت مكانة هامة ضمن الفكر الاقتصادي رغم وجود أفكار التجاريين والطبيعيين قبله ويرجع الفضل في ذلك إلى أن الكلاسيك أول من كتب عن النمو الاقتصادي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كما أنهم عايشوا الثورة الصناعية وتوجه العالم نحو التقدم الاقتصادي. وكما أن إسهامات الفكر الكلاسيكي لازالت إلى يومنا هذا تشكل ثروة في الفكر الاقتصادي، وكانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح موضع اهتمام المفكرين الاقتصاديين. (**عثمانية، 2020-2021، صفحة 87**)

سيتم التطرق لأهم الإسهامات الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

1- آدم سميث والنمو الاقتصادي: دافع "آدم سميث" بقوة عن سياسات التجارة الحرة وكان أو لعالم اقتصاد أكد أن الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك ،كما كانت أفكاره لبنة التفكير الاقتصادي المنظم خاصة ما يتعلق بالنمو الاقتصادي.

يكون أول من ابتكر فكرة الناتج المحلي الإجمالي الشائعة في علم الاقتصاد حاليا، وأن السبيل لزيادة هذا الناتج إلى حده الأقصى لا يتحقق عند تقييد القدرة الإنتاجية للأمة إنما عند تحريرها وأن هذه الأخيرة تستند إلى تقسيم العمل وما يتيحه من تراكم رأس المال.

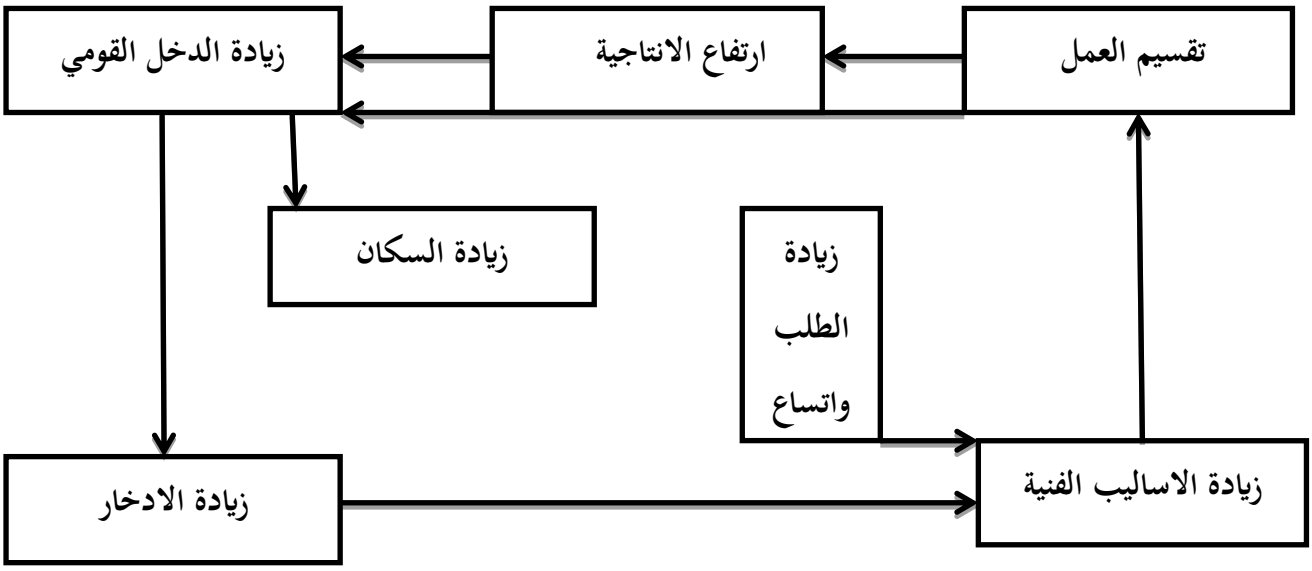
أكد "آدم سميث" على أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وأن الاستثمار يعتمد بدوره على الادخار الناجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، كما

اعترف بأن مسألة النمو الاقتصادي مسألة تراكمية تلقائية، لأن تقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني ليكون دافعا وحافزا لزيادة عدد السكان وما إن تبدأ معدلات النمو السكاني بالزيادة حتى يرتفع الطلب الفعال وتتسع السوق، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار لزيادة الدخل.

من هنا يتضح بأن "آدم سميث" كان يرى أن النمو الاقتصادي يكمن في معدل تراكم رأس المال الذي يتحدد بالادخار والاستثمار واعتبره عملية داخلية يؤثر فيها تراكم رأس المال على إنتاجية العمل. (**عثمانية، 2020–2021، صفحة 88**)

يعتقد سميث بأن التنمية الاقتصادية اذا بدأت تكون تدريجية وتراكمية، لكنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد وثبات عوائد الانتاج، وأن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح ومن ثم تكوين رأس المال وينتهي تقدم المجتمعات .وبهذا يعتقد بأن هناك حدوداً للتنمية الاقتصادية ، ولهذا فالركود الاقتصادي أمر حتمي. ذلك لأن انتاج الأرض والعمل يمكن زيادته من حيث القيمة من خلال أما زيادة كمية العمل المنتج أو زيادة طاقة العمل الانتاجية، وأن هذه الأخيرة يمكن أنتحدث أما بزيادة عدد العمال أو بزيادة رأس المال. أما زيادة عدد العمال فلا يمكن أنتحدث بشكل كبير إلا نتيجة لزيادة رأس المال، ولهذا فإن زيادة رأس المال ضرورة حتمية (**القريشي، 2007، صفحة 57**)

الشكل رقم (01–01):تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي:



المصدر : (زوبيري، (2016–2017)، صفحة 45)

يعتبر ريكاردو من أهم كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الأجور والتجارة الخارجية.

ويرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو ، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون والعمال الزراعيون وملاك الأراضي. فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو، أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، وأن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور أجر الكفاف، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الربع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، فالأراضي الخصبة نادرة وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الربع أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى الملاكين لأنهم يطلبون ثمنا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.

إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو. **(زوبيري، (2016–2017)، الصفحات 45,46)**

2– روبرت مالثوس(Robert Malthus) : إن أفكار وأطروحات مالثوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. ويعتبر مالثوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استناداً إلى قانون(Say)الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

ويرى مالثوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع امكانات الانتاج اذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك . وقد ركز مالثوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية . وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للإقتراض فيقترح مالثوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي. (**القريشي، 2007، صفحة 60**)

والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والاوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية. واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة. (**القريشي، 2007، صفحة 64**)

ثانيا) التفسير النيوكلاسيكي والنمو الاقتصادي:

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، أصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد النيوكلاسيكي والذي طوره كل من (William Stanley Jevons,Carl Menger& Walras).

عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية، وركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك، ثم جاء بعد ذلك(Marshall)الذي جمع كل من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن، كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى لتتحول بعدها إلى ما عرف بالنظرية النيوكلاسيكية، حيث قدم أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي، كذلك استخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار.

وان عملية تكوين رأس المال تبرز في النظرية النيوكلاسيكية كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث افترض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، هذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان. كما

ترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وأن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة علاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وإن التنمية عملية مستمرة تدريجية ومتناغمة وتراكمية. (**وهيبة، 2021–2022، صفحة 19**)

ثالثا) التحليل الكينزي والنمو الاقتصادي

الاقتصاد الكينزي هو نظرية اقترحهاJohn Maynard Keynes(1883-1946) والتي يتم فيها استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لتحفيز الاقتصاد. تنص نظريته على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإدارة مستوى الطل، وتسمى هذه النظرية أيضا السياسات المالية أو اقتصاديات جانب الطلب. مفتاح الاقتصاد الكينزي هو الاعتقاد بأن عملية التنمية تكون فعالة من خلال إتباع سياسات تعزز النمو من خلال العقبات القائمة بدلاً من مجرد محاولة إزالة هذه العقبات على أمل أن تحدث التنمية بعد ذلك.

تعرف هذه السياسات غالبا بسياسات إدارة الطلب. هناك ثلاثة عناصر رئيسية مهمة في الاقتصاد الكينزي: العمالة، الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية، حيث يعتبر الكينزيين الإنفاق الحكومي المنسق مع تخفيض الضرائب يحفز الاقتصاد، هذا التحفيز يخلق فرص العمل وبالتالي خفض البطالة. الأسعار التنافسية عندما يصاحبها ارتفاع عدد السلع تمنع الأسعار من أن تصبح تضخمية. وفقًا للنظرية الكينزية، فإن المزيد من الضرائب التي تحصل عليها الحكومة من العدد المرتفع للعمال تمنع الحكومة من الدخول في عجز بسبب إنفاقها لتحفيز الاقتصاد. (**وهيبة، 2021–2022، صفحة 25**)

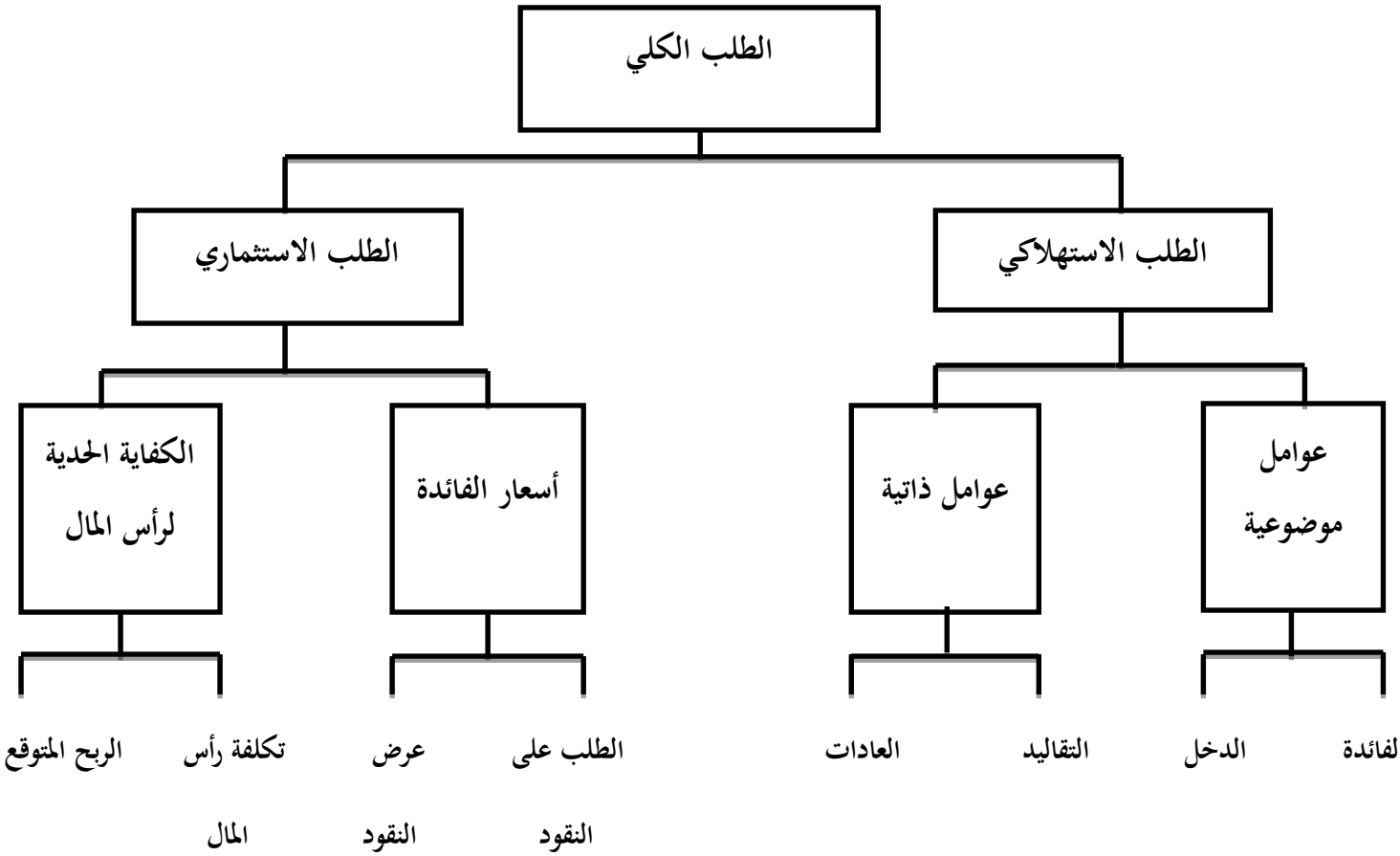
النموذج الكينزي الأصلي يركز على القصور في الطلب ، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل. وقد ركز كينز إهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جداً. وبموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل والانتاج في (الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.

1– نموذج هارود –دومار : يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان . وقد توصل النموذج الى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو. وقد طرح (Harrod) السؤال التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى

الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟. وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر الى الأبد ؟. ومن جهة أخرى بحث دور الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل؟ وقد ركز النموذج على العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج . ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية ، إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال.

قدم كينز المخطط التالي:

الشكل رقم (01-02): يمثل محددات الطلب الكلي عند كينز.



المصدر: (القريشي، 2007، صفحة 74)

رابعا: الفكر المعاصر (الحديث) في النمو الاقتصادي:

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويلة الأجل، قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة. و في غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي، فان كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم. وهذا ما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الذاتي)، والتي حاولت إعطاء تفسيرات أكثر إقناعا للنمو الاقتصادي طويل الأجل النمو المستديم، (احمد، (2014-2015)، صفحة 42)

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو الداخلي، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات ،وهي تبحث عن تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريب ثابتا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان. (**الأخضري، (2021-2022)، صفحة 17**)

1- بول رومر" والنمو الاقتصادي: لقد حاول " Paul Romer " اقتراح نموذج يعتمد على التقدم التقني كمتغير داخلي معتبرا أن الاستثمار في رأس المال المادي أحد عوامل النمو الداخلي لأنه يمارس تأثيرا مباشرا وغير مباشر على الاقتصاد من خلال التأثيرات الخارجية للتقدم التقني، فافترض أن المعرفة أحد مدخلات دالة الإنتاج وتتميز بتزايد إنتاجيتها الحدية، لذا فقد قام في تحليله بتبني الفرضيات:

- التعلم بالممارسة أو التمرن؛ أي أن الأرباح تأتي من خلال الاستثمار في أرس المال البشري ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، إذ تعمل معظم المؤسسات على تركيب المعرفة الناتجة عن قيامها بمختلف الاستثمارات لتنعكس هذه العملية بشكل إيجابي على الطاقة الإنتاجية وهذه الزيادة تؤدي بدورها إلى تحقيق النمو في الناتج الحقيقي الإجمالي.

- المعرفة التقنية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعا جماعية تسمح لها بالاندماج في سوق المعلومات مع باقي المؤسسات الأخرى، أي أنه من حق أي مؤسسة الاستفادة منها دون تكلفة لأن أي ابتكار ينشر ويوزع في السوق.

لقد أعطى رومر نظرة جديدة للنمو الذاتي معتمدا في ذلك على الانعكاس الإيجابي للآثار الخارجية لتقنية مؤسسة معينة على باقي المؤسسات، الأمر الذي ساعد على ضمان النمو على المدى البعيد، هذا وقد فسر رومر اختلاف

معدلات النمو بين البلدان على أن الدول التي لها قدرة كبيرة على اكتساب المعرفة وعلى الاستفادة من التطور التقني الذي حدث في العالم الخارجي هي الدول التي تتمكن من النمو بوتيرة أسرع على المدى البعيد.

2- روبرت بارو والنمو الاقتصادي: أدخل "Robert Barro" في نموذجه للنمو الداخلي سنة 1990 كعامل للإنتاج تدفق الإنفاق الحكومي المرتبط بالبنى التحتية الذي تقوم به الدولة لتدعم بذلك وتعزز الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، كما اعتبره التحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. ولم يعد الأعوان الاقتصاديون مسؤولون عن الوفورات الخارجية بل الدولة؛ إذ أنها تقوم بواسطة سياستها الاقتصادية بتثبيت نوعية البنى التحتية، وقد بنى تحليله على فرضية مفادها أن الإنفاق الحكومي ما هو إلا استثمار في سلعة عامة ما يعني أن المستوى الكلي للإنفاق يدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة، إذ أن "بارو" حاول أن يبرز أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه يجب عليها أولا تثبيت حجم الإنفاق الحكومي وأن تقوم باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية لحجم إنفاقها من أجل تمويله.

كما أنه كان يرى أن الإنفاق الحكومي له تأثيرين متعاكسين، الأول أنه يجعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية وتقل إنتاجيته الحدية، والثاني أن تمويل الإنفاق الحكومي يقتضي فرض ضرائب على رأس المال الخاص بالتالي فهو يمارس أثر سلبي على رأس المال الخاص. (**عثمانية، 2020-2021، الصفحات 101,102**)

المطلب الثالث: محددات و خصائص النمو الاقتصادي

يتميز النمو الاقتصادي عن غيره من المؤشرات الاقتصادية بمجموعة من الخصائص والمحددات نذكر منها :

أولا) محددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة محددات تؤدي دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي

يورد الاقتصاديون عدة عوامل(محددات) ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها يمكن ايجازها فيما يلي:

1- اليد العاملة: يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا انه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس

المال البشري، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة. (**احمد، (2014–2015)، صفحة 13**)

2– تراكم رأس المال: لابد للمجتمع ان يضحي بجزء من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الاستهلاكية بهدف انتاج السلع الرأسمالية مثل المصانع، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها، أيان العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال تلك المتعلقة بشكل مباشر بالاستثمار.

3– معدل التقدم التقني: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة يؤدي الى زيادة المستوى المعيشي للسكان، ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي الى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة. (**بقعة، (2022–2023)، صفحة 39**)

ثانيا) خصائص النمو الاقتصادي:

لا يهتم النمو الاقتصادي بتوزيع عائدات النمو المتحققة ونصيب كل فرد منها، أي أنه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي بشكل محدد وصريح، فالنمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة، خاصة في ضخ المزيد من الاستثمارات، أو التخطيط له. أما التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي، وتقوم أساسا على تدخل الدولة وتمويلها لعمليات التنمية في معظم القطاعات. في حين أن النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منها تتسع باطراد.

يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر تنظيما وسهولة. وكذلك يؤدي النمو الاقتصادي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار للمجالات ذات العلاقة، وأيضا يلعب النمو الاقتصادي دورا بالغ الأهمية في المحافظة على الأمن الوطني. (**زوبيري، (2016–2017)، صفحة 34**)

المطلب الرابع: مقاييس النمو الاقتصادي:

إن قياس التغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني، فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1- الناتج المحلي الاجمالي GDP : ان اعتبار مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP أكثر انتشارا في قياس النمو.

يعرف أنه " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة.

2- المعدلات النقدية للنمو: يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي:

أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، و ذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي .

3- المعدلات العينية للنمو: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقة بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني يمق ما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى). (**احمد، (2014-2015)، صفحة 12**)

4- متوسط الدخل الحقيقي للفرد: ويقصد به إن النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد وسبب ذلك يعود إلى أنه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان، معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد أو حسين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتا .

وعلى الرغم من أهمية زيادة متوسط دخل الفرد فانه من الأفضل التركيز على الناتج القومي في تفسير النمو الاقتصادي بوصفه مظهرا كليا للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع، فضلا عن ذلك فإن زيادة الدخل القومي صفة ملازمة لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد. (**دحام، 2013، الصفحات 58,59**)

المبحث الثالث : عرض وتحليل الدراسات الكمية السابقة.

بغرض معرفة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة سوف نقوم بعرض وتحليل بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع هذه الورقة البحثية و موقعها :

المطلب الاول: التعريف بالدراسات السابقة:

أهم خطوة تعين الباحث في اعطاء حدود فاصلة بين دراسته والدراسات التي لها علاقة بالموضوع الذي نتناوله تسمى بدراسة سابقة (بحث سابق)، تحيط الباحث بموضوعه من حيث الدراسة النظرية والتطبيقية وتساعد على تجنب في ما وقع فيه الباحثون من أخطاء.

من خلال هذا المبحث نطرح أبرز الدراسات التي لها جانب كبير من معالجة نفس الموضوع الذي نتناوله:

أولا) دراسة خروبي نوية :

بعنوان أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1980/ 2017) : تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المحددات الرئيسية للإنفاق الحكومي في الجزائر باستخدام الانحدار الخطي البسيط وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة في الدراسة ، وقد تم تقدير النموذج الموالي:

$$\mathbf{PIB} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{GOV} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

$$\mathbf{PIB} = \mathbf{3.61\ E{+}10} + \mathbf{0.032129GOV} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

توصلت النتائج الى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وعلى ضوء الاختبارات التي أشارت أيضا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في كلا المتغيرين.

ثانيا) دراسة ايمان الاخضري ، منار نتاري :

بعنوان أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990/ 2020) : تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اثر الانفاق الحكومي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وقد تم تقدير النموذج الموالي:

$$TC = 1.54814249135 + 0.390715948801\ TC(-1) + 2.98223748611e-08\ DEP$$

كشفت النتائج التطبيقية الى ان الانفاق العام بصنفيه الاستهلاكي والاستثماري يساهم في دعم النمو الاقتصادي، وان الجزائر اتبعت سياسة توسعية للإنفاق العام بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي كان سببها طفرة في زيادة أسعار البترول مع بداية سنة 2001.

ثالثا) دراسة سليم لعقون :

بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للفترة (1996/ 2019)، تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل واقع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي كذلك محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر الإنفاق الحكومي الذي تنفقه الجزائر على معدل النمو الاقتصادي على نفس الفترة باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ، توصل الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و معدل النمو الاقتصادي كما لخصت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي كما ان معدل التصحيح ذو معنوية احصائية عند 5بالمئة بينما سرعة التكيف في الوصول إلى المدى الطويل بلغت حدود 46 بالمئة، وقد تم تقدير النموذج الموالي:

$$\text{Lin } GDP_i = 2.8629 + 0.7663\text{Lin } Dép_i + u$$

رابعا) دراسة مكي عمارية :

بعنوان دراسة قياسية لاثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970/ 2015)، باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير، الإرادات الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر ، وقد تم استخدام مجموعة من المتغيرات بما يتوافق وواقع الاقتصاد الجزائري، باعتماد على الدراسات التجريبية، وقد تم تقدير النموذج الموالي:

$$\ln PIB = -422.31 + 32.2 \ln DEPF_t - 3.42 \ln DEP_t + 5.09 \ln RECETTEPET\ RO_t$$

توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير موجب بكل من نفقات التسيير و الإرادات الجبائية، وتأثير سلبي لنفقات التجهيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ فقد توصلت النتائج إلى أن هناك تأثير موجب ومعنوي لنفقات التجهيز، الإرادات الجبائية والتأثير السلبي والغير معنوي لنفقات التسيير.

خامسا) دراسة ط. د كمال الدين أبا سفيان، د مازري عبد الحفيظ

بعنوان تحليل انعكاسات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1991-2019)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس انعكاسات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، ويمكن صياغة نموذج الدراسة في شكله القياسي على النحو التالي:

$$\mathbf{Ln\ GDP = 1.059180 + 0.126525\ Ln\ G}$$

بعد التطرق للإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ونظرة النظرية الاقتصادية الكلية للعلاقة بينهما، تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية، متمثلة في نماذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL.اعتمدت الدراسة على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر وديكي فولر الموسع واختبار فليب بيرون، دراسة السببية باستخدام اختبار جرانجر، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي كما أنه يفسر 98.8% منه.

سادسا) دراسة جريبيع سمير، أيت حبوش وهيبة :

بعنوان أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1962 - 2021)، تهدف الدراسة إلى تبيان أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة المدروسة من خلال الإجابة على إشكالية تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي، حيث تم استخدام برنامج Eviews10من أجل تقدير نموذج VAR المستخلص لدراسة هذه الظاهرة وبالاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية من أجل اختبار قوة هذا النموذج قياسيا واقتصاديا خاصة ما تعلق منها في توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات والتحليل الديناميكي لمكونات التباين ودوال الاستجابة الفورية. وقد تم تقدير النموذج الموالي:

$$\mathbf{TC} = \boldsymbol{\beta_0}(\boldsymbol{DEP - PIB})_t + \boldsymbol{\beta_1 DINF_t} + \boldsymbol{\beta_2 DPOP_t}$$

جاءت النتائج المدى القصير أن 8% من التقلبات في النمو الاقتصادي سببها الصدمات الحادثة في الإنفاق لحكومي، أما في الأجل الطويل فإن صدمات الإنفاق الحكومي تفسر ما نسبة 14% بالمائة من التقلبات الحادثة في النمو الاقتصادي، من خلال هذه النتائج نؤكد على الدور الهام الذي تلعبه صدمات السياسة المالية في عملية النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

سابعا) دراسة عثمان عبد اللطيف ، بورحلة الزهرة :

بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997 / 2021)، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال على النمو الاقتصادي، حيث تم استخدام منهجية الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ،وقد تم تقدير النموذج الموالي:

$$LPIB = 23.4433 + 0.1844\ LGS + 0.5026\ LGCF$$

توصلنا بالنتائج أن هناك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، زيادة وحدة واحدة في الانفاق حتما تكون مساهمة بالزيادة في النمو.

ثامنا) دراسة د. بن على قريجيج :

بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من (1990-2017) تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال محاولة إيجاد العلاقة التوازنية بين المتغيرات المدروسة في الأجلين الطويل والقصير.

اعتمد على اختبار JOHANSEN ، الذي يعتبر من أفضل الاختبارات لإيجاد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، وقد تم تقدير النموذج الموالي:

$$LGDP = 0.67\ LABFF - 2.036\ LDEP + 0.711\ LPOPACT$$

توصلنا من خلال دراستنا إلى إمكانية تطبيق قانون Wagner على الاقتصاد الجزائري في الأجل القصير فقط. أن هناك علاقة طردية موجبة بين حجم الإنفاق العمومي ومستويات الناتج.

وفي الأجل الطويل أثبت هذا القانون عدم فعاليته، إذ أن ارتفاع مستوى النفقات العمومية ب1% يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي ب % 2.036، و هذا راجع إلى غياب استراتيجيات تسيير وتوجيه النفقات العمومية نحو القطاعات المنتجة.

المطلب الثاني: تموقع الدراسة الحالية من الدراسات الكمية السابقة.

جاءت هذه الدراسة لتثري موضوع من مواضيع الاقتصاد الكلي والقياسي، وتعطي أهمية لموضوع الانفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي ومكملة لها، حيث لازالت هذه المواضيع تأخذ حيزا كبيرا من الدراسات والأبحاث سواء كانت صادرة من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة في المجال الاقتصادي أو من طرف المؤسسات الحكومية، ومن خلال الدراسات السابقة نجد أن مجملها تناولت موضوع الانفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي بأهداف مختلفة،

وفيما يلي جدول يبرز أوجه المقارنة بين الدراسات الكمية السابقة والدراسة الحالية:

الجدول رقم (01-02) ملخص يبرز أوجه المقارنة بين الدراسات الكمية السابقة والدراسة الحالية:

المؤلف		المكان– الزمان	عنوان الدراسة وطريقة التقدير	النتائج
الدراسة الحالية		2022 -1990 الجزائر	أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)	أبرزت دراستنا الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي .
الدراسات السابقة	خروبي نوية	2017 -1980 الجزائر	أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باسعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة	توصلت النتائج الى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وعلى ضوء الاختبارات التي أشارت أيضا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في

				المتغيرات
	ايمان الاخضري و منار نتاري	2020 -1990 الجزائر	أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL	الانفاق العام بصنفيه الاستهلاكي والاستثماري يساهم في دعم النمو الاقتصادي، وان الجزائر اتبعت سياسة توسعية للإنفاق العام بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي
	سليم لعقون	2019 - 1996 الجزائر	أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ،	وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي و معدل النمو الاقتصادي كما أبرزت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي
	مكي عمارية	2015 - 1970 الجزائر	دراسة قياسية لاثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	هناك تأثير موجب لكل من نفقات التسيير و الارادات الجبائية وتاثير سلبي لنفقات التجهيز بالنسبة لنوذج تصحيح الخطأ هناك تاثير موجب ومعنوي لنفقات التجهيز والارادات الجبائية، والتأثير السلبي والغير معنوي لنفقات التسيير.
الدراسات السابقة	د كمال الدين أبا سفيان و د مازري عبد الحفيظ	2019 -1991 الجزائر	تحليل انعكاسات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار	وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

		الذاتي لفجوات الزمنية المتباطئة ARDL	
جريبيع سمير و أيت حبوش وهيبة	2021 -1962 الجزائر	أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتيVAR	الدور الهام الذي تلعبه صدمات السياسة المالية في عملية النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.
عثمان عبد اللطيف و بورحلة الزهرة	2021 - 1997 الجزائر	أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المتباطئة ARDL	هناك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.
دراسة " د. بن على قريجيج"	(2017-1990) الجزائر	أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية اعتمد على اختبار JOHANSEN	وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي، الإنفاق العمومي من جهة وكذا بين حجم الفئة الشغيلة ومستوى أرس المال الثابت من جهة أخرى

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الاول:

تناولنا في هذا الفصل الأسس لظاهرة تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث تطرقنا إلى ماهية كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وهذا من الجانب النظري، لاحظنا بأن هناك علاقة واضحة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وذلك كون الإنفاق الحكومي يجسد فعالية وأداء الدولة تجاه السياسة التنموية من خلال المخططات التنموية المقررة من قبل الدولة نفسها وبالتالي تأثر على النشاط الاقتصادي.

فنرى أن تطور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة حجم الانفاق وهذه الزيادة أدت إلى ضرورة التخصيص الأمثل للموارد للمساهمة في النشاط الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية بشكل يضمن الاستقرار الاقتصادي ، اذ يعتبر الانفاق الحكومي الأداة المهمة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، حيث ازداد تطوره مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، لكن يبقى هذا الجانب النظري لا يمكن الحكم على مدى فعاليته إلا عن طريق الواقع الاقتصادي وتبقى النظريات الاقتصادية غير كافية ولهذا سنتطرق في الفصل الثاني إلى واقع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر لنرى على أرض الواقع مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)

تمهيد:

بعد أن تم في المبحث الأول من هذا الفصل التعرف على التعرف على ماهية الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والتطرق الى اهم النظريات التي تسعى إلى تحديد كل ما يؤثر على النمو الاقتصادي.

والتي تم اعتمادها لتحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية سيتم في هذا المبحث تطبيق هذه النظريات على متغيرات هذه الدراسة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

ومن خلال التعرف على أهم جوانب هذه الظاهرة، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الاول: تحليل تطور الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2022)
- المبحث الثاني : أساسيات النمذجة القياسية بواسطة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

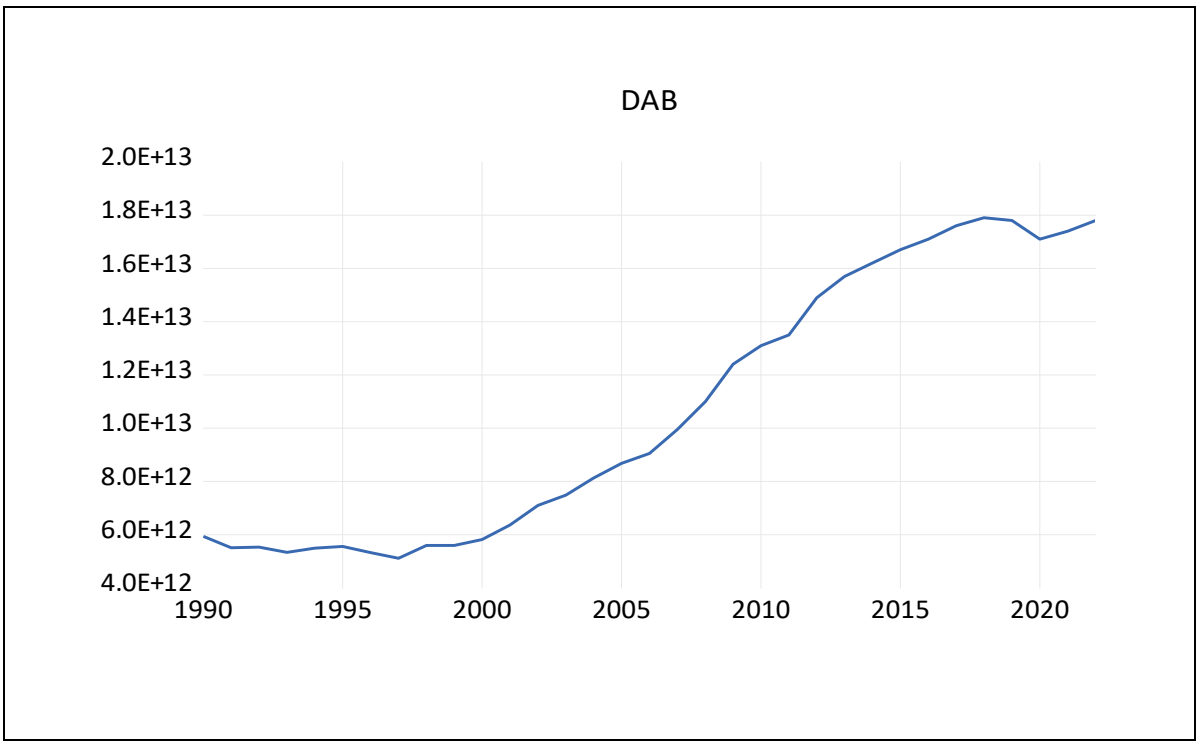
المبحث الأول: تحليل تطور الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2022)

إن الاقتصاد الجزائري عرف تحولات هيكلية عديدة كانت نتيجة السياسات الاقتصادية المطبقة، ابتداء من السياسة المالية ومرحلة التخطيط وصولا إلى مرحلة الإصلاحات .

المطلب الأول: تحليل تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990_2022)

إن تحليل واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر، يتطلب منا معرفة تطور إجمالي النفقات، والتي نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01) يمثل تطور الانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية EViews 12 حسب الملحق رقم (01)

الجدول رقم (02–01): يمثل بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (1990–1995)

Année	1990	1991	1992	1993	1994	1995
DAB(الوحدة مليار دينار)	5940	5510	5540	5340	5500	5560

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

إن قيمة الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة كانت متذبذبة، فبعد أن كانت قيمة الانفاق الحكومي 5940 مليار (دج) سنة (1990) تراجعت بشكل واضح سنة (1991) إلى 5510 مليار (دج)، غير أنها سرعان ما عاودت الارتفاع سنة (1992) إلى 5540 مليار (دج) حيث يرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق على مجال الاستثمار ودعم السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى الشروع في عمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وقد استمرت هذه القيمة في الارتفاع حيث بلغت 5560 مليار (دج) سنة (1995)، هذا الارتفاع يرجع أساسا إلى الزيادة في الأجور وكذلك نفقات الشبكات الاجتماعية ، بالإضافة إلى أعباء الديون الخارجية.

الجدول رقم (02–02): يمثل بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (1996–2000)

Année	1996	1997	1998	1999	2000
DAB(الوحدة مليار دينار)	5330	5120	5600	5600	5820

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

ان قيمة الانفاق (5330 مليار دينار) وذلك خلال سنة (1996) ثم تنخفض في السنة الموالية الى (5120 مليار دج) وتستمر في الارتفاع ف خلال سنة (1999) وبداية سنة (2000) لاحت بوادر الانفراج الاقتصادي لما بدأت أسعار النفط تعرف انتعاشا في الأسواق الدولية، فبدأت الأوضاع الاقتصادية تتجه إلى التحسن، هنا بدأت الحكومة في البحث عن حلول من شأنها التكفير عن أخطائها السابقة وذلك من خلال

البحث عن سياسة من شأنها تدارك التأخر الموروث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال العمل على بعث النشاط الاقتصادي والنهوض به ومن ثم العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي من شأنها رد الاعتبار للاقتصاد الجزائري وتحسين الأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع الجزائري وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم في السنوات **السابقة**

فكان الحل الأنسب أمام الحكومة يكمن في تبنيها سياسة توسعية للإنفاق من شأنها العمل على تنشيط الطلب الكلي من خلال التأثير على مكوناته على النحو الذي يساعد على زيادة الدخل الوطني، خاصة وأن الإيرادات العامة أخذت ترتفع بسبب الارتفاع في أسعار النفط كما أن العديد من المؤشرات كانت توحي باستمرار ارتفاعه على الأقل في المدى المتوسط ولتحقيق ذلك تم التحضير لتبني مخططات تنموية تستهدف تنشيط الطلب الكلي.

الجدول رقم (02-03): يمثل بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (2001-2005)

Année	2001	2002	2003	2004	2005
DAB(الوحدة مليار دينار)	6370	7100	7490	8130	8680

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

تستمر القيم بالارتفاع خلال السنوات (2001-2004) وذلك الى 8680 مليار (دج) ، جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي وسيلة من وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القصير، أي أنها سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة من شأنها تنشيط الطلب الكلي وذلك عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة.

ينطوي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل من سنة 2001 على مخصصات مالية توزع على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2004 بقيم متفاوتة، فكان هذا البرنامج بادرة لإطلاق برامج استثمار عمومية أخرى أكثر أهمية من حيث المبالغ المرصودة لها ومن حيث المناطق المعنية بها. ليتضح بذلك أن هذا البرنامج كان يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الطموحة والتي على ضوئها تم تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذه، لذا سيتم التعرف على أهداف هذا البرنامج كما يلي:

أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

كان هذا البرنامج يسعى إلى تحقيق الأهداف الثلاثة الموالية

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة،

- توفير مناصب عمل والحد من البطالة،

- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ولتحقيق الأهداف النهائية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي السابقة الذكر تم تحديد أهداف وسيطة يمكن من خلالها الوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر وهي:

- تخفيض نسبة البطالة،

- توفير السكن،

- إنعاش الاستهلاك،

- تحسين مردودية الجباية العادية،

– دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها منشآت منتجة بصفة مباشرة وغير مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل.

الجدول رقم (02–04): يمثل بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (2206–2010)

année	2006	2007	2008	2009	2010
DAB(الوحدة مليار دينار)	9050	9950	11000	12400	13100

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2004) وهذا بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر من جراء ارتفاع أسعار النفط، حيث قدر حجم الانفاق الحكومي خلالها ب 13100 مليار (دج) سنة (2010) حيث شهد تزايد خلال الاربع سنوات (2006–2009)

ان اهم ما جاء به البرنامج التكميلي لدعم النمو هو:

الطريق السيار شرق غرب،

إعادة تأهيل وتطوير شبكة الطرقات (6000 كلم،)

مشاريع تراموای في عدة ولايات وغيرها.

الجدول رقم (02–05): يمثل بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (2011–2015)

année	2011	2012	2013	2014	2015
DAB(الوحدة مليار دينار)	13500	14900	15700	16200	16700

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

وهي مرحلة البرنامج الخماسي، الذي يعد أكبر برنامج تنموي يطبق منذ الاستقلال وقدر حجم الانفاق العام لهذه المرحلة ب 16700 مليار (دج)، حيث تزايد من سنة 2011 الى سنة 2015 ، وتفسر هذه الزيادة على محاولة الدولة للاستجابة اكثر الى متطلبات الشعب المتعددة خاصة منها السكن والتعليم وهو ما ركز عليه البرنامج.

الجدول رقم (02–06): يمثل بيانات البنك الدولي للمتغير الانفاق الحكومي خلال الفترة (2016–2022)

année	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
DAB(الوحدة مليار دينار)	17100	17600	17900	17800	17100	17400	17800

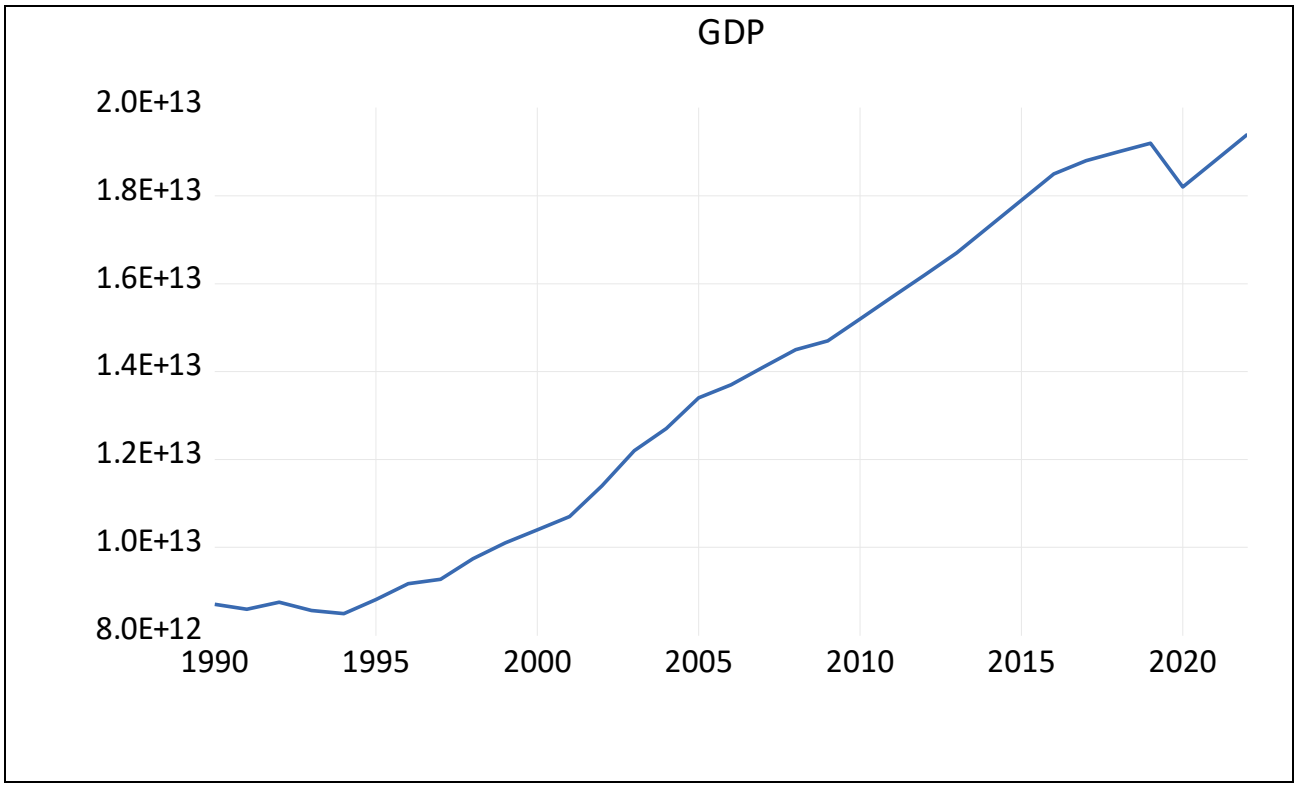
المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

تميزت بارتفاع متواصل من سنة (2016) الى سنة (2018) ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى الارتفاع في نفقات التجهيز الذي ساهم في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات وزيادة الطلب على العمل من طرف المؤسسات وقدرت خلال هذه السنة ب 17900 مليار (دج)، ثم تنخفض الى 17100 مليار (دج) في سنة (2020) و ترتفع الى 17800 مليار (دج) خلال سنة (2022).

المطلب الثاني :تحليل تطور النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1990 –2022):

ان تحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر، يتطلب منا معرفة تطور إجمالي الناتج، والتي نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02–02) يمثل تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة



الجدول رقم (20–07): يمثل بيانات البنك الدولي لمتغير الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990–1995)

année	1990	1991	1992	1993	1994	1995
GDP(الوحدة مليار دينار)	8700	8590	8750	8560	8490	8810

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

خلال هذه الفترة سجل النمو الاقتصادي كسادا وبالأخص خلال فترة (1990-1991) حيث وصل النمو الاقتصادي الى قيمة قدرت ب (8700 مليار دينار) ثم سجل صعود في الفترة 1992 بقيمة تقدر ب 8750 مليار(دج)، وينخفض خلال السنتين (1993-1994) بحيث كان الاقتصاد يعاني من ازمة خانقة جراء انخفاض اسعار النفط وفشل النموذج المتبع في التنمية القائم على الاستثمار العمومي في القطاع الانتاجي، وبعدها يرتفع بقيمة كبيرة لم تشهدها بداية هذه الفترة تقدر ب 8810 مليار (دج) وذلك كان سنة (1995)

الجدول رقم (02–08): يمثل بيانات البنك الدولي لمتغير الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1996–2000)

année	1996	1997	1998	1999	2000
GDP(الوحدة مليار دينار)	9170	9270	9740	10100	10400

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

في هذه الفترة شهد النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا كان النمو يقدر في بداية الفترة 9170 مليار (دج)، وهذا بسبب برنامج التعديل الهيكلي وبلغ سنة (2000) ب 10400 مليار (دج)، وعلى العموم فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تذبذبا خلال فترة التسعينات بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء. هذا من جهة ومن جهة اخرى نتيجة تدهور أسعار النفط لأن الجزائر تتميز. باقتصاد ريعي.

الجدول رقم (02–09): يمثل بيانات البنك الدولي لمتغير تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2001–2005)

année	2001	2002	2003	2004	2005
GDP(الوحدة مليار دينار)	10700	11400	12200	12700	13400

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

حيث كان الاقتصاد الجزائري سجل في هذه الفترة أكبر قيمة للنمو قدرت ب 13400 مليار (دج) في سنة (2005) واكثر من الفترة السابقة ، وهذا بفضل المواصلة في الاصلاحات الهيكلية مع مؤسسات الدولية من خلال تنفيذ برامج تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش (2001–2004) ويرجع مصدر هذا النمو الى ارتفاع اسعار النفط أي قطاع المحروقات.

الجدول رقم (02–10): يمثل بيانات البنك الدولي لمتغير تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2006–2010)

année	2006	2007	2008	2009	2010
GDP(الوحدة مليار دينار)	13700	14100	14500	14700	15200

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

شهدت هذه الفترة زيادات متتالية في قيم الناتج سجلت سنة (2010) ب 15200 مليار (دج)، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر بسبب الارتفاع الذي شهده سعر النفط الجزائري، حيث أقرت الحكومة هذا البرنامج الذي تسعى من خلاله إلى إعطاء دفع قوي للنشاط الاقتصادي، ويمكن التعرف على أهداف هذا البرنامج ومضمونه كما يلي:

– تحديث وتوسيع دائرة الخدمات العامة حيث أصبح ذلك ضرورة حتمية لتحسين الإطار المعيشي لأفراد المجتمع الجزائري من جهة ولتكملة نشاط القطاع الخاص لتحقيق الازدهار الاقتصادي من جهة أخرى،

– تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط المعيشة خاصة فيما يتعلق بالجانب الصحي، الأمني والتعليمي.

– تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية لما يلعبه كل منهما من دور في تطوير النشاط الاقتصادي.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعد الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (02–11): يمثل بيانات البنك الدولي لمتغير تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2011–2015)

Année	2011	2012	2013	2014	2015
GDP(الوحدة مليار دينار)	15700	16200	16700	17300	17900

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

شهدت هذه الفترة تزايد الى قيمة 17900 مليار (دج)، حيث أقرت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي كثالث برنامج إنفاق عام في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وذلك في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها،

كان الهدف الأساسي من إقرار برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 هو الاستمرار في دعم مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أنه وبغض النظر عن قوة هذا المسار ومدى ديمومته فإنه كان من الواضح أن ما أقرته الجزائر من برامج إنفاق عام كان لها أثرها الإيجابي على النشاط الإقتصادي والإجتماعي مقارنة بالفترة السابقة لتطبيق هذه البرامج. وزيادة على ذلك فإنه ونتيجة للمخلفات السلبية لفترة التسعينات على الجزائر من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية من جهة،

والنقائص التي مست ما سبق تطبيقه من برامج إنفاق عام من جهة أخرى، فقد أرادت السلطات الجزائرية ضرورة إقرار برنامج إنفاق عام ثالث يصب في إطار السعي لتحسين أكثر لمستوى معيشة السكان وتوفير أفضل الظروف للتطور الإقتصادي، والحد من جملة النقائص التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري على مستوى البنى التحتية والخدمات العامة.

الجدول رقم (02–12): يمثل بيانات البنك الدولي لمتغير تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2016–2022)

année	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
GDP(الوحدة مليار دينار)	18500	18800	19000	19200	18200	18800	19400

المصدر من اعداد الطالبين من معطيات البنك الدولي حسب الملحق رقم (01)

حدث في هذه الفترة تذبذب ما بين قيمتي 18200 و 19400 مليار(دج) خلال السنوات الاخيرة، فمن أجل مواصلة المسار التنموي الذي كانت قد شرعت فيه الحكومة الجزائرية تبنت برنامجا جديدا يهدف إلى إنعاش القطاعات التي لازالت مشاريعها قيد الإنجاز والعمل على اتخاذ إجراءات جديدة من شأنها النهوض بالاقتصاد. فرغم المستجدات التي تعرفها الساحة الاقتصادية الدولية إلا أن الحكومة تبنت برنامجا للاستثمار العمومي للفترة معتمدة في ذلك على احتياطي الصرف الأجنبي الذي تراكم والتي شهدت انتعاشا في أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى الموارد المالية المتاحة لدى صندوق ضبط الإيرادات، هذا وقد كانت الديون الخارجية للجزائر تكاد أن تكون معدومة، وقد حدد لهذا البرنامج أهدافا واضحة لتشمل مجالات محددة ضمنه :

– إحداث نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي .

– الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية وربط البيوت بشبكات المياه والكهرباء والغاز وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

– تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية لمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

- استحداث مناصب عمل جديدة ومواصلة العمل على مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المولد للثروة ومناصب العمل.

- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة،

- تشجيع الاستثمار المنتج المولد للثروة.

المطلب الثالث: تقديم النموذج والدراسة الوصفية للمتغيرات

ستنطرق في هذا المطلب بالتعرف على مختلف متغيرات الدراسة التي اخترناها للقيام بتطبيق دراستنا القياسية عليها.

1- معادلة النموذج:

اعتمادا على دراسة (كمال الدين أبا سفيان، مازري عبد الحفيظ) و دراسة بن علي قريجيج استخدمنا مجموعة من المتغيرات والتي يمكن تعريفها على النحو التالي:

- **المتغير التابع** : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والذي يعبر عنه بالنمو الاقتصادي: يقصد بالناتج المحلي هو مجموع القيم النقدية لكل عناصر الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وصافي الصادرات التي تنتجها الدولة خلال فترة زمنية محددة عادة ماتكون سنة .
- **المتغيرات المستقلة:** - لوغاريتم اجمالي الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية : يقصد بالانفاق الحكومي هو ما تقوم الدولة بصرفه من مبالغ مالية من أجل إشباع حاجة عامة أو تحقيق مصلحة عامة.

- لوغاريتم اجمالي القوى العاملة : يقصد باجمالي القوى العاملة هو مجموع القوى البشرية الكلية القادرة على العمل في المجتمع دون توزيعها على المهن والتخصصات المختلفة في النشاط الاقتصادي.

– لوغاريتم اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة للعملة المحلية: يقصد باجمالي تكوين رأس المال الثابت يعبر عن الارتفاع الكلي الثابت للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة سوف نقوم بصياغة النموذج القياسي :

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 INV + \beta_2 TLF + \beta_3 DAB + \varepsilon_i$$

(β): تمثل معلمات النموذج، (εt): حد الخطأ العشوائي.

لقد تم إعادة صياغة بيانات الدراسة وذلك بإدخال اللوغاريتم عليها من خلال برنامج (Eviews 12) :

$$LGDP = \beta_0 + \beta_1 LINV + \beta_2 LTLF + \beta_3 LDAB + \varepsilon_i$$

الجدول رقم (02–

رمز المتغير	اسم المتغير	المصدر	روابط المصادر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	**البنك الدولي العالمي**	https://data.albankaldawli.org/
DAB	اجمالي الانفاق الحكومي		
INV	اجمالي تكوين رأس المال الثابت		
TLF	اجمالي القوى العاملة		

13): يمثل التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة.

المصدر: من اعداد الطالبين حسب معطيات البنك الدولي

2– الإحصاء الوصفي:

في البداية لا بد من القيام بمجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات المستعملة في نموذج الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02–14): يمثل المقاييس الاحصائية لمتغيرات الدراسة.

المقاييس الاحصائية الوصفية	المتغيرات الإقتصادية			
	DAB	**GDP**	**INV**	**TLF**
Mean	10722.12	13602.42	3795.455	0.009901
Median	9050.00	13700.00	3140.000	0.010078
Maximum	17900.00	19400.00	6690.000	0.012639
Minimum	5120.000	8490.000	1690.000	0.006367
Std.dev	5008.534	3913.612	1872.614	0.001888
Skewness	0.276562	0.076903	0.359415	-0.302426
Kurtosis	1.391697	1.520944	1.499510	1.894892
Observations	**33**	33	33	33

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية EViews 12 حسب الملحق رقم (01)

من خلال الجدول نلاحظ أن : كل من متوسط و الانحراف المعياري لمتغير اجمالي الانفاق الوطني (DAB) كانت كالتالي 10722.12 مليار (دج) و 5008.534 مليار (دج) وهي قيمة كبيرة حيث تعبر عن مدى التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة وبلغت في سنة (2018) أعلى قيمة له 17900 مليار (دج)

وأدناه 5120 مليار (دج) وذلك في سنة (1997) أما القيمة الوسطى 9050.00 مليار (دج) وبالنسبة لمعامل الالتواء (0.276562) فهي قيمة موجبة ما يدل على انها غير متناظرة أي أن التوزيع ملتوي الى اليمين ، والتفلطح كانت قيمته (1.391697).

بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بلغت قيمة كل من المتوسط والانحراف المعياري كانت على التوالي 13602.42 مليار (دج) و 3913.612 مليار (دج) وهي قيمة كبيرة حيث تعبر عن مدى التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة وبلغت في سنة (2022) أعلى قيمة له 19400 مليار (دج) وأدناه 8490 مليار (دج) سنة (1994) أما القيمة الوسطى 13700 مليار (دج) وبالنسبة لمعامل الالتواء (0.076903) فهي قيمة موجبة ما يدل على انها غير متناظرة أي أن التوزيع ملتوي الى اليمين، والتفلطح كانت على قيمته (1.520944).

بالنسبة للمتغير اجمالي تكوين رأس المال الثابت (INV) بلغت قيمة كل من المتوسط والانحراف المعياري كانت على التوالي 3795.455 مليار (دج) و 1872.614 مليار (دج) وهي قيمة كبيرة حيث تعبر عن مدى التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة وبلغت في سنة (2018) أعلى قيمة له 6690 مليار(دج) وأدناه 1690 مليار (دج) سنة (1997) أما القيمة الوسطى 3140 مليار (دج) وبالنسبة لمعامل الالتواء (0.359415) فهي قيمة موجبة ما يدل على انها غير متناظرة أي أن التوزيع ملتوي الى اليمين، والتفلطح كانت قيمته (1.499510).

بالنسبة للمتغير اجمالي القوى العاملة (TLF) المتوسط والانحراف المعياري كانت قيمتهما على التوالي 0.009901 مليار (دج) و 0.001888 مليار (دج) وهي قيمة صغيرة حيث تعبر عن مدى التشتت الحاصل خلال فترة الدراسة. وبلغت في سنة (2022) أعلى قيمة له 0.012639 مليار (دج) وأدناه

0.006367 مليار (دج) سنة (1990) أما القيمة الوسطى 0.010078 مليار (دج) وبالنسبة لمعاملي الالتواء (0.302426-) فهي قيمة سالبة ما يدل على انها غير متناظرة أي أن التوزيع ملتوي الى اليسار، والتفلطح كانت قيمته (1.894892).

المبحث الثاني : أساسيات النمذجة القياسية بواسطة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة للتعرف على التغيرات التي تطرأ على قيم متغيرات الظاهرة محل الدراسة تمهيدا لدراستها ومعرفة أسبابها وآثارها بهدف اختبار مدى صحة العلاقات التي تقدمها النظرية الاقتصادية في تفسير بعض الظواهر، تبني وتقييم السياسات الاقتصادية والتنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية أو القيم المستقبلية لها.

المطلب الاول: نظرة حول السلاسل الزمنية واختبار جذر الوحدة

تعتبر الأكثر شهرة واستعمالا، كما أنها موضوع جدا هام وحساس في القياس الاقتصادي حيث عرفت هذه النوعية من البيانات اهتمام كبير جدا من طرف القياسيين في محاولة تطوير التعامل معها من خلال اقتراح العديد من الطرق والمنهجيات القياسية المختصة بالسلاسل الزمنية ستنطرق الى مفهوم السلسلة الزمنية وكيفية دراسة اختبارات الاستقرارية وتحديد نوعيتها.

1- تعريف السلسة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين، ترتب حسب التسلسل الزمني لهذا المؤشر؛ حيث أن كل فترة تقابلها قيمة عددية للمؤشر تعرف بمستوى السلسلة.

السلسلة الزمنية المستقرة هي التي يكون توقعها، تباينها وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي:

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

أي أن هذه الخصائص لا تتغير بالإزاحة إلى الأمام ولا إلى الخلف، كما يمكن وصف هذه الخصائص بشكل مؤكد أو بشكل جزئي لذا يميز الإحصائيون بين نوعين من الإستقرار؛ استقرار قوي واستقرار ضعيف.

" أما السلسلة غير مستقرة فهي سلسلة وسطها وتباينها غير محدد وتكون متكاملة من رتبة على الأقل تساوى الوحدة أو I(1) وتمثل هذه الصفة الإحصائية الدليل على أن السلسلة الغير المستقرة هي فقط التي تشتمل على مكون عشوائي دائم يعكس كافة التغيرات الدائمة في السجل التاريخي للمتغير محل البحث". (**خلف، سنة 2015، صفحة 74**)

2–أنواع السلاسل الزمنية غير المستقرة:

1.2 . النموذج (trendstasionary) TS: هذه النماذج غير مستقرة و تبرز عدم استقرارية تحديدية deterministic ، و تأخذ الشكل :

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

f(t) دالة كثيرة حدود للزمن (خطية أو غير خطية)و (ε_t) تشويش أبيض، و أكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى و يكتب من الشكل :

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_{1t} + \varepsilon_t$$

هذا النموذج غير مستقر لأن المتوسط $E(y_t)$ مرتبط بالزمن.

2.2. النموذج (defferencystasionary) DS: هذه النماذج أيضا غير مستقرة و تبرز عدم استقرارية عشوائية، ولجعلها مستقرة باستعمال الفروقات ، و غالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج و تأخذ هذه النماذج شكلين :

-إذا كانت (β=0) يسمى النموذج DS بدون مشتقة، و يكتب من الشكل: $y_t = y_{t-1}+\varepsilon_t$

وبما أن (ε_t) تشويش أبيض فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائي وهو كثير الإستعمال في دراسة الأسواق المالية.

-إذا كانت (β≠ 0): يسمى النموذج DS بالمشتقة ، ويكتب من الشكل: $y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

(بوكلتوم، (2020–2021)، صفحة 80،81)

3– اختبارات جذر الوحدة:

تعد هناك كثير من الاختبارات للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها نذكر منها :

1.3. اختبار ديكي فولر الموسع ADF:

يعد اختبار ديكي فولر الموسع (AugmentedDiky –Fuller) من الاختبارات المهمة، وهو أحد الاختبارات المهمة المستخدمة في تشخيص وجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية

له ثلاث حالات وأنماط مختلفة، النموذج الأول هو في حالة عدم وجود ثابت واتجاه عام، النموذج الثاني في حالة وجود ثابت فقط والنموذج الثالث وجود ثابت ووجود اتجاه عام.

- النموذج الأول: $y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$
- النموذج الثاني: $y_t = \quad _{t-1} + c + \varepsilon_t$
- النموذج الثالث: $y_t = \lambda y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$

ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات ال لكل من مؤشر الناتج المحلي الاجمالي، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، اجمالي الانفاق الوطني، وأيضا اجمالي القوى العاملة، خلال فترة الدراسة 1990-2022 ، والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة التكامل لكل متغير، ولاختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة سوف نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، واعتمدت في هذا الاختبار على فرضيتين من أجل تحليل النتائج وهما:

H_0 الفرضية الصفرية: وتعني ان السلسلة تمتيك جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

H_1 الفرضية البديلة: وتعني ان السلسلة لا تمتلك جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

2.3. اختبار (Philips Perron):

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد

Philips Perron and (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري ADF وDF ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:

- تقدير بواسطة (OLS) النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار(Dickey-Fuller)، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

- تقدير التباين قصير المدى: $\varepsilon_{t-1}\sum_{t=i+1}^{T}\varepsilon_t\frac{1}{T}) + 2\sum_{i=1}^{i}(1-\frac{i}{l+1}\sum_{i=1}^{T}\varepsilon_t^2 = \frac{1}{T}\sigma^2$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري ايجاد عدد التباطؤات Newey–lwest، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T، على النحو التالي: $(l \approx 4(\frac{T}{100})\ ^{2}/_{9})$

- حساب إحصائية فيليبس وبيرون: $t_{\varphi}^{*} = \sqrt{k} \times \frac{\varphi-1}{\sigma_{\varphi}} + \frac{T(k-1)\sigma_{\varphi}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\sigma^2}{s_t^2}$ ،

والذي يساوي 1- في الحالة التقاربية (asymptotic)– عندما تكون ε_t تشويشا ابيض، هذه الاحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون MacKinnon.

تقدير المعامل المصحح S2، المسمَّى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة. (**مُحَمَّد، صفحة 212**)

3.3. اختبار (KPSS) ,Kwiatkowski–Philips–Schmidt–Shin:

اقترح كل من (al et Kwiatkowski) سنة 1992 استخدام مضاعف (Lagrange) LM لفرضية العدم التي تقرر الإستقرارية للسلسلة ويمر اختبار(KPSS) بالمراحل التالية:

- حساب المجموع الجزئي للبواقي $st = \sum_{i=1}^{i} e_t$ بعد تقدير النماذج 2 و3

- تقدير التباين الطويل الأجل s_t^2 بنفس طريقة Phillips Perron.

- حساب إحصائية kpss من العلاقة: $LM = \frac{1\sum_{i=1}^{m} s_i^2}{s^2 n^2}$

نرفض فرضية العدم H_0 (الاستقرار) إذا كانت الاحصائية LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف (al et Kwiatkowski). (**الصغير، (2018–2019)، صفحة 52، 53**)

المطلب الثاني: عرض اساسيات واهم اختبارات التكامل المشترك

إن ظهور تقنية التكامل المتزامن كان في عشرية الثمانينات، حيث ارتكز تطورها على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية، ترتكز هذه التقنية في البداية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيها بينها مستقرة. (**بختي، (2014 –2015)، صفحة 111**)

1– تعريف التكامل المشترك:

هو البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير. فهو ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وان احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار) لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكنا.

لذا يمكن القول أن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، ويكمن السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيف مع المعلومات آنيا. (**صيدون،نصيرة و جراد، (2022–2023)، صفحة 74**)

2– اهم طرق استخدام التكامل المشترك :

1.2. طريقة أنجل وجرانج: بغرض اختبار التكامل المشترك اقترح كل من Engel ,Granger مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغرين، وهنا يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتن يجب أن تكونا متكاملتن من نفس الرتبة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فهذا يعني أن السلسلتن لا تحققان خاصية التكامل المشترك.

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة طويلة الأجل، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO)أي:

$$x_t = \mathrm{a} + \mathrm{b}b_t + u_t$$

ومن أجل القبول بوجود علاقة تكامل مشترك ينبغي أن تكون سلسلة بواقي التقدير مستقرة. (**مزارشي، (2016–2017)، صفحة 370**)

2.2. اختبار التكامل المشترك لجوهانسون: اقترح (Juhansen and Juselius) إجراء اختبارين:

أولا: إختبار الأثر (Trace test).

ويحسب بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trace(r)} = -\tau \sum_{i=r+1}^{p} \ln(1-\pi_i)$$

ثانيا: هي اختبار القيم الذاتية العظمى: (Maximal eiegen value)

ويحسب بالصيغة التالية: $\ln = -\tau\lambda_{trace(r)}(1-\pi_{i+1})$

ويتم اختبار فرضية العدم ان عدد اشعة التكامل المشترك تساوي (r) مقابل الفرضية البديلة (H_1) أن عدد اشعة التكامل المشترك تساوي (r+1). (**صيدون،نصيرة و جراد، (2022–2023)، صفحة 76**)

3.2. اختبار التكامل المشترك bounds test: لدراسة التكامل المشترك سنستخدم اختبار الحدود (Bounds-Test)، حيث يهدف اختبار الحدود إلى كشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث أن في هذه الحالة توجد فرضيتين:

(H_0) : الفرضية الصفرية وتعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كانت (F) المحسوبة أقل من إحصائية (Bounds).

(H_1) :الفرضية البديلة وتعني وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كانت (F) المحسوبة أكبر من إحصائية (Bounds).

المطلب الثالث :دراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

يأخذ نموذج ARDL عددا كافيا من فترات التباطؤ للحصول على أفضل مجموعة بيانات، كما أنه يفصل بين تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، وتعد المعلمات المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى ، كما أن النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، ويمكن الاعتماد على اختبارات التشخيصي بشكل كبير.

1– –نظرة عامة حول نموذج ARDL:

تعتبر منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) منهجية حديثة قام بتطويرها كل من Pesaran(1997) Sun and Shinand(1998) ، ويتميز هذا الاختبار بأنه يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة I(1) أو خليط من الاثنين .

الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن تكون السلال الزمنية متكاملة من الدرجة I (1)، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في إختبار التكامل المشترك مثل طريقة (granger –Engel 1997) ذاتّ الخطوتين، أو اختبار التكامل المشترك لجوهانس johansencointegration test في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR ، التي يتم من

خلالها تحديد علاقات التكامل المشترك اعتمادا على القيم الذاتية لمصفوفة البواقي الناتجة عن انحدار تغيرات السلاسل الزمنية المقدرة. (**مزارشي، (2016–2017)، صفحة 372**)

2–مميزات منهجية ARDL :

يتميز هذا النموذج عن غيره من النماذج بالمميزات التالية:

– يستلزم اختبار ARDL أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها (0) I أو من الدرجة الأولى(1) I بشرط أن لاتكون متكاملة من الرتبة الثانية (2) I فقط.

– إمكانية تقدير الأجل الطويل و القصير في آن واحد فضلا عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.

– إن النموذج ARDL يأخذ عدد كاف من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل المجموعات من البيانات من نموذج الإطار العام.

– إن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

من خلال نموذج ARDLيمكن تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فضلا عن تحديد حجم كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتعد معلماته المقدرة للأجل القصير و الطويل. (**بوكلتوم، (2020–2021)، صفحة 85**)

3–خطوات اعداد نموذج ARDL:

يمكن تلخيص الخطوات اللازمة وفق المنهجية القياسية بواسطة نموذج ARDL فيما يلي:

–التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى ماعدا الدرجة الثانية I(2).

–صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج (ARDL) .

–تحديد فترة الإبطاء المناسبة في الخطوة (2) ويستحسن أن تكون درجة الإبطاء قليلة نسبيا.

–التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي ، أي الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج.

– التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج. (**مزارشي، (2016–2017)، صفحة 376**)

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث لدراسة أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الفترة (1990–2022) استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ، حيث في البداية نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدم الاختبارات المناسبة ثم تقدير النموذج وتحليل النتائج:

المبحث الثاني : أساسيات النمذجة القياسية بواسطة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

المطلب الاول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك

قبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة مدا إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف. حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (F, T) وقيمة (R^2) لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة

المربعات الصغرى العادية (OLS) تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل. ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة، لديكي فولر (DF) وديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فليب–بيرون (PP) حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة .

أولا: دراسة الاستقرارية ياستخدام ADF

الغرض من اختبار جذر الوحدة هو معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة، حيث اعتمدنا على اختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02–15): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

المتغير		t –Statistic (Prob) عند المستوي	t –Statistic (Prob) عند الفرق الأول	النتيجة المتحصل عليها عند مستوى معنوية 5%
LGDP	بالثابت	-0.30 (0.91)	-4.08 (0.00)	نقبل H_0: السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وهي مستقرة عند الفرق الأول اي: I(1)
	بالثابت والاتجاه عام	-1.26 (0.87)	-4.05 (0.01)	
	بدون الثابت	5.90	-2.25	

	والاتجاه عام	(1.00)	(0.02)	
LINV	بالثابت	0.50 (0.98)	-4.22 (0.00)	نقبل H_0: السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وهي مستقرة عند الفرق الأول اي: I(1)
	بالثابت والاتجاه عام	-1.18 (0.89)	-4.08 (0.01)	
	بدون الثابت والاتجاه عام	3.13 (0.99)	-2.17 (0.03)	
LTLF	بالثابت	-4.52 (0.00)	/	نقبل H_0 : السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وهي مستقرة عند الفرق الأول اي: I(1)
	بالثابت والاتجاه عام	-1.91 (0.62)	-5.78 (0.00)	
	بدون الثابت والاتجاه عام	6.11 (1.00)	-2.78 (0.00)	
LDAB	بالثابت	-1.67 (0.43)	-3.73 (0.00)	نقبل H_0 : السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وهي مستقرة عند الفرق الأول اي: I(1)
	بالثابت والاتجاه عام	-2.19 (0.47)	-3.55 (0.05)	
	بدون الثابت والاتجاه عام	2.49 (0.99)	-2.57 (0.01)	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية EViews 12 حسب الملحق رقم (02)

من خلال الجدول نلاحظ:

- عند اجراء الإختبار لسلسلة (LGDP) نجد انها تحتوي على جذر الوحدة في الحالات الثلاث (بوجود ثابت فقط، بوجود الثابت والاتجاه العام، و حالة عدم وجود كلاهما)، اي أن السلسلة غير مستقرة في المستوي وذلك وفقا ل قبول الفرض الصفري H_0 و رفض الفرض البديل H_1 أي ان : (% Prob> 5).

وبعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى نلاحظ انها مستقرة عند الفرق الأول وذلك وفقا لقبول الفرض البديل (H_1) و نرفض فرضية العدم (H_0) أي أن : (Prob< 5%) ومنه نستنتج أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وهي متكاملة من الدرجة الأولى وتكتب من الشكل: $\text{LGDP} \rightarrow \text{I}(1)$

- عند اجراء الإختبار لسلسلة (LINV) نجد انها تحتوي على جذر الوحدة في الحالات الثلاث (بوجود ثابت فقط، بوجود الثابت والاتجاه العام، و حالة عدم وجود كلاهما)، اي أن السلسلة غير مستقرة في المستوي وذلك وفقا ل قبول الفرض الصفري (H_0) ورفض الفرض البديل(H_1)أي ان :

(Prob> %5).

وبعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى نلاحظ انها مستقرة عند الفرق الأول وذلك وفقا لقبول الفرض البديل (H_1) و نرفض فرضية العدم (H_0) أي أن : (Prob<5%) ومنه نستنتج أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وهي متكاملة من الدرجة الأولى وتكتب من الشكل: $\text{LINV} \rightarrow \text{I}(1)$.

- عند اجراء الإختبار لسلسلة (LTLF) نجد أنها لا تحتوي على جذر الوحدة في الحالة (وجود ثابت فقط) اي أن السلسلة مستقرة في المستوي وذلك وفقا ل قبول الفرض البديل (H_1) ورفض الفرض الصفري (H_0) أي ان:(Prob <5 %)، وانها تحتوي على جذر الوحدة في الحالتين (بوجود الثابت والاتجاه العام، و حالة عدم وجود كلاهما)، اي أن السلسلة غير مستقرة في المستوي وذلك وفقا ل قبول الفرض الصفري (H_0) ورفض الفرض البديل (H_1)أي ان : (Prob >5 %) .

وبعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى نلاحظ انها مستقرة عند الفرق الأول (بوجود الثابت والاتجاه العام، و حالة عدم وجود كلاهما)، وذلك وفقا لقبول الفرض البديل (H_1) و نرفض فرضية العدم (H_0) أي أن : (Prob<5%) ومنه نستنتج أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وهي متكاملة من الدرجة الأولى وتكتب من الشكل: $\mathrm{LTLF} \rightarrow \mathrm{I}(1)$.

- عند اجراء الإختبار لسلسلة (LDAB) نجد انها تحتوي على جذر الوحدة في الحالات الثلاث (بوجود ثابت فقط، بوجود الثابت والاتجاه العام، و حالة عدم وجود كلاهما)، اي أن السلسلة غير مستقرة في المستوي وذلك وفقا ل قبول الفرض الصفري (H_0) و رفض الفرض البديل (H_1) أي ان : (Prob >5 %).

وبعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى نلاحظ انها مستقرة عند الفرق الأول وذلك وفقا لقبول الفرض البديل (H_1)و نرفض فرضية العدم (H_0) أي أن : (Prob <5%) ومنه نستنتج أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وهي متكاملة من الدرجة الأولى وتكتب من الشكل: $\mathrm{LDAB} \rightarrow \mathrm{I}(1)$

وبعد التأكد من استقرارية السلاسل المدروسة هذا يسمح لنا تطبيق منهجية ARDL (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة) لتقدير نموذج الدراسة.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية ARDL (الانحدار الذاتي للفجوات للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة)

تتمثل هذه الخطوة في اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي من جهة، والمتغيرات المستقلة من جهة ثانية (الانفاق الحكومي و اجمالي رأس المال الثابت و اجمالي القوى العاملة).

1– إختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية (ARDL) باستخدام (Bound–Test)

إن أهم الإختبارات في نموذج (ARDL) هي معرفة ما اذا كان هناك تكامل مشترك في الأجل الطويل.

وهذا من خلال اختبار الحدود الذي يؤكد على وجود علاقة تكامل حسب الفرضية العدم (H_0) القائلة على عدم وجود تكامل مشترك (غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل) بين المتغيرات، مقابل الفرضية البديلة(H_1) بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج.

$$\begin{cases} H_0: \lambda = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 \\ H_1: \lambda \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \end{cases}$$

نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02–16) نتائج اختبار (Bound–Test):

	إختبار الحدود(Bound Test)		
القيم المحسوبة	Test statistic	K	Value
	statistic–F	3	8.219020
	Significance	الحد الادنى Bound 0	الحد الأعلى Bound1

	%1	4.614	5.966
	%5	3.272	4.306
	%10	2.676	3.586
النموذج	(1,4,0,4)		

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية EViews 12 حسب الملحق رقم (03)

من خلال الجدول رقم (0)، بينت نتائج إختبار الحدود، فإحصائية (F) المحسوبة تساوي 8.219020 عند (K= 3) حيث (K تشير الى عدد متغيرات المستقلة)، وهي أكبر من القيم الحرجة العليا عند جميع مستويات المعنوية. وهذا يعني أننا نقبل فرض البديل (H_1) الذي يؤكد على وجود تكامل مشترك على المدى الطويل.

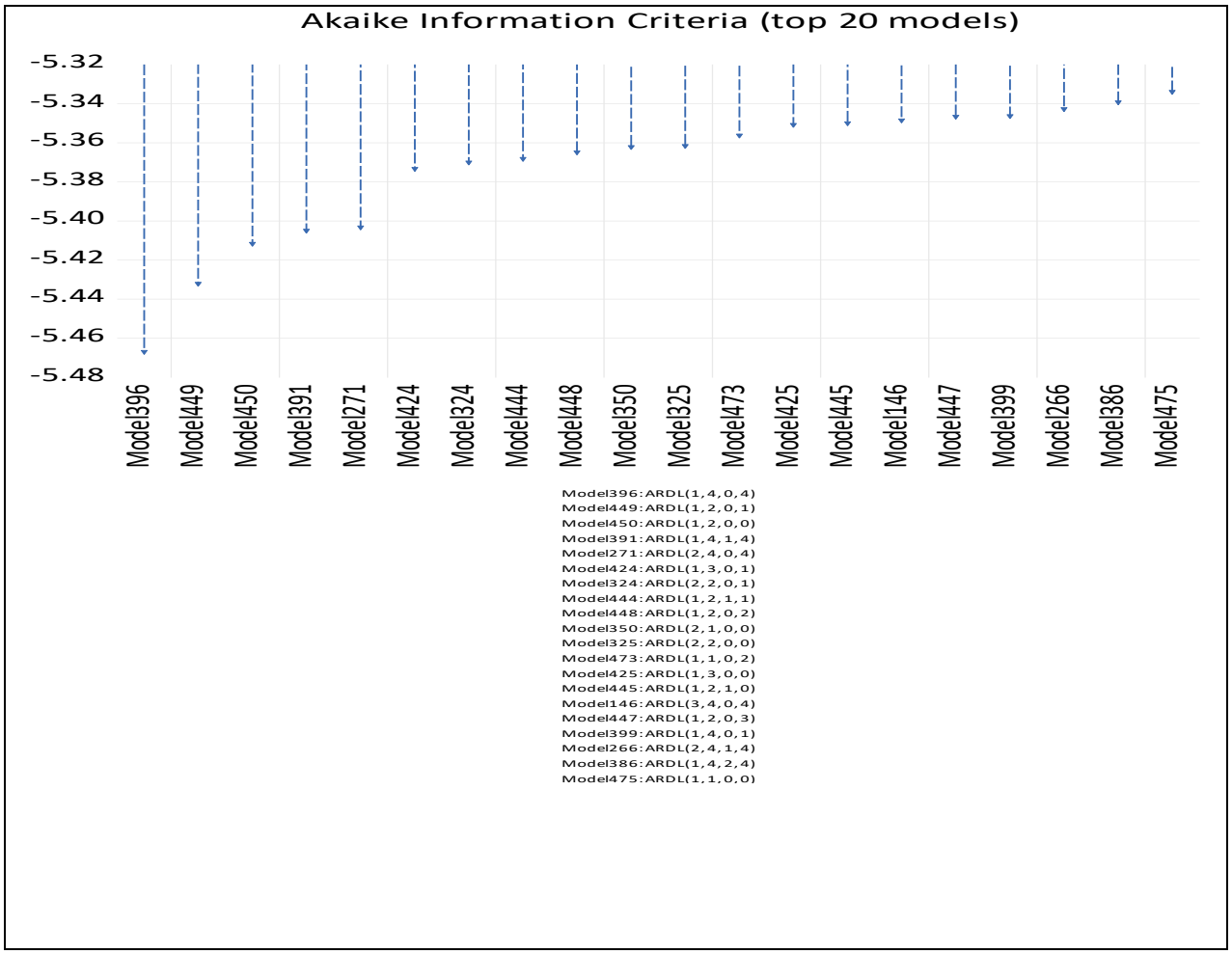
وبالتالي ومن خلال النتائج المتوصل اليها نقول أنها توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع، أي الناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية الأخرى هي متغيرات متكاملة معا وتتحقق بينهم علاقة توازنية في الأجل الطويل.

2- إختبار الفجوات الزمنية الملائمة للنموذج:

قبل اجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود يجب أولا تحديد عدد الابطاءات الممكنة، ويتم تحديد درجة التأخير المثلى عند التقدير بالاعتماد على فترة الابطاء المثلى للنموذج وفقا لمعايير (HQ), (AIC) , (SC) لتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).

حسب معيار (SC) وفقا لهذه الحالة وحسب فترة الإبطاء المثلى تم اختيار حسب منهجية (ARDL) نموذج من رتبة (1,4,0,4) كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (02–03): فترات الإبطاء المثلى للنموذج



من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 12)

المطلب الثاني :تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في الأجل الطويل:

لقد أكدت النتائج السابقة وجود تكامل مشترك بيم متغيرات الدراسة، وسنقوم بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل للنموذج ARDL (1,4,0,4).

الجدول رقم (02-17): نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل (Bound Test)

Variables	Coefficient	Std.Error	t-statistic	Prob
LN_INV	0.550602	0.423103	1.301342	0.2116
LN_TLF	1.278080	0.260561	4.905109	0.0002
LN_DAB	-0.445352	0.412392	-1.079923	0.2962
C	7.057149	2.577376	2.738114	0.0146

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية EViews 12 حسب الملحق رقم (03)

ومن خلال الجدول رقم (02-17) يتم صياغة معادلة الأجل الطويل كالآتي:

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (02-17)

$$LnGDP = 7.0571 + 0.5506\ Ln\ INV + 1.2781\ Ln\ TLF - 0.4454\ Ln\ DAB$$

أولا: تقييم نموذج الأجل الطويل: من خلال الجدول (02-17) نلاحظ ما يلي:

نلاحظ من نتائج التقدير للعلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة الموضحة في الشكل أعلاه:

- وجود أثر ايجابي لاجمالي القوى العاملة على الناتج المحلي الاجمالي، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) وذلك لأن (P=0.0002<0.05)، هذا يدل أنه كلما ارتفع اجمالي القوى العاملة بنسبة (1%) سيؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1.278080%).
- لا يوجد أثر لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على الناتج المحلي الاجمالي، لأنه ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) وذلك لأن (P=0.2116>0.05)
- لا يوجد أثر لإجمالي الانفاق الوطني على الناتج المحلي الاجمالي، لأنه ليس ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) وذلك لأن (P=0.2962>0.05)

ثانيا: **تقدير النموذج في الأجل القصير(نموذج تصحيح الخطأ):**

نموذج تصحيح الخطأ يعمل على تحديد الدالة في المدى القصير ويضع في الاعتبار إلى حالة التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى يعمل النموذج على افتراض حالة توازن للدالة في المدى الطويل (يحددها شكلا لمتغيرات) وأن الدالة في المدى القصير غير متوازنة، فيعمل على تكييفها ويقيس سرعة العودة إلى التوازن، على ضوء نتائج مخرجات البرنامج (Eviews12) .

وجدنا نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة التالية:

جدول رقم (02–18): يمثل بينات تقدير النموذج في الأجل القصير.

Variables	Coefficient	Std.Error	t–statistic	Prob
D(LN_INV)	0.334103	0.089408	3.736841	0.0018
D(LN_INV(–1))	0.081472	0.090419	0.901048	0.3809
D(LN_INV(–2))	-0.147919	0.075019	-1.971745	0.0662
D(LN_INV(–3	-0.250815	0.073954	-3.391480	0.0037
(D(LN_DAB	-0.287285	0.122347	-2.348122	0.0321
D(LN_DAB)1))	0.019160	0.123747	0.154830	0.8789
((D(LN_DAB(–2	0.283897	0.104115	2.726762	0.0149
((D(LN_DAB(–3	0.323870	0.100433	3.224755	0.0053
***(CointEq(–1**	-0.456714	0.063723	-7.167208	0.0000

R–squared	0.788748	**Meandependent var**	0.028213
Adjusted R–squared	0.704247	**S.D. dependent var**	0.022240
S.E. of regression	0.012095	**Akaike info criterion**	-5.742981
Sumsquaredresid	0.002926	**Schwarz criterion**	-5.318648
Log likelihood	92.27323	**Hannan–Quinn criter**	-5.610085

Durbin-Watson stat	1.943631

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية EViews12 حسب الملحق رقم (04)

- تقييم الجودة الحصائية والقياسية للنموذج المقدر قصير الأجل:

إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة (0.456-)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% ولأن $P=0.0000<0.05$ ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت **القيمة** المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق (0.456714-) ويعني هذا إن حوالي (45.6714%) من انحراف قيمة النمو الاقتصادي في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية.

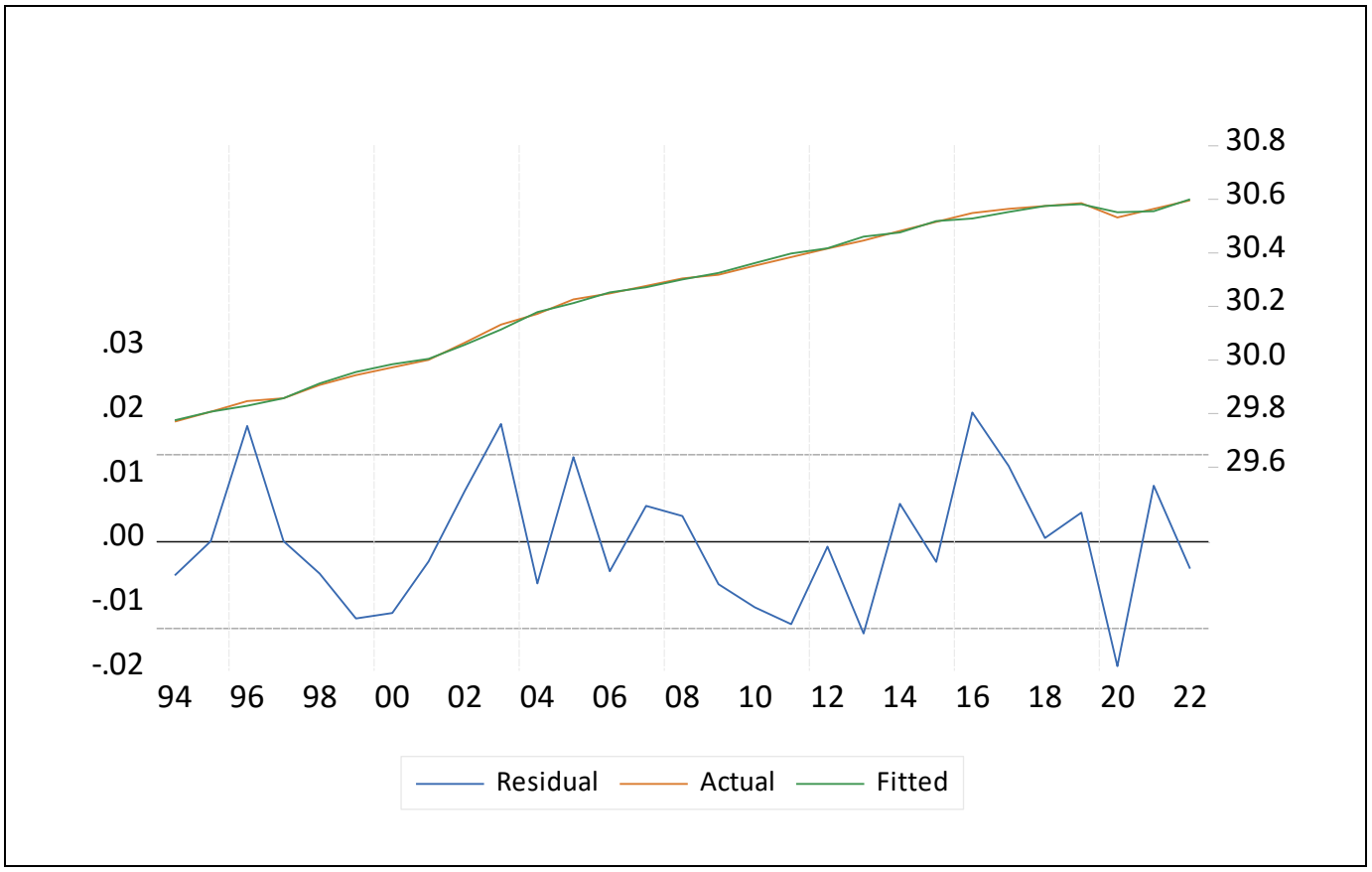
إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن: معامل التحديد بلغت قيمته $Adj.R2 = 0.788748$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتهم في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير% 78.87 يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 0.6.% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي εt.

المطلب الثالث: اختبارات تقييم نموذج (ARDL)

من أجل معرفة صلاحية النموذج المقدر لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية عليه كما يلي:

1– مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة:

الشكل رقم (02–04) : القيم الحقيقة والمقدرة وبواقي النموذج



المصدر: من إعداد الطالبين حسب مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل (0)، نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

سنعتمد على اختبار(Jarque_Bera) والذي يسمح باختبار الفرضية التالية:

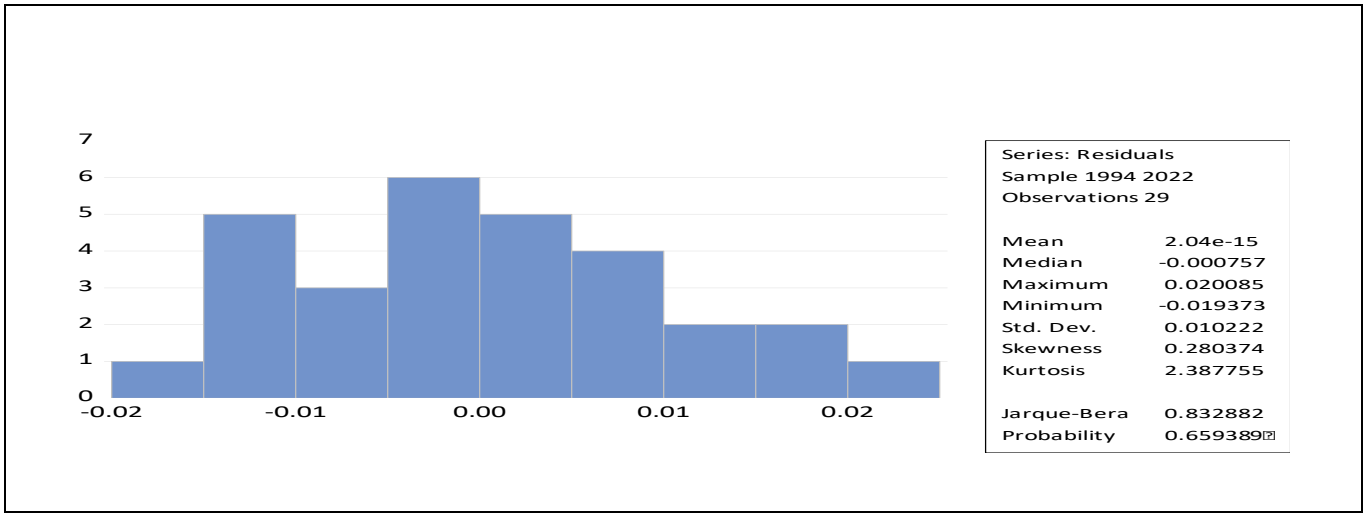
(H_0) : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي.

(H_1): الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي.

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار(Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير ان قيمة الاختبار تساوي (J-B =1.431)، باحتمال أكبر من (5%)اي ان:

(P-Value= 0.488800 >0.05)، ويتضح من ذلك قبول الفرض الصفري (H_0) ورفض الفرض البديل (H_1) الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي،والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02-05): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque_Bera)



المصدر: من إعداد الطالبين حسب مخرجات Eviews 12

3- إختبار وجود مشكلة الإرتباط التسلسلي:

من أجل دراسة فرضية عدم إرتباط ذاتي للأخطاء، لذلك نلجأ إلى إختبار LM-(Breusch-Godfrey) test للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار (N*R-squared=1.391554)

باحتمال اكبر من(5%) (P-value=0.4987 > 0.05)

وايضا نلاحظ أن (Prob (F) =0.7088) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) ومنه نقبل الفرضية العدم (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) ، ومنه نجد عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-19) : نتائج اختبار(LM-test)

LM Test Breusch-Godfrey Serial Correlation

F-statistic	0.352822	**Prob. F(2,19)**	0.7088
Obs*R-squared	1.391554	**Prob. Chi-Square(2)**	0.4987

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية EViews 12 حسب الملحق رقم (05)

4- اختبار مشكلة عدم تجانس(ثبات) تباين الأخطاء للنموذج:

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (ARCH)و (Breusch-Pagan Goldefry)يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ،

- **النتائج بالنسبة لاختبار ARCH**

النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (N*R-squared=1.860102) باحتمال أكبر من(5%) اي ان: (P value=0.1726>0.05)، وايضا نلاحظ أن (Prob (F) =0.1854) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5 %).

هذا يدعم قبول الفرضية الصفرية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، وهذا يعني أن النموذج المقدر خال من مشكلة عدم التجانس، أي أن البواقي لها تباين متجانس.

والجدول رقم (02-20) يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-20): يمثل نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.850147	**Prob. F(1,26)**	0.1854
Obs*R-squared	1.860102	**Prob. Chi-Square(2)**	0.1726

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية EViews 12 حسب الملحق رقم (06)

- **النتائج بالنسبة لاختبار Breusch-Pagan**

كانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (N*R-squared=11.50774)، باحتمال أكبر من (5%) اي ان: (P value=0.4860>0.05) وايضا نلاحظ أن (Prob (F) =0.5838) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%).

هذا يدعم قبول الفرضية الصفرية (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ،وهذا يعني أن النموذج المقدر خال من مشكلة عدم التجانس، أي أن البواقي لها تباين متجانس، والجدول رقم (02-21) يوضح ذلك:

الجدول رقم (02–21): يمثل نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج المقدر Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey

F–statistic	0.877168	**Prob. F(7,21)**	0.5838
Obs*R–squared	11.50774	**Prob. Chi–Square(7)**	0.4860

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية EViews 12 حسب الملحق رقم (07)

5– اختبار صلاحية النموذج من ناحية الشكل الدالي (Ramsy test):

اختبارRamsy Reset) (يشير إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج من خلال قبول فرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج، وهذا ما توضحه نتائج Eviews في الجدول التالي:

الجدول رقم (02–22): نتائج اختبار (Ramsey test)

Specification : LN_DAB LN_DAB(-1) LN_DAB(-2) LN_DAB(-3) LN_DAB(-4) LN_GDP LN_GDPC LN_GDPC(-1) LN_GDPC(-2) LN_GDPC(-3) LN_GDPC(-4) LN_INV LN_INV(-1) LN_INV(-2) LN_INV(-3) LN_INV(-4)LN_TLF LN_TLF(-1) LN_TLF(-2) LN_TLF(-3) LN_TLF(-4) C			
	Value	**Df**	**Probability**
t–statistic	0.933079	15	0.3656
F–statistic	0.870636	(1, 15)	0.3656
Likelihood ratio	1.636193	1	0.2008

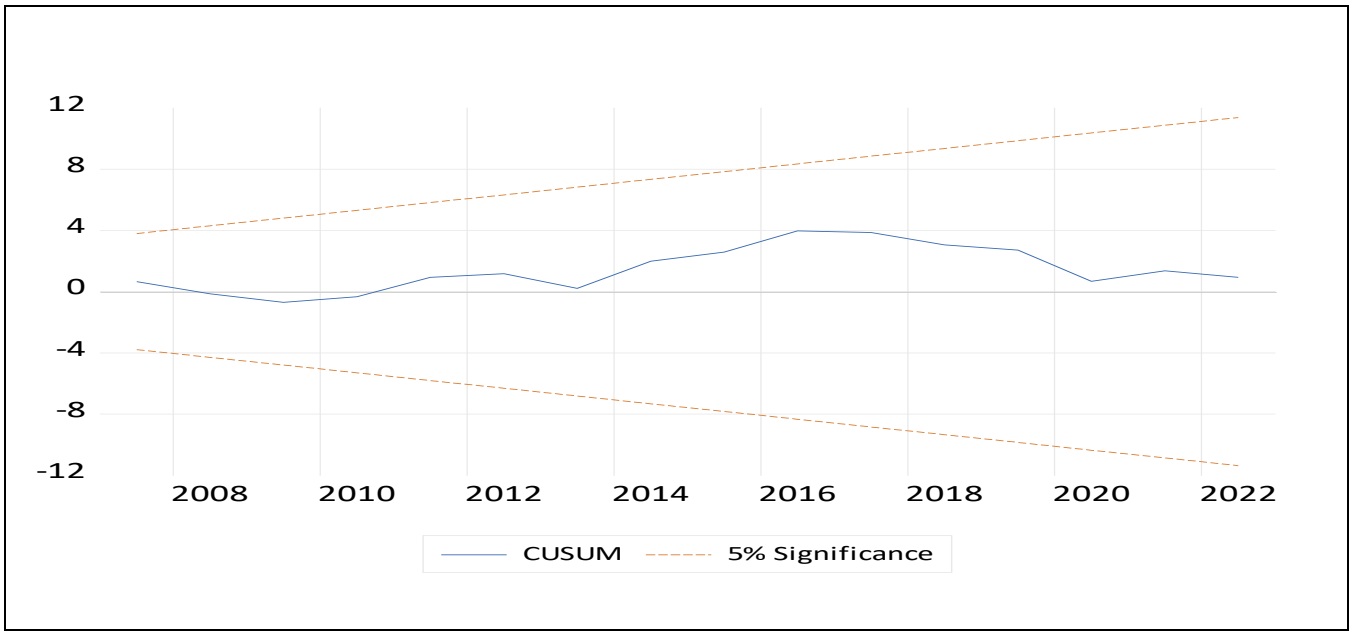
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برمجية EViews 12 حسب الملحق رقم (08)

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن القيم الاحتمالية لإختبار (Ramsey test) كانت كلها أكبر من (5%) وبذلك نرفض الفرضية البديل (H_1) ونقبل الفرضية الصفرية (H_0)، أي أن النموذج مقبول من ناحية الشكل.

6- إختبار الإستقرارية الهيكلية للنموذج (Stability Test)

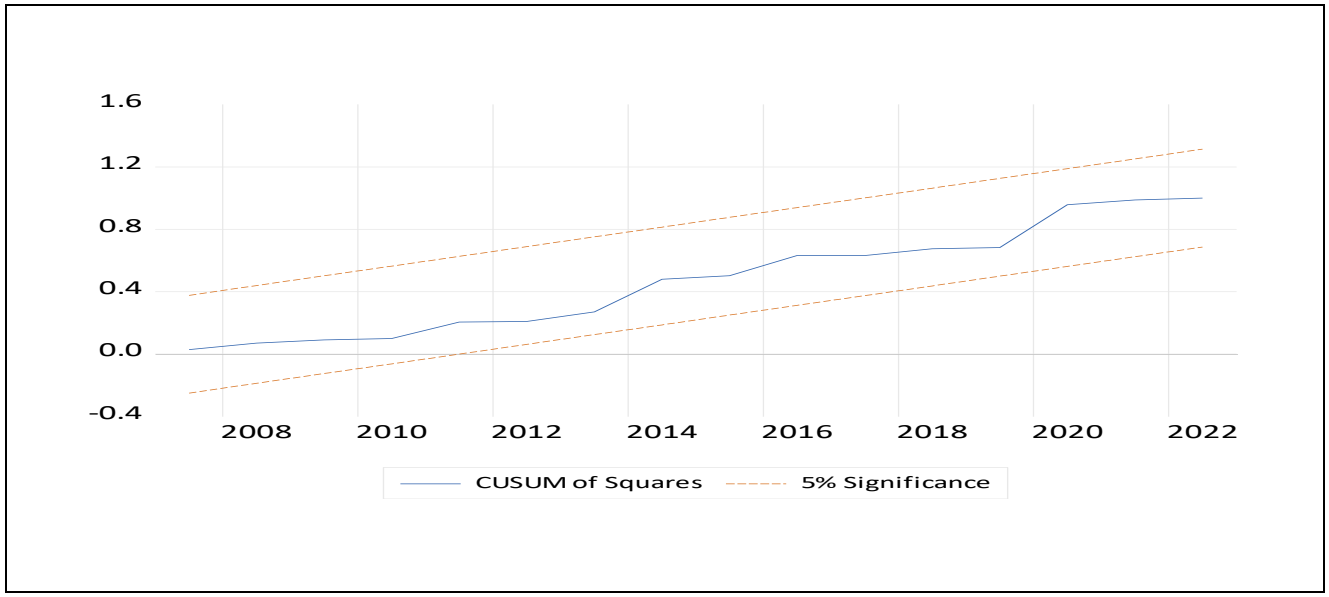
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Square)ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

الشكل رقم (02–06) يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي البواقي CUSUM



المصدر: من اعداد الطالبين حسب مخرجات EViews12

الشكل رقم (02–07) يمثل نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM



المصدر: من اعداد الطالبين حسب مخرجات EViews12

من خلال الشكلين يتضح ان النموذج المقدر مستقر بمعنى أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين (SE2)، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، وبالتالي نقول أن النموذج مستقر.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا وأردنا منه تطبيق ما توصل له في الجانب النظري واختبار مدى توافقه مع الواقع العلمي، كما تم اختبار صحة فرضيات الدراسة،

تطرقنا في هذا الفصل الى: تحليل تطور الانفاق الحكومي والنمو خلال فترة الدراسة من ثبات وتذبذب وايضا مرحلة الزيادة في تطور النمو وذلك من خلال عدة عوامل تمت تحليلها كتدهور أسعار النفط و من جهة اخرى تنفيذ برامج تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش و الاصلاحات الهيكلية مع المؤسسات الدولية.

ثم في الجانب القياسي تطرقنا الى: دراسة احصائيات المتغيرات في استنتاج بلوغ كل من المتوسط والانحراف المعياري لكل متغيرات الدراسة وايضا الحد الاعلى والادنى التي يمكن الوصول اليها،

وتطرقنا ايضا الى عرض النتائج ومناقشتها بعد تقدير نموذج ARDL، توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

أن كل من اجمالي تكوين رأس المال الثابت و اجمالي الانفاق الحكومي لا يؤثران على اجمالي الناتج المحلي في الاجل الطويل، ووجود أثر ايجابي لاجمالي القوى العاملة على الناتج المحلي الاجمالي ، هذا يدل أنه كلما ارتفع اجمالي القوى العاملة بنسبة (1%) سيؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1.278%).

وفي الاجل القصير كل المتغيرات تؤثر على النمو وبالتالي انتعاش في الاقتصاد ، هذا ما يبرز على وجود علاقة التكامل المشترك من دراستنا، كما تم اجراء اختبارات الكشف عن المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي و وعدم ثبات التباين (التجانس) فهو خال من المشاكل.

وايضا استنتاج ان النموذج يتبع التوزيع الطبيعي ومقبول من ناحية الشكل (صحة الشكل الدالي)، ولا يوجد أي تغير هيكلي في البيانات (النموذج مستقر) ذلك باجراء الاختبارات المتعلقة بالمجموع التراكمي لمربعات البواقي.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر موضوع أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من بين المواضيع التي جال فيها العديد من الباحثين قبل دراستنا، باعتبار الموضوع مرن يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البلد سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وحتى السياسية، ولأن أي دولة تقاس اقتصاديا ، ومدى تحقيقها لأهداف محورية كتحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي.

حاولت دراستنا التعمق في الموضوع والتوسع فيه من الناحية النظرية والتطبيقية، للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، واثبات صحة الفرضيات أو رفضها،

فإن الحكومة الجزائرية غير ناجحة في توجيه إنفاق حكومي فعال لتحفيز الناتج المحلي في الجزائر ومنه تعزيز النمو الاقتصادي، إلا في حالة وحيدة وهي تبني سياسة انكماشية للانفاق العام (إنفاق عام منخفض)، وهو يعتبر الهدف الرئيسي للنمو الإقتصادي باعتباره المؤشر الذي يدل على اتجاه تطور النشاط الإقتصادي.

توصيات البحث:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فقد اردنا أن نقدم بعض التوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- يجب على الجزائر انتهاج السياسة المالية التوسعية التي تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي من أجل رفع معدلات النمو.

- العمل على التقليل من تبعية السياسات الاقتصادية وتحديدا سياسة الإنفاق لأسعار النفط، بل يجب العمل على التحرر من هذه التبعية من خلال العمل على تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات لتنويع مصادر تمويل الإنفاق.

- تنمية ودعم القطاع الخاص وتشجيعه من خلال تقديم تحفيزات لرفع معدل النمو الاقتصادي

- مكافحة الفساد الإداري والمالي من خلال تفعيل أجهزة خاصة بالرقابة على المال العام للدولة الجزائرية

على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن التقدم بالتوصيات الموالية:

-يجب على السلطات الجزائرية مراجعة سياسة الإنفاق المعتمدة من قبلها وتوجيهها في الاتجاه السليم على النحو الذي يساهم في الزيادة من فعاليتها، كما يجب عليها تبني نموذج يضبط العلاقة القائمة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حتى تتمكن من التأثير على كل من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي بالشكل الذي يضمن لها تحقيق أهدافها تبعا للظروف التي يشهدها الاقتصاد الوطني،

آفاق البحث:

توصلت دراستنا الى مجموعة من النتائج، جعلت العديد من الأسئلة تتبادر في اذهاننا والتي تعتبر ممر عبور لدراسات مستقبلية تستحق البحث فيها من بينها :

- ✓ اقتراح نموذج للنمو الاقتصادي يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية
- ✓ دراسة قياسية لدور الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي
- ✓ دراسة هيكل كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وتأثيرهما على النمو الاقتصادي

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب والمحاضرات

1- أ. الهام وحيد دحام. (2013). فاعلية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة.

2- د.فريد بختي. ((2014 -2015)). السلاسل الزمنية الخطية بإستعمال حزمة Eviews 7.0. قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، العقيد آكلي مُحَّد أولحاج بالبويرة.

3- قليل مُحَّد الصغير. ((2018-2019)). تحليل السلاسل الزمنية. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.

4- د.مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات (الإصدار الاولى). جامعة البلقاء التطبيقية، الاردن: وائل للنشر.

5- سعيد عبد العزيز عثمان. (2008). المالية العامة مدخل تحليلي معاصر (الإصدار الطبعة الاولى). مصر: الدار الجامعية.

6- مجدي شهاب. (2002). اصول الاقتصاد العامة – المالية العامة- (الإصدار الطبعة الاولى). دار الجامعة الجديدة.

7- مُحَّد, ش. (s.d.). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات (éd. الطبعة الأولى). عمان ، الأردن: دار الجامعة للنشر والتوزيع.

8- مُحَّد عباس محرزي. (2010). اقتصاديات المالية العامة (الإصدار الطبعة الرابعة). الجزائر: دار ديوان المطبوعات الجامعية.

الاطروحات والمذكرات

9- ايمان الأخضري. ((2021-2022)). أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

10- بن عزة مُحَّد. ((2014-2015)). ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لدور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990- 2009). تخصص تسيير مالي، جامعة بلقايد تلمسان.

11- بهاء الدين طويل. ((2015-2016)). دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو ا لاقتصادي، أطروحة الدكتوراه. تخصص اقتصاد المالي، جامعة باتنة.

12- بوحاذر أسماء، و كلثوم بلغربي. ((2016-2017)). أثر الإنفاق الحكومي على التضخم دراسة قياسية لحالة للجزائر خلال الفترة (1990- 2015) . قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت.

13- بوقفطان سمية. ((2022-2023)). أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2019). قسم العلوم االقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

14- خضرة عثمانية. (2020-2021). اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على حالة الجزائر خلال الفترة(1967-2017) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية،، جامعة العربي تبسي تبسة.

15- خميرة بشير. ((2015-2016)). دراسة قياسة تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2014). جامعة ورقلة.

16- خوالد سعيدة. ((2022-2023)). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي . قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عين تيموشنت.

17- دردوري لحسن. ((2013-2014)). سياسية الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة ، دراسة مقارنة الجزائر– تونس، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

18- زوبيري سومية. (2016-2017). اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2012/1989)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة.

19- سمير آيت يحي. ((2020-2021)). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة: (1967-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية.

20- شهات وهيبة. (2021-2022). النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق دراسة قياسية للفترة (1990- 2019)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث1. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر3.

21- صبرينة بوكلتوم. ((2020-2021)). دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1986-2019) باستخدام نموذج ARDL مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية.

22- صيدون،نصيرة، و فريال جراد. ((2022-2023)). دالة إنتاج القمح بنوعيه في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية خالل الفترة من (2021-1990)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم إالقتصادية. كلية العلوم إالقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية.

23- ضيف احمد. ((2014-2015)). اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (2012/1989)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3.

24- طارق قدوري. ((2015-2016)). مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. تخصص: نقود وتمويل، جامعة مُحَّد خيضر -بسكرة-.

25- طاوش قندوسي، و الاخضر دياب زقاي خراز، دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن المشترك للفترة (1970- 2012). الجزائر.

26- فتيحة مزارشي. ((2016-2017)). أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة – دراسة حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه مقدمة. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1.

27- كشيدة هدى. ((2019-2020)). دور الانفاق الحكومي في التنويع الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية – حالة الجزائر للفترة (2000-2019) لنيل شهادة ماستر. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية ادرار.

28- مُحَّد زكاري. ((2013- 2014)). دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2012- 1970)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امُحَّد بوقرة بومرداس.

29- نوال بن خالدي، و لطيفة بن يوب. (2023). أثر الإنفاق الحكومي على معدلات التشغيل في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفتة 2019-1.

30- ياسين بقعة. ((2022-2023)). دراسة التأثيرات الغير متماثلة للنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر باستخدام نموذج Nardl دراسة قياسية للفترة (2021/1991)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحي فارس المدية.

المجلات

31- امحمّد بن البار، و ميلود بوعبيد. (2020). قياس اثر الانفاق الحكومي على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2016). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11.

32- عثمان عبد اللطيف، و الزهرة بورحلة. (2022). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997- 2021). المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12(02).

33- كربوب حسناء، و نورة بيري. (جوان, 2023). أثر هيكل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (1990/2021). مجلة التكامل الاقتصادي، 11(04).

34- محمّد مسمعي. (2012). سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو. مجلة الباحث (10).

قائمة الملاحق

الملحق (01):تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2022)

année	GDP	DAB	INV	TLF
1990	8,70E+12	5,94E+12	2,21E+12	6367101
1991	8,59E+12	5,51E+12	2,01E+12	6625804
1992	8,75E+12	5,54E+12	1,84E+12	6864265
1993	8,56E+12	5,34E+12	1,73E+12	7143936
1994	8,49E+12	5,50E+12	1,80E+12	7424464
1995	8,81E+12	5,56E+12	1,82E+12	7678597
1996	9,17E+12	5,33E+12	1,75E+12	7968414
1997	9,27E+12	5,12E+12	1,69E+12	8233015
1998	9,74E+12	5,60E+12	2,04E+12	8477091
1999	1,01E+13	5,60E+12	2,00E+12	8701391
2000	1,04E+13	5,82E+12	2,10E+12	8926622
2001	1,07E+13	6,37E+12	2,24E+12	9145785
2002	1,14E+13	7,10E+12	2,42E+12	9355943
2003	1,22E+13	7,49E+12	2,53E+12	9556009
2004	1,27E+13	8,13E+12	2,74E+12	9747177

2005	1,34E+13	8,68E+12	2,96E+12	9916026
2006	1,37E+13	9,05E+12	3,14E+12	10077549
2007	1,41E+13	9,95E+12	3,46E+12	10244513
2008	1,45E+13	1,10E+13	3,89E+12	10402784
2009	1,47E+13	1,24E+13	4,23E+12	10551825
2010	1,52E+13	1,31E+13	4,53E+12	10832192
2011	1,57E+13	1,35E+13	4,66E+12	11067848
2012	1,62E+13	1,49E+13	4,99E+12	11293832
2013	1,67E+13	1,57E+13	5,42E+12	11793700
2014	1,73E+13	1,62E+13	5,77E+12	11279335
2015	1,79E+13	1,67E+13	6,10E+12	11709818
2016	1,85E+13	1,71E+13	6,31E+12	11918421
2017	1,88E+13	1,76E+13	6,53E+12	12067162
2018	1,90E+13	1,79E+13	6,69E+12	12221429
2019	1,92E+13	1,78E+13	6,45E+12	12396383
2020	1,82E+13	1,71E+13	6,11E+12	11857820
2021	1,88E+13	1,74E+13	6,47E+12	12260834
2022	1,94E+13	1,78E+13	6,62E+12	12638622

année	GDP	DAB	INV	TLF
1990	8700	5940	2210	0.0063
1991	8590	5510	2010	0.0066
1992	8750	5540	1840	0.0068
1993	8560	5340	1730	0.0071
1994	8490	5500	1800	0.0074
1995	8810	5560	1820	0.0076
1996	9170	5330	1750	0.0079
1997	9270	5120	1690	0.0082
1998	9740	5600	2040	0.0084
1999	10100	5600	2000	0.0087
2000	10400	5820	2100	0.0089
2001	10700	6370	2240	0.0091
2002	11400	7100	2420	0.0093
2003	12200	7490	2530	0.0095
2004	12700	8130	2740	0.0097
2005	13400	8680	2960	0.0099
2006	13700	9050	3140	0.0100
2007	14100	9950	3460	0.0102
2008	14500	11000	3890	0.0104
2009	14700	12400	4230	0.0105
2010	15200	13100	4530	0.0108
2011	15700	13500	4660	0.0110
2012	16200	14900	4990	0.0112
2013	16700	15700	5420	0.0117
2014	17300	16200	5770	0.0112
2015	17900	16700	6100	0.0117

2016	18500	17100	6310	0.0119
2017	18800	17600	6530	0.0120
2018	19000	17900	6690	0.0122
2019	19200	17800	6450	0.0123
2020	18200	17100	6110	0.0118
2021	18800	17400	6470	0.0124
2022	19400	17800	6620	0.0126

السنوات	LN GDP	LN DAB	LN INV	LN TLF
1990	29,7943441	29,4127302	28,4239684	15,6666548
1991	29,7816199	29,3375857	28,3273283	15,7064823
1992	29,8000748	29,3430156	28,2407432	15,7418395
1993	29,7781213	29,3062468	28,1781652	15,7817744
1994	29,7699101	29,3357692	28,2212659	15,8202911
1995	29,8069086	29,3466192	28,2295993	15,8539474
1996	29,8469584	29,3043724	28,1928573	15,890996
1997	29,8578045	29,2641756	28,1533503	15,9236628
1998	29,9072622	29,3537877	28,3429361	15,9528779
1999	29,9435565	29,3537877	28,3221312	15,9789935
2000	29,9728269	29,3923214	28,3750087	16,0045486
2001	30,0012649	29,4826206	28,4361032	16,0288037
2002	30,0646345	29,5911159	28,5167619	16,0515223
2003	30,1324571	29,6445899	28,5588609	16,0726807
2004	30,1726231	29,726582	28,6376753	16,0924883
2005	30,2262758	29,7920426	28,7155615	16,1096628
2006	30,2484169	29,8337859	28,7757151	16,1258206
2007	30,2771959	29,9285937	28,8719342	16,1422528

2008	30,3051698	30,0289164	28,988826	16,157584
2009	30,3188686	30,1487176	29,0731687	16,1718094
2010	30,3523165	30,2036333	29,1408265	16,198033
2011	30,3846818	30,2337108	29,1694141	16,2195549
2012	30,4160324	30,3323823	29,2389399	16,2397673
2013	30,4464298	30,3846818	29,3214416	16,283076
2014	30,4817276	30,4160324	29,3834765	16,2384828
2015	30,5158218	30,4464298	29,4389114	16,2759382
2016	30,5487918	30,4700996	29,4733137	16,2935957
2017	30,564878	30,49892	29,5067479	16,3059984
2018	30,5754601	30,5158218	29,5314407	16,3187014
2019	30,5859314	30,5102196	29,4947772	16,3329153
2020	30,5324427	30,4700996	29,441375	16,2884981
2021	30,564878	30,4874913	29,4977566	16,3219205
2022	30,5962942	30,5102196	29,5214729	16,3522679

الملحق (02): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام ديكي فولر الموسع ADF .

دراسة استقرارية سلسلة LN GDP عند المستوي بالثابت فقط

Null Hypothesis: LN_GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.302874	0.9137
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/30/24 Time: 17:40
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_GDP(-1)	-0.004497	0.014849	-0.302874	0.7641
C	0.160819	0.448253	0.358768	0.7223

R-squared	0.003048	Mean dependent var	0.025061
Adjusted R-squared	-0.030183	S.D. dependent var	0.023975
S.E. of regression	0.024334	Akaike info criterion	-4.533417
Sum squared resid	0.017764	Schwarz criterion	-4.441809
Log likelihood	74.53467	Hannan-Quinn criter.	-4.503051
F-statistic	0.091733	Durbin-Watson stat	1.292091
Prob(F-statistic)	0.764076		

دراسة استقرارية سلسلة LN GDP عند المستوي بالثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: LN_GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.263491	0.8790
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/30/24 Time: 17:45
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_GDP(-1)	-0.113841	0.090101	-1.263491	0.2165
C	3.404178	2.673838	1.273143	0.2131
@TREND("1990")	0.003478	0.002827	1.230112	0.2285

R-squared	0.052488	Mean dependent var	0.025061
Adjusted R-squared	-0.012857	S.D. dependent var	0.023975
S.E. of regression	0.024129	Akaike info criterion	-4.521780
Sum squared resid	0.016883	Schwarz criterion	-4.384367
Log likelihood	75.34848	Hannan-Quinn criter.	-4.476231
F-statistic	0.803239	Durbin-Watson stat	1.211746
Prob(F-statistic)	0.457591		

دراسة استقرارية سلسلة LN GDP عند المستوي بدون الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: LN_GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.906244	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/30/24 Time: 17:48
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_GDP(-1)	0.000830	0.000140	5.906244	0.0000

R-squared	-0.001229	Mean dependent var	0.025061
Adjusted R-squared	-0.001229	S.D. dependent var	0.023975
S.E. of regression	0.023990	Akaike info criterion	-4.591636
Sum squared resid	0.017841	Schwarz criterion	-4.545832
Log likelihood	74.46617	Hannan-Quinn criter.	-4.576453
Durbin-Watson stat	1.293167		

دراسة استقرارية سلسلة LN GDP عند الفرق الاول بالثابت فقط

Null Hypothesis: D(LN_GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.081379	0.0035
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/30/24 Time: 17:50
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_GDP(-1))	-0.686888	0.168298	-4.081379	0.0003
C	0.018497	0.005809	3.184345	0.0035

R-squared	0.364838	Mean dependent var	0.001424
Adjusted R-squared	0.342936	S.D. dependent var	0.027682
S.E. of regression	0.022439	Akaike info criterion	-4.693667
Sum squared resid	0.014602	Schwarz criterion	-4.601151
Log likelihood	74.75183	Hannan-Quinn criter.	-4.663509
F-statistic	16.65765	Durbin-Watson stat	2.072359
Prob(F-statistic)	0.000321		

دراسة استقرارية سلسلة LN GDP عند الفرق الاول بالثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(LN_GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.052408	0.0171
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/30/24 Time: 18:18
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_GDP(-1))	-0.690305	0.170344	-4.052408	0.0004
C	0.023109	0.009845	2.347357	0.0262
@TREND("1990")	-0.000266	0.000456	-0.583844	0.5640

R-squared	0.372478	Mean dependent var	0.001424
Adjusted R-squared	0.327655	S.D. dependent var	0.027682
S.E. of regression	0.022699	Akaike info criterion	-4.641251
Sum squared resid	0.014426	Schwarz criterion	-4.502478
Log likelihood	74.93939	Hannan-Quinn criter.	-4.596015
F-statistic	8.309962	Durbin-Watson stat	2.089819
Prob(F-statistic)	0.001468		

دراسة استقرارية سلسلة **LN GDP** عند الفرق الاول بدون الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(LN_GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.256385	0.0254
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/30/24 Time: 18:22
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_GDP(-1))	-0.300944	0.133375	-2.256385	0.0315

R-squared	0.142749	Mean dependent var	0.001424
Adjusted R-squared	0.142749	S.D. dependent var	0.027682
S.E. of regression	0.025631	Akaike info criterion	-4.458332
Sum squared resid	0.019708	Schwarz criterion	-4.412075
Log likelihood	70.10415	Hannan-Quinn criter.	-4.443254
Durbin-Watson stat	2.362683		

دراسة استقرارية سلسلة **LN DAB** عند المستوي بالثابت فقط

Null Hypothesis: LN_DAB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.677611	0.4316
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_DAB)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:50
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_DAB(-1)	-0.027480	0.016381	-1.677611	0.1064
D(LN_DAB(-1))	0.303597	0.181326	1.674317	0.1071
D(LN_DAB(-2))	0.010767	0.188429	0.057143	0.9549
D(LN_DAB(-3))	0.367767	0.181940	2.021366	0.0545
C	0.837524	0.488444	1.714676	0.0993

R-squared	0.365486	Mean dependent var	0.041516
Adjusted R-squared	0.259734	S.D. dependent var	0.044439
S.E. of regression	0.038235	Akaike info criterion	-3.534539
Sum squared resid	0.035086	Schwarz criterion	-3.298799
Log likelihood	56.25082	Hannan-Quinn criter.	-3.460708
F-statistic	3.456055	Durbin-Watson stat	2.067393
Prob(F-statistic)	0.022938		

دراسة استقرارية سلسلة LN DAB عند المستوي بالثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: LN_DAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.198352	0.4744
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_DAB)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:50
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_DAB(-1)	-0.143075	0.065083	-2.198352	0.0361
C	4.177350	1.891080	2.208976	0.0352
@TREND("1990")	0.007930	0.003340	2.374118	0.0244

R-squared	0.165522	Mean dependent var	0.034297
Adjusted R-squared	0.107972	S.D. dependent var	0.049078
S.E. of regression	0.046353	Akaike info criterion	-3.216003
Sum squared resid	0.062309	Schwarz criterion	-3.078590
Log likelihood	54.45604	Hannan-Quinn criter.	-3.170454
F-statistic	2.876133	Durbin-Watson stat	0.961587
Prob(F-statistic)	0.072530		

دراسة استقرارية سلسلة LN DAB عند المستوي بدون الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: LN_DAB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.495206	0.9959
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_DAB)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:50
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_DAB(-1)	0.000745	0.000298	2.495206	0.0185
D(LN_DAB(-1))	0.447028	0.148527	3.009732	0.0054

R-squared	0.237582	Mean dependent var	0.037827
Adjusted R-squared	0.211292	S.D. dependent var	0.045572
S.E. of regression	0.040472	Akaike info criterion	-3.514053
Sum squared resid	0.047502	Schwarz criterion	-3.421538
Log likelihood	56.46782	Hannan-Quinn criter.	-3.483895
Durbin-Watson stat	2.138421		

دراسة استقرارية سلسلة LN DAB عند الفرق الاول بالثابت فقط

Null Hypothesis: D(LN_DAB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.733002	0.0084
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_DAB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:51
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_DAB(-1))	-0.552825	0.148091	-3.733002	0.0008
C	0.022323	0.008893	2.510195	0.0179

R-squared	0.324565	Mean dependent var	0.003157
Adjusted R-squared	0.301274	S.D. dependent var	0.048366
S.E. of regression	0.040429	Akaike info criterion	-3.516180
Sum squared resid	0.047401	Schwarz criterion	-3.423665
Log likelihood	56.50080	Hannan-Quinn criter.	-3.486023
F-statistic	13.93531	Durbin-Watson stat	2.141877
Prob(F-statistic)	0.000822		

دراسة استقرارية سلسلة LN DAB عند الفرق الاول بالثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(LN_DAB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.559551	0.0503
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_DAB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:51
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_DAB(-1))	-0.545098	0.153137	-3.559551	0.0013
C	0.025961	0.016074	1.615070	0.1175
@TREND("1990")	-0.000230	0.000840	-0.273675	0.7863

R-squared	0.326367	Mean dependent var	0.003157
Adjusted R-squared	0.278250	S.D. dependent var	0.048366
S.E. of regression	0.041090	Akaike info criterion	-3.454336
Sum squared resid	0.047275	Schwarz criterion	-3.315563
Log likelihood	56.54220	Hannan-Quinn criter.	-3.409099
F-statistic	6.782833	Durbin-Watson stat	2.166356
Prob(F-statistic)	0.003962		

دراسة استقرارية سلسلة LN DAB عند الفرق الاول بدون الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(LN_DAB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.578463	0.0117
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_DAB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:52
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_DAB(-1))	-0.338209	0.131167	-2.578463	0.0151

R-squared	0.177808	Mean dependent var	0.003157
Adjusted R-squared	0.177808	S.D. dependent var	0.048366
S.E. of regression	0.043856	Akaike info criterion	-3.384079
Sum squared resid	0.057701	Schwarz criterion	-3.337821
Log likelihood	53.45322	Hannan-Quinn criter.	-3.369000
Durbin-Watson stat	2.245180		

دراسة استقرارية سلسلة LN INV عند المستوي بالثابت فقط

Null Hypothesis: LN_INV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.506969	0.9843
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_INV)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:52
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_INV(-1)	0.011373	0.022433	0.506969	0.6159
C	-0.293465	0.646609	-0.453853	0.6532

R-squared	0.008494	Mean dependent var	0.034297
Adjusted R-squared	-0.024556	S.D. dependent var	0.062183
S.E. of regression	0.062942	Akaike info criterion	-2.632751
Sum squared resid	0.118850	Schwarz criterion	-2.541143
Log likelihood	44.12402	Hannan-Quinn criter.	-2.602385
F-statistic	0.257018	Durbin-Watson stat	1.238774
Prob(F-statistic)	0.615883		

دراسة استقرارية سلسلة LN INV عند المستوي بالثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: LN_INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.189477	0.8933
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_INV)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:53
Sample (adjusted): 1995 2022
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_INV(-1)	-0.134541	0.113109	-1.189477	0.2475
D(LN_INV(-1))	-0.035648	0.196249	-0.181646	0.8576
D(LN_INV(-2))	0.030386	0.178400	0.170322	0.8664
D(LN_INV(-3))	0.223903	0.165411	1.353613	0.1903
D(LN_INV(-4))	0.480799	0.182176	2.639191	0.0153
C	3.812925	3.137426	1.215304	0.2377
@TREND("1990")	0.005030	0.006918	0.726999	0.4753

R-squared	0.408511	Mean dependent var	0.046436
Adjusted R-squared	0.239514	S.D. dependent var	0.052537
S.E. of regression	0.045815	Akaike info criterion	-3.116085
Sum squared resid	0.044080	Schwarz criterion	-2.783034
Log likelihood	50.62519	Hannan-Quinn criter.	-3.014268
F-statistic	2.417269	Durbin-Watson stat	2.207714
Prob(F-statistic)	0.061940		

دراسة استقرارية سلسلةLN INV عند المستوي بدون الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: LN_INV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.131048	0.9992
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_INV)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:53
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_INV(-1)	0.001193	0.000381	3.131048	0.0038

R-squared	0.001687	Mean dependent var	0.034297
Adjusted R-squared	0.001687	S.D. dependent var	0.062183
S.E. of regression	0.062130	Akaike info criterion	-2.688408
Sum squared resid	0.119666	Schwarz criterion	-2.642604
Log likelihood	44.01453	Hannan-Quinn criter.	-2.673226
Durbin-Watson stat	1.217039		

دراسة استقرارية سلسلة LN INV عند الفرق الاول بالثابت فقط

Null Hypothesis: D(LN_INV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.220780	0.0025
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_INV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:54
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_INV(-1))	-0.678769	0.160816	-4.220780	0.0002
C	0.027394	0.011443	2.394025	0.0234

R-squared	0.380540	Mean dependent var	0.003882
Adjusted R-squared	0.359179	S.D. dependent var	0.069519
S.E. of regression	0.055651	Akaike info criterion	-2.877098
Sum squared resid	0.089814	Schwarz criterion	-2.784582
Log likelihood	46.59502	Hannan-Quinn criter.	-2.846940
F-statistic	17.81498	Durbin-Watson stat	2.279453
Prob(F-statistic)	0.000219		

دراسة استقرارية سلسلة LN INV عند الفرق الاول بالثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(LN_INV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.086210	0.0159
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_INV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:54
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_INV(-1))	-0.692009	0.169352	-4.086210	0.0003
C	0.021898	0.021820	1.003576	0.3242
@TREND("1990")	0.000350	0.001177	0.297616	0.7682

R-squared	0.382494	Mean dependent var	0.003882
Adjusted R-squared	0.338386	S.D. dependent var	0.069519
S.E. of regression	0.056547	Akaike info criterion	-2.815740
Sum squared resid	0.089530	Schwarz criterion	-2.676967
Log likelihood	46.64397	Hannan-Quinn criter.	-2.770504
F-statistic	8.671829	Durbin-Watson stat	2.252300
Prob(F-statistic)	0.001172		

دراسة استقرارية سلسلة LN INV عند الفرق الاول بدون الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(LN_INV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.170294	0.0310
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_INV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:55
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_INV(-1))	-0.375539	0.173036	-2.170294	0.0386
D(LN_INV(-1),2)	-0.299671	0.174955	-1.712843	0.0978

R-squared	0.337596	Mean dependent var	0.003677
Adjusted R-squared	0.313939	S.D. dependent var	0.070698
S.E. of regression	0.058558	Akaike info criterion	-2.773251
Sum squared resid	0.096014	Schwarz criterion	-2.679837
Log likelihood	43.59876	Hannan-Quinn criter.	-2.743367
Durbin-Watson stat	2.164068		

دراسة استقرارية سلسلة LN TLF عند المستوي بالثابت فقط

Null Hypothesis: LN_TLF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.520652	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_TLF)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:20
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_TLF(-1)	-0.109620	0.024249	-4.520652	0.0001
D(LN_TLF(-1))	-0.583444	0.179953	-3.242208	0.0032
D(LN_TLF(-2))	-0.416816	0.191798	-2.173209	0.0391
C	1.806636	0.395501	4.567972	0.0001

R-squared	0.462211	Mean dependent var	0.020348
Adjusted R-squared	0.400158	S.D. dependent var	0.019734
S.E. of regression	0.015284	Akaike info criterion	-5.400513
Sum squared resid	0.006073	Schwarz criterion	-5.213687
Log likelihood	85.00769	Hannan-Quinn criter.	-5.340746
F-statistic	7.448686	Durbin-Watson stat	2.072692
Prob(F-statistic)	0.000931		

دراسة استقرارية سلسلة LN TLF عند المستوي بالثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: LN_TLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.914390	0.6238
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_TLF)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:22
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_TLF(-1)	-0.136520	0.071312	-1.914390	0.0655
C	2.185930	1.122353	1.947631	0.0612
@TREND("1990")	0.001871	0.001516	1.234024	0.2271

R-squared	0.302164	Mean dependent var	0.021425
Adjusted R-squared	0.254038	S.D. dependent var	0.019560
S.E. of regression	0.016894	Akaike info criterion	-5.234664
Sum squared resid	0.008277	Schwarz criterion	-5.097252
Log likelihood	86.75463	Hannan-Quinn criter.	-5.189116
F-statistic	6.278529	Durbin-Watson stat	2.655407
Prob(F-statistic)	0.005425		

دراسة استقرارية سلسلة LN TLF عند المستوي بدون الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: LN_TLF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.117713	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_TLF)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:23
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_TLF(-1)	0.001325	0.000217	6.117713	0.0000

R-squared	-0.014141	Mean dependent var	0.021425
Adjusted R-squared	-0.014141	S.D. dependent var	0.019560
S.E. of regression	0.019698	Akaike info criterion	-4.985851
Sum squared resid	0.012028	Schwarz criterion	-4.940047
Log likelihood	80.77362	Hannan-Quinn criter.	-4.970668
Durbin-Watson stat	2.100061		

دراسة استقرارية سلسلة LN TLF عند الفرق الاول بالثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(LN_TLF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.786063	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_TLF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:24
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_TLF(-1))	-2.116032	0.365712	-5.786063	0.0000
D(LN_TLF(-1),2)	0.467659	0.214902	2.176149	0.0388
C	0.083121	0.016682	4.982799	0.0000
@TREND("1990")	-0.002273	0.000558	-4.071702	0.0004

R-squared	0.737216	Mean dependent var	-0.000167
Adjusted R-squared	0.706894	S.D. dependent var	0.029481
S.E. of regression	0.015961	Akaike info criterion	-5.313787
Sum squared resid	0.006623	Schwarz criterion	-5.126961
Log likelihood	83.70681	Hannan-Quinn criter.	-5.254020
F-statistic	24.31348	Durbin-Watson stat	2.010301
Prob(F-statistic)	0.000000		

دراسة استقرارية سلسلة LN TLF عند الفرق الاول بدون الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(LN_TLF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.789343	0.0072
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LN_TLF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 17:25
Sample (adjusted): 1997 2022
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_TLF(-1))	-0.396374	0.142103	-2.789343	0.0113
D(LN_TLF(-1),2)	-0.957634	0.183205	-5.227125	0.0000
D(LN_TLF(-2),2)	-1.139721	0.260092	-4.381994	0.0003
D(LN_TLF(-3),2)	-1.158119	0.311755	-3.714841	0.0014
D(LN_TLF(-4),2)	-1.145591	0.304885	-3.757446	0.0012
D(LN_TLF(-5),2)	-0.874336	0.204076	-4.284358	0.0004

R-squared	0.814528	Mean dependent var	-0.000258
Adjusted R-squared	0.768160	S.D. dependent var	0.031715
S.E. of regression	0.015271	Akaike info criterion	-5.326588
Sum squared resid	0.004664	Schwarz criterion	-5.036258
Log likelihood	75.24564	Hannan-Quinn criter.	-5.242983
Durbin-Watson stat	2.420642		

الملحق (03): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج (Bound – test)

إختبار الحدود للتكامل المشترك ونتائج التقدير في الاجل الطويل وفق منهجية(ARDL)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LN_GDP)
Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/07/24 Time: 18:17
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.223099	1.544751	2.086484	0.0533
LN_GDP(-1)*	-0.456714	0.109128	-4.185131	0.0007
LN_INV(-1)	0.251468	0.203401	1.236314	0.2342
LN_TLF**	0.583717	0.136390	4.279774	0.0006
LN_DAB(-1)	-0.203398	0.190306	-1.068798	0.3010
D(LN_INV)	0.334103	0.149122	2.240470	0.0396
D(LN_INV(-1))	0.081472	0.123761	0.658298	0.5197
D(LN_INV(-2))	-0.147919	0.105959	-1.395998	0.1818
D(LN_INV(-3))	-0.250815	0.104136	-2.408527	0.0284
D(LN_DAB)	-0.287285	0.185758	-1.546555	0.1415
D(LN_DAB(-1))	0.019160	0.166395	0.115146	0.9098
D(LN_DAB(-2))	0.283897	0.152472	1.861958	0.0811
D(LN_DAB(-3))	0.323870	0.156162	2.073932	0.0546

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_INV	0.550602	0.423103	1.301342	0.2116
LN_TLF	1.278080	0.260561	4.905109	0.0002
LN_DAB	-0.445352	0.412392	-1.079923	0.2962
C	7.057149	2.577376	2.738114	0.0146

EC = LN_GDP - (0.5506*LN_INV + 1.2781*LN_TLF -0.4454*LN_DAB + 7.0571)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.219020	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق (04): إختبار الحدود للتكامل المشترك ونتائج التقدير في الاجل القصير

إختبار الحدود للتكامل المشترك و معامل تصحيح الخطأ ونتائج التقدير في الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LN_GDP)
Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/07/24 Time: 18:29
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_INV)	0.334103	0.089408	3.736841	0.0018
D(LN_INV(-1))	0.081472	0.090419	0.901048	0.3809
D(LN_INV(-2))	-0.147919	0.075019	-1.971745	0.0662
D(LN_INV(-3))	-0.250815	0.073954	-3.391480	0.0037
D(LN_DAB)	-0.287285	0.122347	-2.348122	0.0321
D(LN_DAB(-1))	0.019160	0.123747	0.154830	0.8789
D(LN_DAB(-2))	0.283897	0.104115	2.726762	0.0149
D(LN_DAB(-3))	0.323870	0.100433	3.224755	0.0053
CointEq(-1)*	-0.456714	0.063723	-7.167208	0.0000

R-squared	0.788748	Mean dependent var	0.028213
Adjusted R-squared	0.704247	S.D. dependent var	0.022240
S.E. of regression	0.012095	Akaike info criterion	-5.742981
Sum squared resid	0.002926	Schwarz criterion	-5.318648
Log likelihood	92.27323	Hannan-Quinn criter.	-5.610085
Durbin-Watson stat	1.943631		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.219020	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

الملحق (05): يمثل نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي.

إختبار إرتباط ذاتي للأخطاء (Breusch–Goldfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.352822	Prob. F(2,14)	0.7088
Obs*R-squared	1.391554	Prob. Chi-Square(2)	0.4987

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/07/24 Time: 18:35
Sample: 1994 2022
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_GDP(-1)	-0.048647	0.137446	-0.353939	0.7287
LN_INV	-0.033894	0.162433	-0.208665	0.8377
LN_INV(-1)	0.030408	0.156426	0.194391	0.8487
LN_INV(-2)	-0.003586	0.147307	-0.024342	0.9809
LN_INV(-3)	-0.004313	0.126654	-0.034051	0.9733
LN_INV(-4)	-0.000428	0.108732	-0.003935	0.9969
LN_TLF	0.050784	0.156048	0.325436	0.7497
LN_DAB	0.041082	0.199868	0.205546	0.8401
LN_DAB(-1)	-0.029098	0.233057	-0.124855	0.9024
LN_DAB(-2)	0.011631	0.233981	0.049709	0.9611
LN_DAB(-3)	-0.008472	0.189840	-0.044624	0.9650
LN_DAB(-4)	0.009659	0.164068	0.058872	0.9539
C	0.249951	1.762482	0.141818	0.8892
RESID(-1)	0.055657	0.302135	0.184214	0.8565
RESID(-2)	0.257102	0.307857	0.835134	0.4177

R-squared	0.047985	Mean dependent var	2.04E-15
Adjusted R-squared	-0.904031	S.D. dependent var	0.010222
S.E. of regression	0.014105	Akaike info criterion	-5.378362
Sum squared resid	0.002785	Schwarz criterion	-4.671140
Log likelihood	92.98625	Hannan-Quinn criter.	-5.156869
F-statistic	0.050403	Durbin-Watson stat	1.833570
Prob(F-statistic)	0.999999		

الملحق (06): يمثل الاختبارات التشخيصية للنموذج (ARCH)

اختبار ثبات حدود الخطأ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.850147	Prob. F(1,26)	0.1854
Obs*R-squared	1.860102	Prob. Chi-Square(1)	0.1726

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 18:39
Sample (adjusted): 1995 2022
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000130	3.01E-05	4.328113	0.0002
RESID^2(-1)	-0.258239	0.189854	-1.360201	0.1854

R-squared	0.066432	Mean dependent var	0.000104
Adjusted R-squared	0.030526	S.D. dependent var	0.000122
S.E. of regression	0.000120	Akaike info criterion	-15.14214
Sum squared resid	3.77E-07	Schwarz criterion	-15.04698
Log likelihood	213.9900	Hannan-Quinn criter.	-15.11305
F-statistic	1.850147	Durbin-Watson stat	2.205139
Prob(F-statistic)	0.185444		

الملحق (07): يمثل نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

اختبار ثبات حدود الخطأ (Breusch– pagan)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.877168	Prob. F(12,16)	0.5838
Obs*R-squared	11.50774	Prob. Chi-Square(12)	0.4860
Scaled explained SS	2.430618	Prob. Chi-Square(12)	0.9984

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 18:39
Sample: 1994 2022
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.004997	0.014195	-0.351983	0.7294
LN_GDP(-1)	0.000336	0.001003	0.334651	0.7422
LN_INV	6.56E-05	0.001370	0.047884	0.9624
LN_INV(-1)	-0.001861	0.001332	-1.397734	0.1813
LN_INV(-2)	0.001811	0.001296	1.396777	0.1816
LN_INV(-3)	0.000305	0.001114	0.274068	0.7875
LN_INV(-4)	-0.000942	0.000957	-0.984846	0.3394
LN_TLF	-0.000148	0.001253	-0.118141	0.9074
LN_DAB	-0.001703	0.001707	-0.997683	0.3333
LN_DAB(-1)	0.004594	0.002016	2.278466	0.0368
LN_DAB(-2)	-0.003158	0.002041	-1.547164	0.1414
LN_DAB(-3)	-0.000469	0.001668	-0.281405	0.7820
LN_DAB(-4)	0.001250	0.001435	0.871185	0.3965

R-squared	0.396819	Mean dependent var	0.000101
Adjusted R-squared	-0.055567	S.D. dependent var	0.000121
S.E. of regression	0.000124	Akaike info criterion	-14.84652
Sum squared resid	2.47E-07	Schwarz criterion	-14.23359
Log likelihood	228.2745	Hannan-Quinn criter.	-14.65456
F-statistic	0.877168	Durbin-Watson stat	2.387903
Prob(F-statistic)	0.583773		

الملحق (08) : اختبار صلاحية النموذج من ناحية الشكل الدالي

اختبار (Ramsy test)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LN_GDP LN_GDP(-1) LN_INV LN_INV(-1) LN_INV(-2) LN_INV(-3) LN_INV(-4) LN_TLF LN_DAB LN_DAB(-1) LN_DAB(-2) LN_DAB(-3) LN_DAB(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.933079	15	0.3656
F-statistic	0.870636	(1, 15)	0.3656
Likelihood ratio	1.636193	1	0.2008

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000160	1	0.000160
Restricted SSR	0.002926	16	0.000183
Unrestricted SSR	0.002765	15	0.000184

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	92.27323
Unrestricted LogL	93.09132

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LN_GDP
Method: Least Squares
Date: 06/07/24 Time: 18:55
Sample: 1994 2022
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_GDP(-1)	-5.841603	6.843715	-0.853572	0.4068
LN_INV	-3.634873	4.256281	-0.854002	0.4065
LN_INV(-1)	-0.025325	0.147800	-0.171344	0.8662
LN_INV(-2)	2.477386	2.904373	0.852985	0.4071
LN_INV(-3)	1.116315	1.312313	0.850647	0.4083
LN_INV(-4)	-2.747057	3.214592	-0.854559	0.4062
LN_TLF	-6.307486	7.386736	-0.853894	0.4066
LN_DAB	3.162793	3.702233	0.854294	0.4064
LN_DAB(-1)	-1.104834	1.313123	-0.841379	0.4133
LN_DAB(-2)	-2.870180	3.367161	-0.852404	0.4074
LN_DAB(-3)	-0.467438	0.573539	-0.815007	0.4278
LN_DAB(-4)	3.511200	4.113126	0.853657	0.4067
C	143.1439	149.9645	0.954519	0.3550
FITTED^2	0.196735	0.210845	0.933076	0.3656

R-squared	0.998671	Mean dependent var	30.25579
Adjusted R-squared	0.997519	S.D. dependent var	0.272593
S.E. of regression	0.013577	Akaike info criterion	-5.454574
Sum squared resid	0.002765	Schwarz criterion	-4.794500
Log likelihood	93.09132	Hannan-Quinn criter.	-5.247847
F-statistic	867.0485	Durbin-Watson stat	2.269459
Prob(F-statistic)	0.000000		